شيخ شريف في صنعاء بموجب صفقة تشمل تحرير 15 جندياً أمريكياً

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 19 محرم 1428هـ الموافق 7 فبراير 2007 العدد (89) Wed. 19/1/1428 - 7 Feb. 2007 No. (89) 40 ريالاً 20 صفحة

نجا من محاولة اغتيال ونفى أية صلة لنشاطه بطهران

عبدالملك الحوثي لـ«النداء»: منفتحون على حل يحفظ كرامتنا

أبدى عبدالملك الحوثي استعداده للتعاون مع الدولة من أجل التوصل إلى حل يحقن دماء الأبرياء.

وقال في تصريحات لـ«النداء» إنه ومناصريه منفتحون على أي حل يكفل الحفاظ على كرامتهم ودينهم وشرفهم. مؤكداً حرصه «على حقن دماء أبناء شعبنا، ونتألم لكل قطرة دم تسيل».

وإذ اتهم أطرافاً في السلطة بالعمل على تعقيد الأزمة والتصميم على العدوان، نوه بروح المسؤولية والإنصاف التي يتحلى بها مسؤولون آخرون في الدولة. وقال: «نحن ندرك وجود تيارات متفاوتة المواقف في السلطة، ونأمل من أصحاب القرار أن يكونوا حريصين على حقن دماء اليمنيين».

وشهدت الأيام الماضية تقلبات في مواقف أطراف الأزمة والوسطاء الحاليين والمفترضين، عكست الأجواء في مناطق المواجهات بين قوات الجيش والمقاتلين المؤيدين للحوثي.

ونفى الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر الأنباء التي أشارت إلى جهود وساطة يقوم بها بين السلطة والحوثي. وقال مصدر في مكتبه إن الشيخ الأحمر لم يتدخل في أحداث صعدة منذ اندلاعها قبل عامين، لافتاً إلى أن هذه الأحداث اندلعت أثناء تواجد الأحمر في السعودية (لغرض العلاج).

عبدالملك الحوثي أكد في تصريحاته لـ«النداء» عصر أول من أمس الأثنين بأنه لم يتبلغ بشكل مباشر عن وساطة يقوم بها الشيخ الأحمر، لكنه أوضح بأنه أبلغ من آخرين عن «مساعٍ يبذلها الشيخ للتوصل إلى حل سلمي».

وبشأن تعرضه يوم الأحد لواقعة إطلاق نار أثناء توجهه للقاء مع مسؤول محلي رفيع في صعدة، أكد صحة الواقعة، مذكراً بمحاولات عديدة لاغتياله موخراً. وكشف عن مقتل احد مرافقيه جراء الحادثة اسمه محمد السوادي، ونعته بالشهيد «الذي كان من العناصر الطيبة».

وكان مصدر في لجنة الوساطة بين السلطة والحوثي، كشف عن محاولة إغتيال الحوثي أثناء توجهه إلى لقاء تم ترتيبه مع محافظ صعدة. وقال المصدر إن الغرض من اللقاء الذي أجهضته محاولة الاغتيال كان تحقيق اختراق كبير يؤدي إلى إنهاء التصعيد العسكري في المحافظة. وأضاف بأن مصادر حكومية أفادت بأن الشخص الذي نفذ المحاولة يعاني من مرض عقلي، وقد تم اعتقاله.

● تفاصيل ص2

قالت مصادر مقربة من المحاكم الشرعية في الصومال لـ"النداء" إن الإفراج عن شيخ شريف احمد زعيم هذا التنظيم الذي هُزم في الهجوم الذي شنته القوات الأثيوبية والأمريكية على الصومال، تم بموجب تسوية عبر احدى الجماعات الاسلامية في منطقة الجزيرة العربية تتولى الوساطة بين الجانبين، على ان يتم الافراج عن خمسة عشر من قوات المارينز يحتجزهم مقاتلو المحاكم.

واوضحت المصادر ان الاتفاق ينص على السماح لشريف بالذهاب الى اليمن، وعلى ان يتم بعد ذلك تسليم خمسة عشر من الجنود الامريكيين اعتقلوا في الصومال اثناء الهجوم الذي نفذته مقاتلات امريكية على المناطق القريبة من بيدوا.

واضافت: بموجب معلومات من مخابرات عربية عن وجود متهمين بالانتماء الى تنظيم القاعدة في المنطقة القريبة من الحدود الكينية، قامت الطائرات الامريكية بقصف المنطقة ثم نفذت عملية انزال جوي لتتبع المطلوبين لكن هذه القوات ووجهت بمقاومة من مقاتلي المحاكم حيث اسروا خمسة عشر جنديا جرح منهم اربعة يتلقون العلاج في احد مستشفيات دولة مجاورة التزمت بعدم تسليمهم للحكومة الامريكية الا بموجب صفقة مع المحاكم الاسلامية.

وتوقعت المصادر ان يتم انجاز صفقة تبادل الاسرى خلال الاسبوع القادم شريطة ان يتزامن ذلك مع مصالحة سياسية تعود فيها المحاكم لممارسة نشاطها السياسي وتشارك بممثلين في الحكومة الانتقالية.

● شريف

وقالت: "بعد اكتشاف الحكومة الامريكية عدم دقة المعلومات الاستخبارية التي تلقتها من تلك الدولة وتأكدها من ان ضحايا القصف كانوا من الرعاة، لجأت الى جماعة اسلامية على صلة بالمحاكم للتفاوض معهم"، وان العملية استمرت نحو اسبوعين وانها في الطريق الى الانتهاء بنجاح.

وكانت مصادر مطلعة قد توقعت وصول شيخ شريف أحمد شريف رئيس اتحاد المحاكم الإسلامية الصومالية إلى صنعاء منتصف الاسبوع الجاري. إلا ان ذلك لم يتم. وعلم من مصادر مسؤولة ان الرجل قد يغادر كينيا الى بلد ثالث.

وقالت المصادر إن رئيس المحاكم الإسلامية والذي قررت السلطات

التتمة في الصفحة 4

سلطان العتواني يحمل الحكومة مسؤولية ما يمارسه نافذو المؤتمر من سحل للمواطنين

بالصور.. تفاصيل جديدة عن مأساة الجعاشن

■ بشير السيد

حذر عضو لجنة الحريات البرلماني سلطان العتواني من ردود أفعال اولئك المضطهدين من ابناء منطقة الجعاشن ذي السفال محافظة إب.

وقال في تصريح لـ«النداء»: «إن السكوت عما يحدث لأهالي عزلتي الصفة ورعاش من استبداد وقمع لحرياتهم سيقود إلى نتائج لن تستطيع الحكومة السيطرة عليها». وأضاف أن الحكومة والسلطات في المنطقة تتحمل المسؤولية الكاملة لما يتعرض له المواطنون في الجعاشن من سحل لكرامتهم وحقوقهم من قبل نافذين في الحزب الحكم.

وفيما يتعلق بلجنة الحقوق والحريات قال العتواني، الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، إن الأمر لا يقتصر على اداء اللجنة الحقوق والحريات، بل على تحويلها إلى قضية رأي عام وتصعيدها على كافة المستويات،

التتمة في الصفحة 4

اراضي حضرموت السكنية والاستثمارية ما ذهب منها وما تبقى!!

■ المكلا - فؤاد راشد

قضايا الأراضي في حضرموت ملف لا ينتهي مذ فتحت أوراقه قبل نحو 16 عاماً، وما زال هذا الملف ساخناً يسيل له لعاب الطامعين، ويحرق قلوب المستحقين رغم ان الأراضي في هذه المحافظة الشاسعة (التي عليها العين) قد وزعت على الأفراد والمستثمرين والمستعمرين والنافذين، الذين أخذوا الكثير بالرضا والعصا، ولم يبق شيئ أو بالكاد القليل في حوزة الاستاذ عبدالقادر علي هلال، محافظة المحافظة، وربما يدري بعض المهندسين الخبثاء عن شيء من الأراضي التي لم تصرف بعد، وقاموا بتسويرها من باب إبعاد العين عنها!

وحكاية الأراضي، وصرف الاراضي، والاتجار بالأراضي، بدأ في العام 1990م عقب إعلان الوحدة اليمنية حيث رأت الدولة مواطنيها في الجنوب اليمني محرومين من بناءمساكن لهم، ومحشورين في أحياء سكنية محدودة بينما الأراضي البيضاء تحيط بهم من كل جانب، وكان ان ارتفع صوت ملاك المساكن الذين أممت بيوتهم، ومنحت

التتمة في الصفحة 4

طالبوا بسحب الثقة من الحكومة

برلمانيون: ارتفاع الاسعار مكافأة لتجارة دعموا حملة الرئيس الانتخابية

■ حمدي عبدالوهاب

أخذ تقرير لجنة الصناعة والتجارة بشأن تقصي الحقائق عن الأسباب في ارتفاع أسعار المواد الغذائية وشحة المعروض في الاسواق كامل وقت جلسة البرلمان الاثنين الماضي من دون أن يتم مناقشة معوقات الاستثمار وحرب صعدة، حسب ما كان قد طرح في جدول اعمال الجلسة.

هيئة رئاسة المجلس وأثناء البدء في نقاش التقرير حددت دقيقتين لكل عضو يتحدث فيهما، الأمر الذي قوبل بانتقاد النواب بأن هذا الوقت لا يكفي لمناقشة قضية تهم المواطنين.

وأثناء مناقشة التقرير طالب نواب بسحب الثقة من الحكومة لفشلها في ضبط الاسعار وعدم استطاعتها محاسبة التجار المستغلين والمحتكرين للمواد الغذائية الاساسية.

النائب المؤتمري، نبيل باشا، يرى أنه لم يعد أمام المواطنين سوى التوجه إلى الله بالدعاء لخفض الاسعار لعدم وجود جهة أخرى يلتجئون إليها بعد أن عجزت الحكومة عن مراقبة الاسعار

التتمة في الصفحة 4

تعطيل التحقيقات في قضية شبكة دعارة الأطفال

كشفت مصادر خاصة عن تعقيدات يواجهها التحقيق في قضية شبكة دعارة الأطفال التي كشفت «النداء» عنها قبل اسبوعين.

وأوضحت أن ضغوطاً شديدة يواجهها التحقيق، جراء ايزعاج شخصيات نافذة من مسار القضية خصوصاً بعد توسع التحقيق ليشمل اسم احد التجار كمشتبه به.

وكانت «النداء» نشرت قبل اسبوعين خبراً عن قيام أجهزة الأمن بضبط ثلاثة شبان ينتمون إلى الشبكة في أمانة العاصمة وعثروا في منزل

التتمة في الصفحة 4

عبدالملك الحوثي لـ«النداء»:

أطراف وحكومات في المنطقة تحرض على قتالنا

● صورة من حرب صعدة 2004

■ «النداء» - خاص:

نفى عبدالملك الحوثي زعيم من تسميهم الحكومة بالمتمردين في صعدة، وجود أية علاقة له بإيران. ووصف الاتهامات التي توجهها إليه وسائل إعلام محلية وخارجية عن ارتباطه بطهران بأنها محض أباطيل وافتراءات.

وأكد في تصريحات عبر الهاتف أدلى بها لـ«النداء» عصر الاثنين، أن نشاطه والمقاتلين الذين يؤيدونه «ليس له أي صلة بأية جهة خارجية».

وعن وجود دعم مادي لتحركاته من الخارج، قال: «المنافذ البرية والبحرية والجوية تحت سيطرة الحكومة وباستطاعتها قطع أي مدد». وزاد: «نتحرك باستقلالية ونتحدى إثبات عكس ذلك».

وسئل عن حقيقة الجهود الليبية للتوسط بين الحكومة ومن يصفون بالحوثيين، فأوضح بأنه أبلغ من شقيقه يحيى (البرلماني المتواجد في الخارج) عن جهود ليبية لحل القضية، وأمل أن يكون لكافة الدول العربية دور ايجابي يساعد على أمن واستقرار اليمن.

وسئل عن احتمال تحول الصدامات في صعدة إلى امتداد لصراعات مذهبية في المنطقة، فشدَّد على خطورة اللعب بالورقة المذهبية لأغراض سياسية، عازيا الاحتقانات الطائفية والمذهبية الى مؤامرة امريكية صهيونية ضد شعوب المنطقة. ونبه إلى تورط أطراف و حكومات في المنطقة تعمل على تأجيج الصراع الدائر في صعدة، والتحريض على اعتماد القوة لحسمه.

وبشأن جهود لجنة الوساطة التي تضم شخصيات سياسية واجتماعية، تمنى الحوثي أن تبادر اللجنة إلى إعلان الحقائق، «لأن هناك ضرورة لتحديد الجهة التي خرقت الاتفاقيات».

وعمَّا إذا كان إصدار إعلان كهذا من الوسطاء سيغلق الباب نهائياً أمام أي حل سلمي، اعتبر أن ذلك محتمل، «لكن المشكلة كبيرة، فالسلطة مصممة على العدوان، ومن شأن كشف الحقائق أن يرتب ضغطاً عليها».

وحيال مخاطر انسداد آفاق الحل في ظل التصعيد الراهن، أبدى انفتاحه على أية معالجات «في إطار الحفاظ على الدين والكرامة والشرف». وقال: «لا نريد أكثر من العدل والإنصاف (...) نحن حريصون على حقن دماء أبناء شعبنا ونتألم جراء أية قطرة دم تسيل».

الحوثي الذي كان يتحدث بالعربية الفصحى وبنبرة هادئة وبروحية حذرة دفعته إلى الامتناع عن الرد على بعض أسئلة «النداء»، حمَّل مسؤولية التصعيد العسكري الأخير (قبل 10 أيام) أطرافاً في السلطة لا تتحلى بالمسؤولية و ترفض الإنصاف.

وأشار إلى أن الأوضاع في منطقة مذاب (حيث انطلقت شرارة المواجهات) «كانت طبيعية 100٪، وفوجئنا بتحريك حملة عسكرية على المنطقة، وأبلغنا لجنة الوساطة بهذا الخرق». وأكد أن مسؤولين في صعدة وفي مقدمتهم المحافظ «أخبرونا بأنهم لا يعلمون شيئاً بشأن الحملة».

واتهم شخصاً على علاقة بقائد عسكري كبير بتفجير الأوضاع، بعد دقائق من وصوله إلى «مذاب» مغرب يوم 27 يناير الماضي، رغم أن الأهالي امتنعوا عن القيام بأي مسلك من شأنه استفزاز قوات الجيش التي انتهكت بحملتها على المنطقة الاتفاقيات. وأضاف: «طالبنا بتشكيل لجنة تحقق بأسباب تجريد حملة عسكرية على المنطقة، وأسباب اندلاع المواجهات (...) لكن طلبنا رُفض جراء إصرار البعض على عدم الإنصاف».

وبشأن تعرضه الأحد الماضي، لمحاولة اغتيال وهو على الطريق إلى لقاء محافظ صعدة، ذكَّر الحوثي بمحاولات اغتيال سابقة، وقال إن الأمر يتعدى استهدافه شخصياً إلى استهداف جماعة بأسرها.

وأردف: «مظلوميتنا كبيرة جداً، لا مثيل لها في العالم الاسلامي على الاطلاق».

وكان مصدر في لجنة الوساطة أبلغ «النداء» بأن محاولة الاغتيال جرت لتعطيل لقاء بين الحوثي ومحافظ صعدة يحيى الشامي. المصدر أفاد بأن محاولة الاغتيال حالت دون تحقيق اختراق كبير للأزمة الراهنة. وأشار إلى أن مسؤولين في صعدة أكدوا بأن الشخص الذي قام بإطلاق النار على الحوثي، قد تم اعتقاله، وتبين أنه يعاني من مرض عقلي. وقُتل جراء المحاولة «محمد سوادي» أحد معاوني عبدالملك الحوثي.

الحوثي أكد لـ«النداء» مقتل مرافقه الذي يكنى بـ«أبو أحمد»، ووصفه بالشهيد «الذي يُعد من العناصر الطيبة».

وحول ما تردد عن وساطة يقوم بها الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، أفاد: «أبلغنا بشكل غير مباشر عن مساعٍ من جانب الشيخ للتوصل إلى حل سلمي».

وكان الشيخ الاحمر نفى أول من أمس صحة الأخبار التي تحدثت عن جهود وساطة يقوم بها.

ولم يناقش مجلس النواب في جلسة الاثنين أحداث صعدة كما كان مقرراً من جلسة سابقة.

وناشد عبدالملك الحوثي أعضاء مجلس النواب في حال ناقشوا أحداث صعدة في جلسة لاحقة أن «يتجاوزوا الحزبية والانتماءات السياسية ، إلى الانتماء الديني وإلى الوطن» ليضعوا حداً لنزيف الدم.

هل تتحول «النقعة» إلى بؤرة جديدة في صراعات الإقليم المذهبية؟

● حسين الحوثي

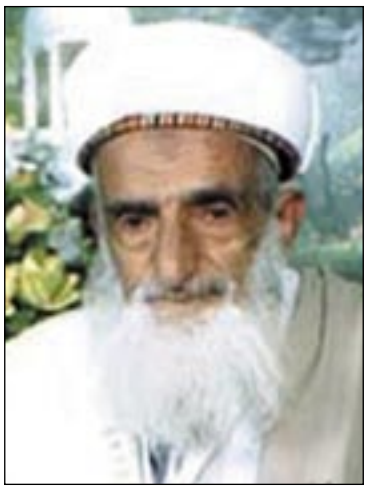

● بدر الدين الحوثي

● الرزامي

● الشامي

● صالح

■ المحرر السياسي:

تبدو اليمن مرشحة لسداد ضريبة الاستقطاب المذهبي الدائر في «الشرق الأوسط الصغير».

بدءاً من أول أمس الاثنين راحت الأزمة القائمة في صعدة تتدحرج بسرعة لتأخذ دور البؤرة الجديدة في صراعات الاقليم ذات الطابع المذهبي. ويبدو أن أطرافاً عديدة في السلطة والمعارضة لا تمانع في إقحام اليمن في دائرة الاستقطابات دون القومية (وما قبل الوطنية) يقع مركزها في بغداد، وتشمل الخليج ولبنان و(ربما) اليمن.

ظهيرة الاثنين وجَّه محافظ صعدة اتهامات صريحة لحكومتي ليبيا وإيران بدعم «التمرد المسلح» في صعدة. ونسبت مواقع إخبارية إلى مسؤول حكومي تصريحات تنتقد القيادة الليبية التي تريد تصفية حساباتها مع السعودية عبر استغلال أحداث صعدة. المسؤول الحكومي وصف ما يجري في صعدة بأنه تصفية حسابات اقليمية ودولية تسعى من خلالها إيران إلى مواجهة واشنطن.

على الجهة المقابلة يتهم عبدالملك الحوثي حكومات عربية بتحريض أطراف في السلطة لقمع من يطلق عليهم «الحوثيين». وتعتبر مصادر مقربة من الحوثي ما يجري في صعدة حرباً سعودية في أحد وجوهها.

يمكن النظر إلى نهار الاثنين باعتباره نقطة فارقة في مسار الأزمة الناشبة في صعدة منذ صيف 2004. في هذا اليوم أظهرت الحكومة اليمنية انحيازها لمحور الاعتدال في مواجهة محور التطرف. وعبَّرت عن هذا الانحياز في أكثر من موقع. ففي أبو ظبي أعلن المستشار السياسي لرئيس الجمهورية أن لا منـاص من استئصال الارهابيين من أتباع الحوثي «لأنهم أصبحوا ورماً خبيثاً». وفي مدينة صعدة وجهت الحكومة على لسان المحافظ اتهامات صريحة لطهران وطرابلس الغرب بدعم التمرد. وفي العاصمة كان رئيس مجلس الشورى عبدالعزيز عبدالغني خلال اجتماع مصغر ضم اعضاء من المجلس ورئيس جهاز الأمن القومي علي الآنسي، يقرِّر بأن الأمر (في صعدة) لم يعد يتعلق بقضية داخلية، فهذه الجماعة (أتباع الحوثي) تقوم بمهمتها الانقلابية بمساعدة وإسناد داخلي وخارجي». وفي اللقاء ذاته جرى تعيين عبدالملك الحوثي كإرهابي خطير «يمارس أنشطة ارهابية استهدفت شخصيات اجتماعية ومشائخ وأعيان محافظة صعدة والمنجزات التنموية فيها»، حسبما قال رئيس جهاز الأمن القومي ومدير مكتب رئيس الجمهورية.

في حروب صعدة السابقة عندما كانت شوكة «الحوثيين» أصلب، لم تأخذ الأحداث هذا المنحى التصعيدي. وعلى الرغم من نشر وسائل إعلامية موالية للسلطة أخبار عن تورط حكومات في الاقليم وقوى سياسية ودينية عربية واسلامية في دعم حسين بدر الدين الحوثي وأنصاره في حرب 2004، فإن المسؤولين في الدولة امتنعوا حينذاك عن الإدلاء بأية تصريحات من شأنها إظهار اليمن وكأنها باتت ساحة لحروب الآخرين.

والآن فإن تصريحات كبار المسؤولين في السلطة التنفيذية والمجلس الاستشاري تكشف عن نية صريحة لقيادات الدولة في الانضمام إلى محور ضد آخر في لعبة اقليمية خطرة لا تشبه بأية حال مشاركة المنتخب اليمني لكرة القدم في بطولة الخليج الأخيرة، مثلما أن إلصاق تهمتي الشيعية والارهاب بعبدالملك الحوثي لن يجعل منه نسخة يمنية من حسن نصر الله الذي يخوض في لبنان مواجهة متعددة الأبعاد ضد مشروع اميركي لإعادة صوغ المنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

في بقعة قصية شمال اليمن، بعيداً عن العاصمة وضاحيتها الجنوبية (!) يعيش عبدالملك الحوثي، 27 عاماً، معزولاً عن مراكز التأثير السياسي والاقتصادي والثقافي والاعلامي في اليمن.

وقبل ثلاثة أيام كان في طريقه لتسليم نفسه إلى مسؤولين في محافظة صعدة ، لوضع حد لصراع غير متكافئ يتغذى من المعتقدات والمثل ودعاوى الكرامة والكبرياء.

ومنذ اندلاع الحرب في صعدة قبل أقل من 3 سنوات، فقد عبدالملك 4 من أخوته، أبرزهم زعيم «جماعة الشعار» حسين بدر الدين الحوثي.

وإلى إخوته الذين صرعتهم «حرب تجري خارج السياسة»، يعيش عبدالملك في منطقة النقعة الحدودية بمعزل عن أبيه المرجع الزيدي بدر الدين الحوثي، 87 عاماً، الشيخ الطاعن في السن المطلوب للسلطات، والذي يعتقد أنه يتنقل رفقة عبدالله عيضة الرزامي، رفيق حسين، الذي توارى في منطقة جبلية نائية، آخذاً منحى صوفياً في مقاومته للسلطات، بحسب مصادر حسنة الاطلاع. أبعد من ذلك، تجري أحداث صعدة خارج السياسة وفوق المؤسسات الرسمية والحزبية والمدنية. وإلى صمت الأحزاب واستمرار قادتها في ادعاء الجهل بما يجري في محافظة يمنية (وهذا تواضع غير معهود من قادة الأحزاب اليمنية) واصل البرلمان تجاهله نزيف الدم في صعدة، وفاجأ أول من أمس مندوبي الصحافة عندما قرر ترحيل موضوع التصعيد الخطير في صعدة، لكأنه يؤجل مناقشة احد التقارير العتيقة التي تزخر بها جداول أعماله. والشاهد أن أحداث صعدة توشك أن تتحول إلى بؤرة أخرى في صراعات الاقليم. يتمدد الخارج لملء الفراغ السياسي والمدني والحقوقي في الداخل. تدخل السعودية باسم احتواء الخطر الشيعي، وتدخل اميركا بدعوى مكافحة الإرهاب وضمان أمن المواطنين اليمنيين من أتباع الدين اليهودي، وتدخل ليبيا للحد من النفوذ السعودي.

والحال أن جيباً ضيقاً في أقصى شمال اليمن يتحول إلى «ضاحية» مطلوب نزع سلاحها، ونشر ثقافة السلم في عقول أبنائها.

وطبق رسالة وجهت السبت الى رئيس الجمهورية، أكد أعضاء لجنة الوساطة وجود رغبة أكيدة لدى عبدالملك الحوثي على النزول من الجبال وإغلاق ملف الحرب «استجابة لتوجيهات الرئيس الكريمة بالعفو العام وحل المشكلة من جذورها».

الرسالة المذيلة بتوقيعات أعضاء اللجنة لفتت الى معوقات تحول دون عودة «الأخوة الموجودين في الجبال» إلى بيوتهم وأعمالهم. بين هذه المعوقات-يفيد الوسطاء- اعتقال من نزل من الجبال ومن أفرج عنه (سابقاً)، وبالذات في منطقة خولان بن عامر، وتعرض المواطنين في مرَّان وبقية مناطق خولان، وساقين لمضايقات مذهبية، وصلت حد الأمر بإجبارهم على أداء صلاة الجمعة في يوم السبت، وحبس كل من لا يضم يديه. وحول هذه الجزئية قال مصدر في اللجنة لـ«النداء» إن مواطنين من مرَّان يقاطعون صلاة الجمعة تجنباً لسماع خطب أئمة سلفيين تتضمن إساءة لمعتقداتهم الدينية، ما يعرضهم لاحقاً للأذى. وتعرض الرسالة الى ممارسات أخرى تنطوي على انتهاك لكرامة وخصوصيات الأهالي. ما حال دون توفير بيئة آمنة للشباب المتحصنين في الجبال.

وقع على الرسالة من لجنة الوساطة الشيخ صالح الوجمان وابراهيم محمد المنصور، ومحمد عبدالله الشرعي والشيخ علي ناصر قرشة ومحمد المؤيدي وفضل المطاع وحسن زيد.

وطبق مصدر في اللجنة فإن لدى عبدالملك الحوثي نية اكيدة على إنهاء المواجهات، و«الدخول إلى صنعاء مع جماعته». المصدر أكد بأن عبدالملك الحوثي لم يرفض قط طلباً تقدمت به لجنة الوساطة، مشيراً إلى أن «من يوصف بالإرهابي» يريد إنقاذ الشباب الذين معه من القتل لأنه «رجل عاقل لا ينوي التصعيد».

في المقابل انتقد المصدر نشاط يحيى الحوثي (شقيق عبدالملك وعضو مجلس النواب عن المؤتمر الشعبي المتواجد في الخارج منذ عامين)، وقال إن يحيى فقد قدرته على التمييز، وانتقد تصريحاته وتنقلاته في الخارج وزياراته لدول عربية التي «لا تثمر شيئاً سوى التحريض على تصفية الحوثيين».

الخلافات على ضريبة المبيعات صورة لإشكالية النظام الضريبي

عبدالكريم سلام*

انشغلت الأوساط اليمنية جلها طيلة الأسابيع الفائتة بالخلاف الدائر بين ممثلي القطاع الخاص والحكومة بشأن تطبيق قانون ضريبات المبيعات المعدل مما أظهر أكثر من علامة استفهام حول الضغط الجبائي ومشروعيته في البلاد.

وذهبت العديد من الآراء إلى أن معارضة القانون على النحو الذي أبداه الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية لا مبرر له وأعتبروا أن أي تسوية أو ترضية من قبيل القفز على القانون والاستخفاف بهيبة الدولة، فيما ذهب آخرون إلى مشروعية مطالبة ممثلي القطاع الخاص بعدم تطبيق القانون.

من الواضح أن كلا التصورين لهما مبرراتهما إذا كانا ينطلقان من فهمهما لطبيعة الخلاف على ذلك النحو الذي تصوراه، لكن عندما يختلف الحال فإن الإشكال من طبيعة مختلفة.

من الأمور المتعارف عليها أن ظاهرة وجود اللوبيات الضريبية من الظواهر المرتبطة بوجود الدولة الحديثة التي تتصارع فيها مصالح الأفراد والهيئات وفق الحسابات والظروف الخاصة للمعنيين بالتشريعات الضريبية. وبالتالي فالنظر إلى المطالبة بمزايا ضريبية من زاوية الوطنية المثالية التي راجت في ثقافاتنا «الثورية» يعد ضرباً من ضروب التعامي عن مصالح الأطراف المتفاعلة في المجال الاقتصادي أو السياسي... إلخ، إن لم يكن إقصاء لها لأن ذلك الموقف قد ينزلق إلى رفض أي موقف يطالب بإعادة النظر بالعبء الضريبي الواقع عليه. وهو ما يتنافى مع جوهر التمثيل النيابي الذي يجد أساسه في تمثيل دافعي الضرائب.

على أن اللافت للإنتباه أن السجال في الحالة اليمنية قد خرج من أروقة المجلس وتحول إلى خلاف حول قانون واجب النفاذ؛ مما يعيد طرح إشكالية المشروعية الضريبية بصورة أخرى. حيث أن المشروعية الضريبية تجسدها قوانين متوافق عليها وطواعية في تنفيذ تلك القوانين من قبل الملزم الضريبي. فالمشروعية الضريبية تتحقق في استنادها إلى مبادئ راسخة في الدولة الحديثة:

المبدأ الأولى: هو المبدأ الكلاسيكي أن الشعب من الناحية النظرية هو الذي يضع الضرائب على نفسه وعملياً، السلطة التشريعية هي المخولة بممارسة حق الشعب في وضع تلك التشريعات، غير أن الحالة اليمنية تبدو مخالفة لتلك القاعدة كون مجلس النواب، المعني بوضع التشريعات الضريبية، دوره محدود في اقتراح القوانين، وتحول من خلال تجربته الطويلة، من غرفة لاقتراح وتشريع القوانين إلى غرفة لتسجيل القوانين. والتوافقات التشريعية لا تقرر داخل اروقته حتى يأتي التشريع منسجماً أو متوافقاً مع المصالح المتصارعة التي يفترض أنه يمثلها. وهذا يعيد طرح إشكال عميق مؤداه أن طغيان الحسابات السياسية يضعف التعبير عن مصالح الأطراف المتباينة علاوة على أن التكوين الهش لأغلبية اعضاء المجلس وعدم الدراية بالدور التشريعي يضعف من تمثيل المصالح التي يمثلونها.

– المبدأ الثاني: ترتبط المشروعية الضريبية في أي بلد بمدى ما تتمتع به المالية العمومية من شفافية، فكلما كان هناك نظام شفاف في تحصيل الأموال العمومية وانفاقها كان الناس أكثر ميلاً للتفاعل مع الأعباء الضريبية المكلفين بها، والعكس اذا انعدمت الشفافية. وفي حالة اليمن ومن خلال التجربة ما زالت المالية العمومية ومعاملاتها ملفوفة بغموض وتثير الكثير من التساؤلات حول النفقات العمومية والايرادات فضلاً عن ان صورة المأمور الضريبي ومتحصل الزكاة من الصور المثيرة للاستنكاف والشبهات.

ومع أن المادة (58) من العام 1991م قد الزمت مثل هؤلاء وغيرهم، ممن لهم علاقة بالاشتغال بالأموال العمومية، بالتصريح بممتلكاتهم قبل شغلهم لتلك الوظائف، إلا أن القانون لم يُحترم. والصورة البادية للعيان أضحت بينة في الثراء الذي بلغه شاغلو تلك الوظائف ولعل ذلك مبعث التردد في الثقة بالتدابير الواعدة بالشفافية واجتثاث الفساد، لا سيما أن بعبع متحصل الواجبات قد ترسبت في النفوس منذ أمد بعيد.

–المبدأ الثالث: المساواة امام القانون ويقتضي ذلك توزيع الأعباء الضريبية بين المواطنين بالكيفية التي تساهم في إعادة توزيع المداخيل وتمكن الدولة من الاضطلاع بمهامها، لكن في الحالة اليمنية تبدو الصورة مختلفة، حيث يقع العبء الضريبي على مداخيل الأجور والمرتبات، التي وصلت في بعض السنوات الى مستويات فاقت العوائد المحققة من ضرائب الشركات والأرباح بسبب سهولة استقطاعها من المنبع فضلاً عن أن الحد الأدنى للدخل المعفي ثلاثة آلاف ريال بعد أن ظل لسنوات طويلة، عرفت بتدني قيمة العملة الوطنية (1800) ريال فقط، وهو ما يؤكد أن المشرع الضريبي اليمني لا يلقي بالاً لمسألة المساواة أمام القانون، ويغلب على تشريعاته التهرب من فشل الإدارة الضريبية وانتشار الرشوة والمحسوبية؛ مما يضاعف من وطأة إغفال المساواة بين المواطنين في العبئ الضريبي كون الهاجس المسيطر هو الهاجس المالي.

باستحضار تلك المبادئ التي تتأسس عليها المشروعية الضريبية ويجسدها الرضا والطواعية في قبول العبء الضريبي تكون المحصلة النهائية ان يكتسي السجال في الحالة اليمنية طبيعة خاصة يصعب فيها تقرير المواقف على نحو جازم وحاسم وهو ما يؤكده الاختلاف حول الضريبة على المبيعات لأزيد من ثماني سنوات، والتوصل في كل مرة إلي ترضيات وتسويات محدودة الأصل مع أن الإشكال كامل في النظام الضريبي برمته، الذي بات يتطلب إصلاحاً ضريبياً شاملا لا يقتصر فقط على الضريبة العامة على المبيعات المعروفة بالضريبة على القيمة المضافة، لأن الدول التي طبقت هذه الضريبة لم تكن إلا خاتمة لإصلاح ضريبي شامل إنطلاقاً من القاعدة المعروفة في التشريعات الضريبية بأن: «الضريبة تقتل الضريبة» إلى أنه كلما عمد المشروع إى استحداث ضرائب على ضرائب قلت المردودية الضريبية، بعكس ما يكون عليه وجود نظام ضريبي يتسم بالسهولة والبساطة والحياد. والمردودية كما هوحال الضريبة على المبيعات او الضريبة على القيمة المضافة.

لكن في حالة وجود نظام ضريبي متعدد، وإدارة ضريبية تسودها الفوضى ويغيب عنها احترام المساواة وضعف دور السلطة التشريعية في التشريع الضريبي، لأسباب ذاتية أو موضوعية، يتصاعد الخلاف وتتعدد وجهته وفق ما تطرحه المشروعية الضريبية وقد بدا ذلك واضحاً في النقاط التي تقدم بها ممثلو القطاع الخاص للحكومة والتي تمحورت حول: إبداء المرونة بالنسبة للموعد القانوني لتقديم الاقرار وإعفاء المكلفين من الغرامات المستحقة، قبول الإقرار المقدم من المكلفين، وعدم إرسال مأموري الضرائب إلى المكلفين خلال عامي 2007 و2008م، تلتزم المصلحة بعدم محاسبة المكلفين عن ضريبة الارباح التجارية والصناعية لعام 2007م إلا بموجب قانون ضرائب الدخل بعد التعديل، الابلاغ عن أي موظف يسيء إلى الوظيفة العامة وتنفيذ العقوبات بحقه، لا يتم الحجز التحفظي إلا بقانون، مراعاة ظروف المكلفين في مسك السجلات ورفع دعاوى التهرب أمام القضاء... الخ.

من الواضح أن المخاوف التي يبديها ممثلو القطاع الخاص ترتبط بجملة من التراكمات التي هيمنت على علاقة الإدارة الضريبية بالملزم الضريبي وهي علاقة يشوبها التوجس والارتياب، ناهيك عن كونها ارست اسلوباً للتعامل ما بين الطرفين محاطاً بالشكوك والتسويات خارج إطار القانون نتيجة لعدة اسباب تتعلق بالتشريعات وتطبيقها وبالإدارة المنفذة.

أما فيما يتعلق بالضريبة على المبيعات فهي من الوسائل الجبائية الأكثر سهولة ويسر وهي مشجعة للاستثمارات. وارتفاع المداخيل الحقيقية للأفراد والتاجر أو المصنع لا يعدو كونه ملزماً قانونياً ليس إلا، أما الملزم الحقيقي بها فهو المستهلك وإذا ما توافرت جملة من الشروط فإنها الأكثر مردودية والأقل وطأة وعدالة على الملزم الضريبي.

* باحث في المالية العامة والمنازعات الضريبية

التعريفات

الحرب

صراع مسلح بين الشعوب والدول والطبقات الاجتماعية هدفه بلوغ أهداف سياسية محددة. والحرب بما هي ظاهرة سياسية، تنشب بين الطبقات والدول في الوقت نفسه.

تملك الدولة أرضاً محددة، على جيش دائم أن يذود عنها. الجيش الدائم هو مجموعة من الناس عليهم القيام بالعمليات القتالية. الحرب عنف. والقيام بها يتوقف في كثير من جوانبه على القوة الاقتصادية للدولة. وينتصر فيها من ينتج الأسلحة المتطورة على من ينتج أسلحة أقل تطوراً، وهذا شرط بين شروط عدة. والأسلحة المتطورة يشترط إنتاجها قوى انتاجية متطورة، تقوم على معارف علمية وتكنولوجية؛ فالعلم منذ نشأته قوة إنتاجية حاسمة.

والحرب بما هي صورة من صور العنف، لا تنسب إلى البنية السفلية، بل إلى البنية العلوية، إلى السياسة. وأسبابها يُبحث عنها في العلاقات المادية –الاجتماعية. هناك سفر تكوينها. تبدأ الدولة المعتدية الحرب لأنها تريد في المقام الأول توسيع مجال نفوذها الاقتصادي، وتوظيف ثروات المهزوم لخدمة مصالحها. ولكن هدف الحرب لا يقف عند هذا الحد، فهو سياسي وروحي وجيوبوليتيكي، أي: جغرافي –سياسي.

والحروب عالمية أو حرباً بين دولتين أو أزيد. كما أن هناك حروب التحرير التي تُشن من أجل تحقيق الحرية، وهي حروب و طنية/ قومية وطبقية. والحروب إما عادلة وهي دفاعية، وإما عدوانية تريد الاستيلاء على أراضي الشعوب الاخرى، وحرمانها من الاستقلال والسيادة، وتفرض عليها إرادتها وأنماط حياتها. الحرب العادلة هي دائماً رد على العدوان، ودفاع عن الدولة الوطنية وعن حضارتها.

كتب المنظر العسكري المشهور، الألماني كلازفتز (القرن 19)، أن الحرب استمرار للسياسة بوسائل أخرى. وقد نُقد هذا الرأي لأن الحرب الذرية لن يكون فيها من يمكن وصفهم بالمنتصرين والمهزومين. ومن هنا فإنه لا معنى لممارسة السياسة بوسائل حربية. ولكن هذه الحُجة ليست مؤسسة تأسيساً جيداً؛ فهناك حروب غير ذرية، كما أن الدولة المعتدية يمكن أن توظف السلاح النووي لخدمة مصالحها السياسية. ومن هنا ضرورة سياسة تطرد كل أشكال الحروب من حياة الناس، وتحل كل المشاكل القائمة بين الدول بالوسائل السلمية.

أبوبكر السقاف

الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان في منتدى التنمية السياسية

أقام منتدى التنمية السياسية الأحد الفائت وبالتعاون مع مؤسسة (فريدريش إيبرت) الألمانية ندوة عنونتها بـ«الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان والتشريعات اليمنية –دراسة مقارنة» وكانت الورقة الرئيسة للندوة والتي دارت حولها التعقيبات والتعليقات، مقدمة من محمد عبدالملك المتوكل استاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء وعنوانها «الأعراف القانونية العالمية –القوانين اليمنية وحقوق الانسان». تحدثت الورقة عن نقطة ان الجمهورية اليمنية تجلس مع الأقطار التي وقعت وصادقت على ما يقرب من جميع الاعلانات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان ودون تحفظ يذكر، بما يعني ان كل هذه الاتفاقيات والاعلانات التي وقعت اليمن وصادقت عليها لا تتعارض مع الشريعة الاسلامية بما أن دستور البلاد قد نص على أن الإسلام هو دين الدولة، وأن الشريعة الاسلامية هي مصدر جميع التشريعات. وعليه فإن جميع القوانين النافذة يجب أن لا تتناقض أو تتعارض مع دين الشريعة الاسلامية وفي ذات الوقت يجب أن لا تتعارض مع الاتفاقيات والاعلانات التي وقعت عليها الدولة.

من هذه الاشكالية يقول المتوكل إن مشكلة كثير من الدول العربية تظهر كرماً بل وتسابقاً على توقيع مثل هذه الاعلانات والاتفاقات لا اقتناعاً بما تحويه وإنما حرصاً على أن تظهر دولياً بمظهر الدولة التي تحترم الشرعية الدولية وحقوق الانسان ما دامت هي الموضة السائدة، وهذه الدولة مطمئنة إلى انها من الناحية العملية لن تنفذ إلا ما تريد.

وفيمايخص ازدواجية التجربة اليمنية من الناحية التشريعية يقول استاذ العلوم السياسية انها موجودة ومجسدة بشكل خاص في ثلاث قضايا هي: حرية العقيدة والمساواة والحقوق السياسية. ففي النقطة الاولى نجد ان اليمن قد وقعت على الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي ينص على حرية المعتقد والدين لكن قانون الجرائم والعقوبات الساري هنا ينص على ان كل من ارتد عن دين الاسلام يعاقب بالاعدام بعد الاستتابة ثلاثاً وامهاله ثلاثين يوماً. وفيما يخص قضية المساواة نجد ان في الدستور اليمني نفسه تنتقص من حق المواطن غير المسلم حيث يقول ان من يرغب في الترشيح لرئاسة الجمهورية ان يكون محافظاً على الشعائر الاسلامية. أما من ناحية الحقوق السياسية.

يرى الدكتور المتوكل في ورقته انه ومن الناحية العملية و بعيداً عن ما يقوله دستور الجمهورية بالتعددية السياسية والحزبية وذلك بهدف تداول السلطة سلمياً نجد ان احزاب المعارضة لا تنافس حزباً ولكنها تتنافس مع الدولة بكل امكانياتها وسطاتها هذا وقد تماه الحزب الحاكم مع السلطة وكأنه احد اجهزتها وتحت إمرة كل امكانياتها وسلطاتها. وخلص استاذ العلوم السياسية في ختام ورقته وبعد عرضه لصورة عامة لقوانين الجمهورية اليمنية إلى أن الإسوأ من الوضع القانوني هو الممارسة التي غالباً ما تنتهك القانون والدستور في ظل غياب الفصل بين السلطات وغياب سيادة القانون والقضاء المستقل واستمرار تضخم سلطة الفرد على حساب صلاحيات المؤسسات مما جعل نظام قراقوش هون الموقف.

اليابان تدعم مشروع تحسين الخدمات الطبية في محافظة الجوف

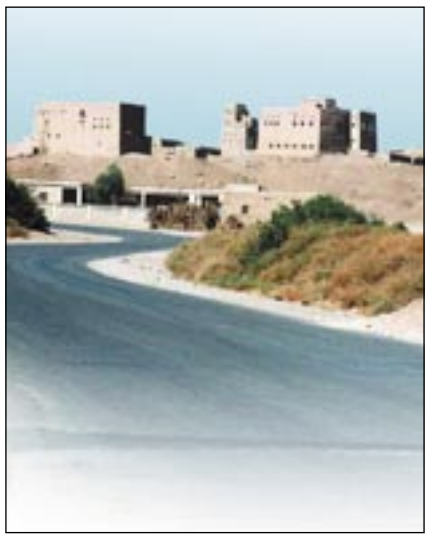

قررت حكومة اليابان تقديم منحة بمبلغ 89850 دولاراً أمريكياً لجمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية لتنفيذ مشروع تحسين الخدمات الطبية في مركز الحزم للخدمات الصحية، في محافظة الجوف.

ستستخدم المنحة لشراء سيارة إسعاف، ومولد كهربائي، وثلاجة، ومعدات طبية متنوعة للمركز. وتهدف هذه المنحة إلى تطوير الخدمات الصحية في المركز وتشجيع المزيد من المواطنين لزيارة المركز للعناية بصحتهم.

قام بالتوقيع على اتفاقية بهذا الخصوص صباح اليوم السيد ماساكازو توشيكاجي سفير اليابان لدى الجمهورية اليمنية، والسيد عبد المجيد فرحان الحميدي، المدير التنفيذي لجمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية.

يذكر أن حكومة اليابان قامت بتمويل ستة عشر مشروعاً في الجمهورية اليمنية خلال السنة المالية اليابانية الحالية (أبريل 2006 – مارس 2007) بما فيها هذا المشروع، بلغ إجماليها 1244926 دولاراً أمريكياً في إطار البرنامج الياباني المسمى "المنح المقدمة لمشاريع الأمن البشري الأهلية". ويهدف هذا البرنامج إلى دعم المشاريع الأهلية صغيرة الحجم في مجال الاحتياجات البشرية الأساسية، في الدول النامية، مثل التعليم الأساسي، والعناية الصحية الأولية، وتموينات مياه الريف.

البحث الجنائي يهدد اليافعي والسيد وزير الداخلية يوجه بالتحقيق

وجه وزير الداخلية أصدر الاربعاء الماضي البحث الجنائي بأمانة العاصمة بإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة تجاه التهديدات التي تعرض لها الزميلان نجيب اليافعي مدير تحرير موقع «ناس برس»، وبشير السيد المحرر في صحيفة «النداء»، من قبل مدير العلاقات العامة في البحث الجنائي.

وكان الزميلان اليافعي والسيد وجها بلاغاً عن تعرضهما للتهديد من قبل مدير العلاقات العامة بالبحث الجنائي وضباط آخرين في نفس الإدارة.

وأشارا إلى أن التهديد جاء بسبب إثارتهما لقضية المواطنة أنيسة الشعيبي التي قالت إنها تعرضت للإنتهاك أثناء حبسها في أحد السجون.

وأوضح البلاغ أن هذه التهديدات صدرت في مرافق أمنية لـ«إذن بملاحقتهما عقاباً على تناولهما لقضية أنيسة التي أعتبرت اساءة إلى الجهات الأمنية. وأكد الزميلان تمسكهما بحقهما القانوني إزاء تلك التهديدات.

عزاء ومواساة

نتقدم ببالغ العزاء والمواساة الى
الاستاذ القدير
قادري أحمد حيدر
في وفاة المغفور له بإذن الله
الشاب المأسوف على شبابه
«**إبن شقيقته**»
تغمد الله الفقيد بواسع الرحمة والمغفرة وأسكنه
الجنة وألهم أهله وذويه الصبر والسلوان

د. سعودي علي عبيد
سامي غالب وأسرة «النداء»

البقاء لله

خالص العزاء وعظيم المواساة
للاخ المهندس
عوض سعد السقطري
عضو مجلس النواب
في وفاة المغفور له
بإذن الله تعالى «**والده**»
للفقيد الرحمة والمغفرة ولأهله
وذويه الصبر والسلوان

فؤاد راشد، ناصر الشعيبي
محمد عمر المضي، وصلاح باوزير

كل نفس ذائقة الموت

نتقدم بخالص العزاء
والمواساة للاخوين:
علي وياسر عبده عباد
في وفاة المغفور له
بإذن الله تعالى شقيقهما
الأصغر«**محمد**»
للفقيد الرحمة والمغفرة ولأهله
وذويه الصبر والسلوان

ابراهيم البعداني، عادل عمر،
وأسرة «النداء»

صبراً آل الفهيدي

نتقدم ببالغ العزاء والمواساة الى الأخوين
احمد وعبدالرحمن الفهيدي
في وفاة المغفور له بإذن الله
شقيقهما الشيخ
محمد عبدالقادر الفهيدي
تغمد الله الفقيد بواسع الرحمة والمغفرة وأسكنه
الجنة وألهم أهله وذويه الصبر والسلوان
عبدالوهاب الحسامي، صادق الحسامي،
عبدالسلام فرحان، علي قاسم،
عبدالناصر عبده عبدالله، جعبل عاطف

شيخ شريف

(تتمة الصفحة الأولى)

الكينية إخلاء سبيله سيصل إلى صنعاء كلاجئ. إلا ان الخارجية اليمنية سارعت الى نفي ذلك وقالت انها ترحب بشريف كضيف...

وحسب وزير الخارجية الدكتور أبوبكر القربي فان قدوم رئيس المحاكم الشرعية الى صنعاء لن يتسبب بوجود أية مشاكل. ونفى ان تكون هناك أية ترتيبات لعقد لقاء بين الرئيس الاثيوبي جيرماولد جورجيس وشيخ شريف خلال الزيارة التي سيقوم بها الرئيس الأثيوبي إلى اليمن خلال الأيام.

وأكد وزير الخارجية أن اليمن تتواصل حالياً مع السلطات الكينية للتباحث حول طلب رئيس اتحاد المحاكم الإسلامية شيخ شريف أحمد المجيء إلى اليمن.

وقال القربي: "نحن في انتظار الرد من الجانب الكيني على طلب شيخ شريف ونحن رحبنا بطلبه، ولا توجد عندنا مشكلة في مجيئه إلى اليمن".

واضاف: "رئيس المحاكم لم يحدد بعد موعد مجيئه إلى اليمن، وليست هناك أي ترتيبات لجمعه برئيس أثيوبيا لأن زيارة الرئيس الأثيوبي تأتي بعد أن تم الإعداد لها مسبقاً".

وقال: "جميع الأطراف المعنية بقضية الصومال اتفقت على الحوار". مؤكداً أنها ستأتي إلى اليمن "لكن موعد الحوار لم يتحدد بعد" حسب قوله.

من جهته نفى رئيس اتحاد المحاكم الإسلامية الأنباء التي تحدثت في وقت سابق عن مغادرته للعاصمة الكينية وتوجهه إلى اليمن. وقال إنه لا يزال مقيما في كينيا وأن هناك اتصالات مع أطراف عربية لبحث تطورات الوضع في الصومال.

بالصور.. تفاصيل

(تتمة الصفحة الأولى)

واعتبر صمت الحكومة إزاء الظلم المسلط على رؤوس مواطنيها بمثابة رضاها على ذلك، داعياً كل الجهات الحقوقية الوقوف بجانب من أهالي منطقة الجعاشن.

وأفادت مصادر محلية في منطقة «رعاش» طلبت عدم الكشف عن هويتها قيام مسلحين محسوبين على الشيخ محمد أحمد منصور باستحداث نقطة تفتيش، الأحد الماضي، في مفرق الطرق وسط العزلة استخدمت لجمع توقيعات نافية أن يكون الشيخ وجنوده وراء تهجير 400 مواطن من أهالي رعاش الاسبوع الماضي.

كما وعلمت «النداء» أن نقطة أخرى تم استحداثها في عزلة الصفة، منطقة الحبلة (الطريق الرابطة بين الجعاشن والصفة) السبت الماضي استخدمت لنفس الغرض.

وطبقاً لمصادر مطلعة فإن ما يزيد عن 400 طالب حرموا من دروسهم جراء إغلاق مدرستهم في عزلة رعاش من قبل مسلحين.

هذا وحصلت «النداء» على قرص مدمج يحتوى على مشاهد حية (بالصوت والصورة) والآخر فوتوغرافية تم التقاطها الاسبوع الماضي من مخيم أهالي رعاش الذي نصبوه في منطقة «حرض» مديري العين، واظهرت الصور بؤس الأهالي الحاملين بطانياتهم على ظهورهم والتي كانت افادتهم جميعاً أنهم هربوا من منطقتهم خوفاً من بطش رجال الشيخ منصور الذين فرضوا عليها مبالغ مالية تحت مسمى الزكاة، وأخرى الخدمات (الطرقات، الكهرباء... الخ).

وأفادت المصادر أن الأهالي النازحين رفعوا خيامهم الخميس الماضي، بعد أن خيبت آمالهم مواقف محافظ محافظة إب والأمين العام للمجلس المحلي اللذين رفضا استقبال ما يربو على عشرين مواطناً قصدوهما شاكين الممارسات القمعية ضدهم.

إضافة إلى قيام مسلحين بمداهمتهم في موقع المخيم وتهديدهم بأخذ ممتلاكتهم التي تركوها في مسقط رأسهم عزلة رعاش.

وطالبت منظمة «هود» الحقوقية في رسالة وجهتها لرئيس وأعضاء مجلس النواب بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق في منطقة الجعاشن.

وقالت في رسالتها، التي بعثتها أمس الثلاثاء، أن ما يحدث في المنطقة من تهجير للمواطنين وجباية الأموال ومصادرة الابقار والأرض والاعتداء على النساء والأطفال والرجال، تعد انتهاكاً للشريعة الاسلامية والقوانين الانسانية والقواعد الدستورية.

وناشدت «هود» في رسالتها مجلس النواب بوضع حل لأهالي منطقة الجعاشن، خاصة عزلة «الصفة» و «رعاش».

وكان البرلماني عبدالله العديني طالب مجلس النواب في جلسة السبت الماضي، بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق والنزول الميداني للمنطقة ورفع تقرير للمجلس.

وأيده بذلك النائب محمد الحزمي، الذي قال إن العالم كله يتحرك من أجل معلومات عن تهجيز يهود في صعدة مطالبا النواب بالتحرك من أجل مواطني الجعاشن.

برلمانيون: ارتفاع

(تتمة الصفحة الأولى)

وضبطها ومعاقبة المحتكرين.

النائب المستقل، ناصر عرمان، قال إن اللجنة في تقريرها لم تأت بجديد وأن ما جاءب به من السهل الحصول عليه من أي جهة. كجمعية حماية المستهلك.

سلطان العتواني، رئيس كتلة الوحدوي الناصري طالب بسحب الثقة من الحكومة لفشلها في تحسين أوضاع الناس المعيشية، ولم تعد قادرة على محاسبة المتلاعبين بقوت المواطنين جراء اطلاق يد التجار في رفع الإسعار بعد أن مولوا الحملة الانتخابية الماضية. محذراً من مغبة استمرار ارتفاع الاسعار ما قد يؤدي إلى انفجار.

فيما اعتبر عيدروس النقيب، رئيس كتلة الاشتراكي أن المشكلة ليست في الوزارة أو التجار وإنما في السياسات المتبعة في رفع الدولة الدعم عن المواد الأساسية.

وقال عبدالرحمن بافضل، رئيس كتلة الاصلاح أن سياسة الحكومة الخاطئة هي وراء ارتفاع الاسعار وإزاء هذا الوضع إما أن يذبح الشعب، وإما أن تذبح الحكومة، مفضلا ذبح الحكومة.

وأرجع النائب المؤتمر ي علي العمراني ارتفاع الاسعار إلى الجشع والاحتكار والفساد طالبا استدعاء الحكومة لمحاسبتها.

يحيى الراعي نائب رئيس المجلس اقترح أن تشكل لجنة من وزيري التجارة والصناعة، والعدل والنائب العام، برئاسة الشيخ عبدالله، رئيس المجلس لوضع المعالجات لموضوع ارتفاع الأسعار على ضوء ما جاء في التقرير.

مقترح الراعي علق عليه النائب صخر الوجيه بأنه مقبول مع تعديل بسيط وهو أن يترأس الراعي اللجنة مطالباً رئيس المجلس بصفة شخصية أن لا يتحمل أخطاء غيره وأن لا يترأس اللجنة، وقال أن ترؤس الراعي للجنة سيمكنها من تنفيذ ما تخرج به الأغلبية التي هو أحد أعضائها.

ممثل الحكومة طالب بتشكيل لجنة مشتركة لمتابعة ما جاء في توصيات اللجنة، واعلن التزامه بما جاء في تقرير اللجنة من توصيات والعمل على تنفيذها خلال اسبوعين.

تقرير اللجنة أشار إلى وجود احتكار غير معلن لسلعتي القمح والدقيق ما عمل على ارتفاع الاسعار. وان تسرع الحكومة في تحرير القمح والدقيق من دون ضمانات وضوابط تحمي المستهلك. وانتقد إقدام الحكومة على بيع الصوامع التابعة لها.

وأضاف التقرير أن القمح الامريكي الاحمر يحتوي على كثير من الشوائب وأن ما يستورد ليس حسب المواصفات العالمية.

كما أضاف أن عملية تخزين المادتين تم بطريقة رديئة وتعبأ بأكياس من مادة البوليبروبلين وفي مساحات معرضة للشمس. وطالب التقرير الحكومة بالعمل على وضع ضوابط لتنظيم حركة السلع والاسعار وتنظيم علاقة الأطراف الثلاثة: التجار وأجهزة الرقابة والمستهلك. وإلزام التجار والمنتجين بإشهار الأسعار على السلع. كما طالب بفتح باب الاستيراد للمستثمرين وإلزام الشركات المستوردة بالتقيد بالشروط والمواصفات العالمية بالنسبة للتخزين وحاملة للشهادة الصحية وشهادة المنشأة. وكذا بناء صوامع ومصاحن وطنية لاستخدامها كمخزون استراتيجي، ودخول الحكومة، هذا الميدان كمستورد أو بائع، وتشجيع الشركات المحلية والخارجية على توريد هاتين المادتين وبيعهما مباشرة لتجار الجملة.

تعطيل التحقيقات

(تتمة الصفحة الأولى)

احدهم على جهاز كمبيوتر وناسخ سيديهات (سي دي رايتر) ومجموعة كبيرة من السيديهات التي تحتوي على صور وأفلام إباحية لمجموعة كبيرة من الأطفال برفقة اعضاء من الشبكة، وقيام الاعضاء بابتزاز الاطفال البالغ عددهم 70 طفلاً وأخذ التزامات مالية منهم تحت التهديد بنشر تلك الأفلام.

اراضي حضرموت

(تتمة الصفحة الأولى)

للسكن لغيرهم بغير حق، مطالبين بإعادة أملاكهم، والغاء قانون التأميم سيء الصيت الذي لم يؤمم بيوت الناس وقوارب صيدهم باسم الاستثمار، وبعض هذه الاراضي لا تتجاوز مساحتها 10×10 أمتار وصنفت هذه الاراضي استثماراً من منطلق ان هؤلاء المحظوظين بهذه الاراضي سيقومون –ولله درهم– بتعبيد هذه المنطقة الرملية على ساحل خلف، وسيتحملون نفقات تخدميها بحيث تتحول هذه المنطقة إلى مدينة حديثة تسر الناظرين وهي تعرف بالرديئة رقم (1).

وحينما بدأت تنتعش البلاد، ويدخل في الخط جمهور سمامرة بيع الاراضي والاتجار بها، وحينما بدأ يعود بعض المغتربين من الخارج لا سيما الميسورين منهم بحساب التعسينيات، وطلبوا الحصول على الأرض عالجاهز دلف سوق الارض في بورصة البيع والشراء فبرق الدولار الامريكي، ولم يلمع الريال اليماني، فازداد صرف الارض اتساعاً في المساحة خاصة في اراضي الاستثمار، وفي معظم محافظات الجنوب، وتطورت عقلية الاشتراكية العلمية.

مكتب الزراعة هو الآخر تدخل في صرف الارض فيما يصرف بالأرض الزراعية، فاجتثت مساحات من الارض، واعتبرها اراضي ذات تربة زراعية وقام بالصرف فيها.

الشركات النفطية الوطنية قامت أيضاً بمنح تراخيص استثمار لمشاريع محطات تعبئة وقود فاقتصت اراضي لذلك وقامت بالصرف فيها.

مكاتب النفط والمساحات الجيولوجية اختصوا بصرف أراض لما يعرف بمشاريع كسارات وما إلى ذلك.

الجميع يصرف، والجميع يأخذ، والجميع يبيع، وهناك من يشتري، ومع ذلك فالذي تم التصرف به في صرف اخذ طابعاً عشوائياً للأرض خلال اربع سنوات من عمر الوحدة لا يساوي نقطة في بحر ما صرف وبصورة تجاوزت العشوائية مابعد حرب 94م حتى يمكنني ان اقول ان الارض اضحت مشاعاً للقوي الذي يستطيع ان يأخذ ما يريد ويزيد إذا هناك من يسنده فتزداد القوة منعة.

في حضرموت غيرت المخططات السكينة لتتسع المساحات وابعاد الاراضي، وازيح من هذه المخططات مساحات المساجد ورياض الاطفال والمدارس وحتى مساحات المقابر، وظل الصرف مستمراً فيما اتيح من اراض جديدة في مخططات قديمة إلى جانب استحداث مخططات جديدة، والأمر كذلك في الاستثمار وفي الزراعة (..الخ حتى تم القضاء، والحمد لله من قبل ومن بعد ولا راد لقضائه، على كل مساحات الاراضي التي يمكن ان يحلم بها مواطن ليبني له مسكناً في حضرموت.. وأقصد بالاراضي التي صرفت وتوزعت على من هب ودب، ولم يبق شيئ منها في حضرموت أعني تلك الاراضي المحيطة بالمدن والتي ربطت بعضها ببعض، أما الارض في حضرموت فهي فسيحة، ومترامية الاطراف، وتستوعب سكان إحدى الدول الافريقية واثنتين وثلاث، لا سيما تلك الاراضي الصحراوية الممتدة حتى مأرب وحتى الحدود السعودية، لكن من الذي يطلب أن يسكن هناك، أو حتى يبسط على الارض بغرض البيع!

ما زالت الاراضي في حضرموت في مختلف مدنها محطة فتنة أراد لها السابقون واللاحقون ان تكون كذلك، وما زالت هذه الفتنة تتجدد كلما انتفت بحد ما سبقها، وما زلنا نسمع عن اقتتال هنا وقتال هناك بسبب قطعة ارض طالت مساحتها أم قصرت فيما لا يزيد مساحة قبر هذا القاتل أو ذلك المقتول عن ربع مساحة هذه الارض التي يتم التقاتل عليها.

نزاع الاراض، وأعود لأقول، في حضرموت ينطلق الآن من موقع غير موقع الاستحواذ على الارض البيضاء، وتملكها لأن في الواقع لم يعد للاراضي البيضاء (أراضي الدولة) وجودالنزاع الآن يعرف بالصرف المزدوج الذي عزف عليه عدد من المهندسين فمنحوا بالجملة من الناس وثائق رسمية لارضية واحدة وهات يا نزاع وهات يا قتال.

المحاكم في كل من حضرموت تنظر في نزاعات المواطنين حول هذه الارض أو تلك.. مراكز الأمن تنظر هي الأخرى في نزاعات الاراضي، والنيابات القضائية هي الأخرى كذلك تتدخل وتفعل في بعض قضايا نزاعات الاراضي. والكل مشغول في حضرموت بالاراضي من قضاء المحاكم إلى اعضاء النيابة إلى قادة الامن إلى المحامين إلى مالكي الارض إلى السماسرة إلى الطامعين والطامحين لهم جرا.

البديهي ان مثل هذه النزاعات محلها ومكانها المحاكم، ولايتعدى دور النيابة او الأمن التدخل لمنع اي نزاع قد يؤدي إلى الاقتتال وسفك الدماء، والمحكمة هي من تملك الفصل النهائي في حسم هذه النزاعات، ولا شك أن النيابة، وهي سلطة قضائية، أقدر من مراكز الامن في اتخاذ بعض القرارات التي يمكن للمحاكم أن تعول عليها، وتكون هذه القرارات بمثابة أحكام أولية في مثل هذه النزاعات وفقاً لما يحمله اطراف النزاع من وثائق وبصائر رسمية.

واقع الحال أن النيابات القضائية في حضرموت لا تنظر أصلاً في نزاعات الاراضي، وتحيلها مباشرة إلى المحاكم إلا هذا النزاع الذي بين يدي، وظل لمدة ستة أشهر في اضابير النيابة ليفصل فيه رئيس نيابة استئناف حضرموت الساحل خلافاً للحيثيات ووثائق المتنازعين. واتبعوني حتى أوضح لكم الحكاية.

المواطن عبدالحق صالح بن عبدالحق اشتري بفلوسه أرضاً واقعة بمنطقة فوة أبن سينا، ولم تمنحه الدول شيئاً والارض صادرة بوثيقة رسمية من مصلحة اراضي وعقارات الدولة، وفوجئ بأشخاص يعتدون على أرضه مدعين ملكيتهم لها بحسب عقد زراعي صادر من تعاونية فوة.

قام المواطن عبدالحق، وهو أمر طبيعي، بإبلاغ أمن مديرية المكلا بهذا الاعتداء فأحال الأمن القضية إلى نيابة مديرية المكلا، وباطلاع النيابة على ما يملكه الطرفان قامت بمخاطبة صاحبة الشأن وهي مصلحة اراضي وعقارات الدولة بفحص وثائق المتنازعين والإفادة.

المصلحة أرسلت خطاباً رسمياً أوضحت فيه صحة وثيقة المواطن عبدالحق، وأنها صادرة من قبلها وهي المسؤولة عن صرف وتوزيع الارض، وانكرت وثائق الآخرين.. ما الذي يستوجب على النيابة فعله في هذه الحالة!؟

رئيس نيابة الاستئناف لم يمهل نيابة المكلا ان تفعل او تعمل شيئاً، واحيل الموضوع اليه ليقوم بإرسال وثائق المتنازعين إلى المختبر الجنائي بصنعاء ويرمي بخطاب مصلحة أراضي وعقارات الدولة جانباً.. ولم المختبر الجنائي بصنعاء، وعلى ماذا يمكن لخبراء المختبر في صنعاء ان يقارنوا ويخلصوا إلى نتيجة؟!

نعم تقرير المختبر الجنائي بصنعاء أكد صحة العقد الزراعي الذي طعن في صحته عبدالحق، ولكن على أي اسس أو مقارنات تم التأكد؟! ولماذا لم يأخذ بكلام مدير تعاونية فوة الذي أدلى بها لنيابة مديرية المكلا والذي أفاد فيها بتعويض كافة المستحقين العاملين بالتعاوني؟!

هذه واحدة من المنازعات العديدة والكثيرة التي تحفل بها المحافظة المنغمسة في دوامة مشاكل الاراض وبلاويها!!

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
صنعاء - الدائري الغربي - جولة الجامعة القديمة
عمارة الخير - شقة رقم (12)
تلفاكس: (403191) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 733799063

رحلة الحج..

2 - كعكة الحج وفلل صنعاء ودول نجحت في إدارة الحجاج

يبدو الحاج "العتمي" راضيا بما يعانيه، لأنه يؤدي واجباً دينياً يستحق العناء. ورغم أنه دفع مئات الآلاف لوزارة الاوقاف، إلا أنه يسكن ضمن 29 حاجاً فيما يشبه الهنجر. الحاج العتمي يأكل كسرة خبز وماء، وعلى جانب قريب منه تبث التقارير الاخبارية المتلفزة أن الحاج اليمني في نعيم مقيم وبحبوحة يحسده عليها حجاج العالم.

■ مصطفى نصر

جبل البرد!

أوصاف تنذُّرية عديدة أطلقها الحجاج اليمنيون على مخيمهم في «منى»؛ إذ كان المخيم في ربوة عالية عجز الكثير وعن الوصول إليها خصوصا كبار السن والنساء، البرد كان قارسا، كما أن الماكولات الجيدة شبه منعدمة، وتحول مخيم اليمنيين إلى سوق حرة، بيعت علبة التونة بعشرة ريالات، ووجد اليمنيون أنفسهم يتذكرون تلقائيا حالة الغلاء التي يعيشونها في اليمن...

وباستثناء وكالة "سمر" للسياحة، وعشاء شهي لوكالة «البراق» للحج والعمرة في إحدى ليالي "منى"، لم تقدم أية جهة سواء الوزارة أم الوكالات، ماكولات للحجاج. عندما سألت أحد أصحاب الوكالات برر ذلك بأن الحاج اليمني لم يدفع مقابل الماكولات.

يعتقد الكثير من الحجاج اليمنيين أن اختيار ذلك المكان في منى بسبب كلفته المنخفضة، الا أن أحد المسؤولين في مؤسسة الطوافة السعودية حاول أن ينفي دفع مبالغ مالية مقابل السكن في منى، وإنما رغبة من قبل وزارة الحج اليمنية. وكشف أن مسؤولين في وزارة الاوقاف طلبوا خلال السنتين الماضيتين ضم حجاج الوكالات من الوادي إلى الجبل الذي يسكنه حجاج وزارة الاوقاف.

نكاية مسؤولي وزارة الاوقاف بوكالات الحج والعمرة جعل جميع الحجاج اليمنيين يسكنون في تلك الربوة العالية، فارتد الضرر على الجميع هذا العام سواء المفوجين عبر الوكالات أو الوزارة، وتحمل الجميع مشاق ذلك الجبل شديد البرودة، رغم أن الصديق نبيل شجاع الدين، مدير مكتب وكيل وزارة الأوقاف حاول مرارا إقناعي أن لهذا الموقع الذي اختاره اليمنيين مزايا كما أن له عيوبا.

الكثير من الحجاج اليمنيون لم يجدوا مأوى في ذلك الصقيع، وكنت أنا وزميلاي علوي وخالد ضحايا تلك الليالي الباردة، الخيام المخصصة لليمنيين مزدحمة، وبعض الحجاج لجأوا إلى شراء خيام خاصة بهم نصبوها ليتقوا البرد، فيما بقي البعض، ومنهم كبار السن، يقاسون قسوة البرد وإهمال الجهات اليمنية المشرفة على الحج.

حاولنا معرفة أسباب تلك المشكلة، البعض قال بأن دخول حجاج من المقيمين في المملكة على حساب الحجاج الذين دخلوا من اليمن هو السبب، والبعض الآخر يتحدث عن بيع بعض الأماكن بمئات الريالات دون الالتفات للحجاج الذي دفعوا جزءاً من قوت يومهم، مقابل خدمة متواضعة يطمحون إليها.

وقد التقيت بأحد مسؤولي مؤسسة الطوافة الخاصة باليمنيين، أيمن عطرجي، فقال: إنه تم توزيع الخيام على عدد الحجاج اليمنيين، وإنه يستغرب ذلك الزحام، بل السطو على بعض الخيام التي كانت مخصصة لغير اليمنيين.

وقال: «تفاجأت بأسماء وكالات لم تكن موجودة عندي ضمن الوكالات التي قدمت لي على أساس أنها فوجت بعض الحجاج»!!

تقاسم الكعكة

وأنا أشهد حالة الترقب من قبل أعضاء البعثة وتوزيع الكعكة، تذكرت التقرير البرلماني حول عدم إظهار عائدات الزيادة من الرسوم التي تتسلمها وزارة الأوقاف من الحجاج في موازنتها لعام 2007م.

يخبرني عضو في بعثة الحج الرسمية أن كبار مسؤولي الوزارة استقطبوا ذوي القربى ومن يعرفونهم كل من جهته، فيما يشكو عدد من أعضاء البعثة أن المبالغ المالية التي تحصلوا عليها قليلة جدا.

حالة الخوف تنتاب الموظفين الصغار على مستحقاتهم التي قالوا إنها لم تف بالحد الادني مقابل التعب، فيما بدا كبار الموظفين في حالة من الرضى لأن المبالغ كانت عند المستوى المأمول.

كعكة الحج يستأثر بها القليل، وقد تبدو تلك المبالغ ضئيلة أمام ما يتحصل عليه البعض جراء العمولات في استئجار السكن وغيره.

ويقول أحد الموظفين المتذمرين من تقسيم كعكة الحج: "إنظروا إلى الفلل التي يتم بناؤها عقب انتهاء الموسم، لتعرفوا ما ذا يحدث هنا". ويؤكد "نحن نصيبنا الفتات».

تجارب ناجحة

تجارب الكثير من الدول تشعرك أن جهودا تبذل من أجل الارتقاء بخدمة الحجاج، وقد التقيت برئيس اللجنة التنسيقية لوكالات الحج والعمرة في الاردن، بهجت حمدان، حيث أطلعني على تجربة الاردن في تفويج الحجاج، يقول: «تقوم لجنة مكونة من الوزارة والوكالات بالسفر إلى مكة المكرمة قبل الموسم لاختيار السكن للحجاج، وبناء عليه يتم إقرار تكلفة الحج لكل حاج.

وزارة الاوقاف تختار الحجاج من بين المتقدمين وفقا لمعيار السن، ثم تعطي الحاج حرية إختيار الشركة التي يريد أن يسافر عبرها بعد أن تكون الوزارة قد أقرت الشركات المعتمدة لتفويج الحجاج والمستوفية للضمان».

ولضمان خدمات راقية للحجاج يقول رئيس اللجنة التنسيقية لوكالات الحج والعمرة: يقوم كل حاج بتسديد المبلغ إلى حساب الوزارة، وعند انتهاء الموسم تقيم الوزارة مستوى الخدمات التي قدمت للحجاج فإذا لم تكن هناك مخالفات تسلمت الوكالة أرباحها من الوزارة».

ويمكننا أن نتساءل: هل وزارة الأوقاف اليمنية قادرة على إعادة مبالغ تعويضية للحجاج الذين لم يستفيدوا من أي خدمة وعدوا بها؟ وإذا كانت الوزارة هي من يقوم بتفويج نصف الحجاج اليمنيين! إذا عند من يشتكي الحاج، " وإذا غريمك القاضي فمن تقاضي".

أخبرني أحد المسؤولين في الوزارة أن على الوزارة إعادة حوالي 16 مليون ريال لحجاج حضرموت وسيئون لانهم لم يستفيدوا من خدمة التنقل بين المشاعر لانهم يمتلكون باصاتهم الخاصة.

سلوك غير حضاري

"على جميع الحجاج عدم أخذ بطانيات الفندق".

تلك لوحة تم تعليقها لتنبيه الحجاج اليمنيين من قبل إحدى الوكالات، تخيل أن الحاج يصرف ما يزيد على 600 الف ريال لكي يؤدي الفريضة ثم لا يتورع عن أخذ بطانية لا تتجاوز قيمتها ثلاثة آلاف ريال، الحاج اليمني عادة متذمر لسبب وبدون سبب، أحدهم جاء مستنكرا بأن اللحمة التي قدمت له ذات يوم تماهت في الرز!

عادة ما كنا نشاهد أسراب الحجاج الماليزيين والاندونيسيين والاتراك معجبين بذلك الانتظام الرائع، هدوء يجبرك على احترامهم، كأنهم تلقوا برامج تثقيفية قبل مجيئهم للحج، وعندما ناقشنا ذلك مع أحد المسؤولين في مؤسسات الطوافة السعودية قال: "إن المملكة تعاني كثيرا من عدم الوعي من قبل الحجاج، إذ عادة ما يأتي الحاج لا يعرف إلا بيته ومزرعته والجامع الذي يصلي فيه".

ويطالب المسؤول السعودي الدول أن تقوم بإعداد برامج تثقيفية لحجاجها قبل مجيئهم إلى المملكة العربية السعودية.

" الحج عبادة فيها مشقة. وعلى الحجاج أن يوطنوا أنفسهم على المعاناة، والعجب أن تجد شيخاً، لا يكاد يقوى على المشي جاء يحج بمفرده، وقد لا يعلم حجم ما سيلاقيه".

أن يجتمع ما يزيد على ثلاثة ملايين حاج في مكان واحد ليس أمرا سهلا، وغالبا ما تسمع الحجاج اليمنيون يثنون على جهود السعودية، يقول أحدهم: "لوكانوا عندنا ما استطعنا أن نسقيهم ماء".

خلاصة

لا تخلو رحلة الحج من عناء يتمنى الحجاج أن يكون جزاؤه مغفرة من الله، ومع ذلك فإن الشعار الذي ترفعه جهات مختلفة " خدمة الحاج شرف لنا" ما يزال بحاجة إلى تطبيق في الواقع العملي، الوزارة مطالبة بالتخلي عن منافسة القطاع الخاص في تفويج الحجاج، وهي مطالبة أيضا بالرقابة الصارمة على أداء الوكالات التي تقصر في خدمة الحاج، بل وتعويض من يثبت أنه تعرض للضرر من الضمانات التي قدمتها الوكالات لدى الوزارة.

لفتة

لا أنسى أن أشيد بالدور الذي قامت به البعثة الطبية برئاسة الدكتور عباس المتوكل، صحيح أن الحاج دفع مقدما المقابل، وأن البعثة اليمنية قصرت في تعريف الحجاج بأماكن تواجدها، الا أن الحجاج الذين زاروا أماكن البعثة الطبية للعلاج، وجدوا الاسعافات الاولية.

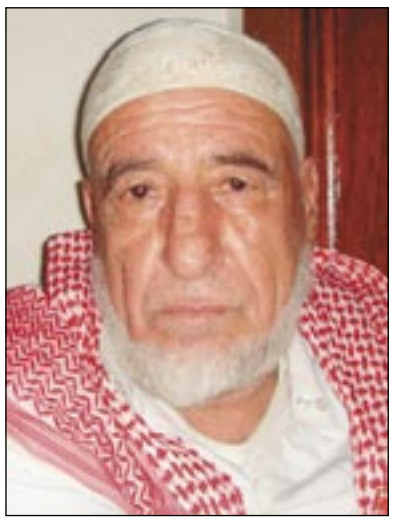

● الحاج الأهجري يقف بعكازه أمام مكتب «اليمنية» المغلق

● الحاج معصار لم يتمكن من العودة الى اليمن في ذات الوقت الذي وعد به

● المطوف أيمن عطرجي

علي موسى سالم من البيضاء

36 سنة في السجن حتى صار مجنونا!

● علي موسى سالم

■ علي الضبيبي

كان ضمن أول دفعة دخلت السجن المركزي بصنعاء، قبل ثلاثين سنة من اليوم تقريباً، وربما هو السجين الأقدم في اليمن إذا ما أضفنا ست سنوات أخرى قضاها في سجن آخر برداع.

علي موسى سالم (60عاماً) قضى أزيد من نصف عمره في السجن حتى صار مجنوناً الآن، على نهاية إتمام عقده الرابع.

كان مفاجئاً جداً حين صادفته في مكتب وكيل نيابة السجن وعليه أرتال من التراب والقمل والبراغيث التي استوطنت زوايا جسمه منذ عشرات السنين.

أشعث الصورة، رث الثياب، يصرف مقلتيه عنك كما لو أن بينك وبينه عداء قديم، ويمنعك من الكتابة، ويستغرب رنة التليفون، ويضحك حين تحس أنت بالحزن والألم.

كان عضو نيابة صنعاء يسأله محاولاً التأكد من صلاحية عقله، فيرد بكلمات شاردة ولهجة بيضاوية قديمة لا تفهم منها شيئاً. «الرجل مجنون»، قال أحد الجالسين منزعجاً ما ينتظره. فرد عليه عسكري: «بس ما نسوي؟! حمود الهتار يشتينا نعدمه».

بالفعل وبحسب مصادر في النيابة فإن حكماً صادراً ضده يقضي بإعدامه بعد 36 سنة في السجن في جريمة جسيمة (قتل عمد) راح ضحيتها ابن عمه. وقد استغرب المصدر الذي رفض ذكر اسمه، وحتى تصوير ملف القضية، استغرب أن يصدر حكم يقضي بإعدام شخص قضى كل هذه الفترة في السجن وبعد ان صار فاقدا للعقل بامتياز.

كانت القضية تتراوح بين محاكم البيضاء وجنوب شرق الأمانة واستئناف صنعاء، بين مد وجزر حتى خرج الآن وبالكاد تأييد استئنافي للحكم الإبتدائي يقضي بالإعدام. وحسب مصادر مطلعة فإن ملف القضية معروض الآن على المحكمة العليا للنظر فيه.

الغريب في الأمر إلى جانب فضيحة التأخير طويل الأجل في هذه القضية، غياب أي تقرير طبي يكشف عن حالة السجين الصحية والعقلية حيث لم توجه النيابات ولا المحاكم المعنية بعرضه على الطبيب الشرعي حتى الآن.

حاولتُ أن ألتقط له صورة لكنه رفض قائلاً: «سألتك بالله لا تفتح الرادي، لا تفتح الرادي»، وأشاح بوجهه عني بل وحتى لا يطيق أن تكتب عنه شيئاً حيث كان يحاول منع عضو النيابة من أن يكتب؛ «ما فيني طافة! ما فيني طافة! لا تكتب».

وبين الحين والآخر كان موسى يتمتم بكلمات غريبة ربما لها علاقة بقضيته: «يا أخي ما نسوي؟! عيال عمي صالح، عيال عمي صالح...». كنت أسأله: ما لهم؟! فيرد: «ما رضوش. بس! بس! ما فيني طافة».

يصمت موسى عن هذيانه هنيهة ثم يعاود: «خلاص ذلحين أطوي فرشي وانشر لي»، ويجر صاحبه السجين المشترك معه في القيد (على يديهما).

غسيل

تهامي يتنهد عند رأس كتيب

زفر الرجل، تنهد من أعماقه وهو يستعرض البحر ببصره «نحمد الله ونشكره كذا هي حالة امدنيا!».

حين خاطبته إحدى السيدات: «إدا له إدا يا آيش وانته تمشي بشباب مبسقة، ما لكُن؟ إدؤا بين إيالكن!».

يوم واحد كان كاف لعايش أن يقضيه بين أسرته حتى وإن بمشاعره كسواه من بسطاء الحديدة؛ «الإيد إيد أمافية يا إيالي».

من ثاني أيام العيد وعايش يذرع الشاطئ من «رأس كتيب» إلى «الكورنيش» و«المطراق» حاملاً على ظهره «رزقه» من «العجار والظلل والخسف» المصنوعة من ورق النخل يعرضها على الناس؛ «أقصد الله! يوم احصل ميتين ويوم ثلاث ويوم ما قسم ربي بما يستر».

إذا واتتك الفرصة للتفتيش في دواخل عايش ستجد هموماً مكدسة، وقهراً غائر الأثر تكبده منذ صغره وحتى حين صار متزوجاً وأباً لأسرة، وحتى المستقبل مجهول!

زوجته الأولى (أم العيال) خالعة منذ سنوات بسبب «امئيشة امنكد مئيا»، يشكو. والآن عايش متزوج من أخرى ويسكن معها في أحد الأحياء القديمة بالحديدة، حيث يعمل جاهداً لتأمين حياته وبقائها معه. «يابني والله ما رضيوش حتى يهبُن لي ماش خلق الله أموَّقين».

ومع أن الرجل فقير ويوزع شكواه على الناس إلا أنه يرفض حتى أن تعطيه فلسا.

«ما شاش! أشا تشتري مني. مئي خمسين بأدك».

منتسبو الاسكان يدمرون محلا يمتلكه جزائري

مع أن الوقت كان قد جاوز موعد الدوام الرسمي، اذا ما اجيز لمنتسبي ادارة الاسكان في مديرية السبعين اقتحام المحلات وتحطيمها تحت دعاوى مخالفتها، لكن ذلك لم يكن ليشفع لمالك مشروع أحد المطاعم أن يواصل العيش على أمل أن يبدأ العمل في هذا المشروع.

بعد ظهر الخميس وصل عدد من المسلحين المحسوبين على إدارة إسكان مديرية السبعين إلى شارع 14 اكتوبر. وعلى طريقة عمليات الكماندوز تقافز هؤلاء من على سياراتهم وشرعوا في تحطيم مظلة ديكور كانت قد اقيمت على مدخل المطعم الجديد، وامتدت يد العبث حتى البوابة الداخلية وسط ذهول مالك المطعم الذي يشاركه احد المواطنين الجزائريين في هذا الحلم. عدا كلمة: «ما لك دخل»، لم يستطع أحد أن يفهم سر هذه البلطجة التي أظهرها من يعتقدون أنفسهم حماة للقانون والنظام، ومع كل ذلك فإن لحظة الاستغراب طالت واصبحت أياما؛ اذ عاد الغيورون على المظهر الجمالي للعاصمة صباح السبت ليكملوا ما بدأوه في يوم الخميس.

وبكل معايير البطولات سجلوا نصراً خارقاً سيضاف إلى سجل التسهيلات التي تقدم للاستثمارات.

الدمعة التي صارت عصية في عين هذا المواطن العربي الذي انفق من ماله ودمه حتى اهتدى إلى هذا المشروع في البلد الغلط، وأضحت هالة سخط لدى الجيران وكل من أوصلته الصدفة إلى ساحة المعركة، باستثناء العدوانية المتأصلة في وعي القائمين على أمر إدارة الإسكان. لا يمكن تفسير ما حدث، لأن الاهتمام بديكور مدخل مقهى أو محل تجاري أو غيره لا يعكس خروجاً على الذوق العام، بقدر ما يكون تعبيراً عن نفس مشدودة إلى جمال وتعيش فيه.

بعد مرور يومين على هذا الفعل الهمجي كان مؤملاً ان يكون لأمين العاصمة د. يحيى الشعيبي، الذي كان قد أصبغ لمسة جمالية على شوارع وأحياء مدينة عدن، موقف قوي من هذا التصرف إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث.

تصرفات منتسبي ادارات الإسكان بشكل عام اضحت أكثر ايذاءً للناس. ولغة البلطجة والعنف سادت بين هؤلاء حتى منحوا لأنفسهم سلطة الحكم والعقاب؛ فهم يهدمون ويدمرون تحت دعاوى المخالفة، مع أن القضاء هو الجهة الوحيدة التي تمتلك سلطة تحديد ماهية المخالفة من عدمها، وهو الجهة المخولة بالعقاب.

الحديث المتواصل لقيادات الدولة عن سياسة جذب الاستثمارات وترسيخ قواعد القانون يكذبها واقع الممارسات التي نشاهدها كل يوم من قبل منتسبي إدارة الإسكان والضرائب ومصلحة الواجبات والطرق والمياه والمجاري... الخ.

قضية

12 سنة ليست كافية لسجن الكحيلي لأنه من شبوة

عضو نيابة يرفع سقف الحجز ويرفض أوامر الإفراج عنه

بعد اثنتي عشرة سنة وثلاثة أشهر في السجن، ناشد قايد الكحيلي -سجين الحق الخاص- رئيس الجمهورية التدخل لإطلاقه وتنفيذ حزمة الأحكام والأوامر النيابية التي قضت جميعها بالإفراج الفوري عنه، والتي مازالت مرهونة بمزاج عضو نيابة غرب الأمانة (م. ش) الذي لم يرق له ذلك بعد.

أصدر قاضي التنفيذ في 23 /2006/8م حكماً يقضي بالإفراج عنه بالضمانة التجارية الحضورية «ويحمل النيابة مسؤولية بقائي في الحبس كل هذه السنوات»، يقول الكحيلي. ويضيف أنه أحضر الضمان وقبلته النيابة مؤكدة اقتدار الضامن وأهليته، وعززها بأمر رقم (2999) من النائب العام إلى رئيس نيابة استئناف الأمانة للتنفيذ، والذي بدوره وجه أيضا.

لكن الذي اتضح من خلال وسائل ومناشدات السجين أن تعنتاً طاله من عضو نيابة يتعامل مع أوامر وتوجيهات قضائية عليا بضمير خال من الإحساس والمسؤولية، كما لو أنه يتفنن في تلوين الفضيحة.

لم تتحرك فيه مشاعر العطف على والدة السجين تلك العجوز الطاعنة في العمر وهي تحمل الضمانات تلو الأخرى مدعمة بالموافقة القضائية على قبولها، والأوامر الصريحة بإطلاق السجين، بل حتى الرد عليه من قاضي التنفيذ إلى وكيل النيابة في 2007/1/23 الذي أكد فيه: «ضرورة تنفيذ قرار المحكمة وفقاً للضمانات المتوفرة والتي تم التأكد من صحتها...». غريب هذا وأمثاله، وكذا هذه النيابات. هل صحيح ما جاء في مناشدة الكحيلي للرئيس أن عضو النيابة تذرع أخيراً بأن السجين من شبوة وهذه المحافظة بعيدة ويصعب إحضاره! «لكن الضامن رجل أعمال ومقيم في العاصمة»، يشكو الكحيلي. ويتساءل بحرقة: «هل محافظة شبوة غير خاضعة لدستور الجمهورية، وسلطان الدولة محصور في أمانة العاصمة فقط؟»!

الكحيلي سجين حق خاص تجاوز سنوات الحكم بخمسة أضعاف، وأمثاله كثير، في تجاوز صريح وواضح لمواد قانونية، وفي إصرار بليد على التغافل وهدر كرامة الإنسان.

أراضي مذبح.. بين شكوى الأهالي وأوامر الصرف

ناشد ساكنو منطقة مذبح، الرئيس علي عبدالله صالح، وقائد الفرقة العميد علي محسن الأحمر، التدخل لحل مشاكل الأراضي التي تتعرض للنهب والبسط من قبل متنفذين تابعين للفرقة. وشكا الأهالي رفض اثنين من المتنفذين (ص. ع) و(خ. ع) تنفيذ توجيهات الرئيس وأخيه علي محسن، التي قضت بالمنع البات من الاستيلاء على أراضي المواطنين أو التدخل في شؤون الأراضي.

وكان رئيس الجمهورية قد وجه وزير الدفاع في 2006/4/3 بمنع الدفاع الجوي والفرقة الأولى مدرع أو أي وحدة عسكرية، من البسط على أراضي المواطنين أو التدخل في شؤون الاراضي في أي من محافظات الجمهورية. وألزم وزارة الدفاع بفصل من يتجرأ على ذلك أو إحالته للمساءلة.

وفي توجيه آخر من قائد الفرقة علي محسن إلى كل من: العقيد صالح عامر، والمقدم خالد العندولي، بتاريخ 24 ديسمبر، قضى بتنفيذ الاتفاق فيما بينهم كجمعية ضباط المنطقة الشمالية الغربية والفرقة الأولى مدرع وبين أهالي مذبح، «نصاً وروحاً»، كما ورد في المذكرة.

لكن هذه التوجيهات العليا، كما يقول راجح الرميم -احد الأهالي- لم ينفذ شيء منها، «بل زاد البسط واتسعت رقعة السطو العشوائي على أراضي الناس بشكل لا يمكن تصوره»، حسب قوله.

يذكر أن منطقة مذبح تعد من أكثر المناطق اقتتالاً على الأراضي منذ سنين، وزادت حدة هذه المشاكل في الفترة الأخيرة نتيجة صرف اراض لجرحى وقتلى وضباط حرب صعدة التي راح ضحيتها الكثير، حيث يدعي الكثير من سكان وملاك الارض تعرض اراضيهم للبسط العشوائي المعزز بتوجيهات عليا من ضباط وقيادات نافذة في الفرقة، الأمر الذي ينذر بمواجهات قد تحدث مستقبلاً في حال الشروع في البناء، بين ملاك الارض الحقيقيين واصحاب التوجيهات وأوامر الصرف العشوائي.

النائب العام يوجه بالتحقيق..

الأمن يعذب مواطناً بأقوال لص

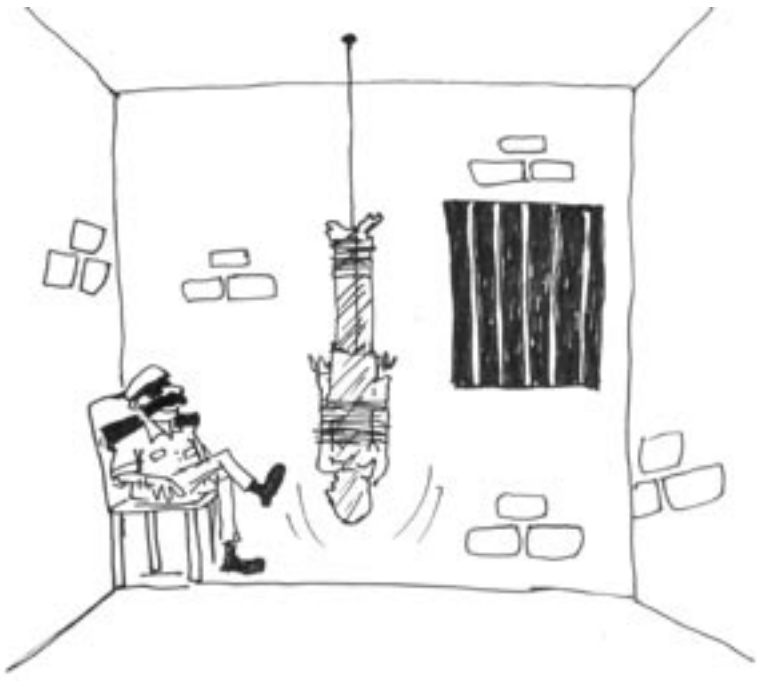

■ المحـرر

كانـت السـاعة 12 ظهراً عندما اعترضت سـيارة مدنية تقـل مجموعة من الجنود، سـيارة «ف. س» في شـارع 22 مايو بأمانة العاصمة.

أدرك «ف. س» بعـد ترجـل الجنود التابعين لأمن مديرية منطقـة الوحـدة أن ثمـة أمـراً مريبـاً. لكنه لـم يتوقع أنه سيعلق من قدميه، وأن جسده المتدلي سيكون ساحة يفرغ فيها المحققون وحشيتهم.

منذ احتجازه الخميس الماضي في سجن مديرية منطقة الوحـدة ومحققـون الأمـن غيـر مصدقـين إنـكاره التهمة الموجهة إليه والمبنية على اعترافات أحد اللصوص.

«ف. س» (27 عاماً). المتهم بشـراء مسـروقات (4 أجهزة تلفـون سـيار، وجهـاز كمبيوتـر). ظـل معلقـاً مـن قدميه بواسـطة حبل في سـقف السـجن قرابة اربع ساعات، كما أفادت لـ«النداء» مصادر مقربة زارته.

وقالـت المصـادر إن قريبهـا المسـجون تعـرض للضرب -بـأدوات، غير حادة، لكنها مؤلمة بلاشـك- مـن قبل رجال التحقيـق، الذيـن يصـرون علـى إدانتـه اسـتناداً لأقـوال السـارق. وأضافت أن شـكوى بعثوا بها إلى النائب العام مذيلة بتوقيع «ف.س» -حصلت «النداء» على نسخة منها- شـاكين قيام أمن منطقة الوحدة بتعذيبه جسـدياً ونفسياً منذ اقتياده وحبسه دون امتلاكهم أي مبرر.

وطالبوا في الشكوى بالتحقيق مع المتورطين في تعذيبه، وإحالتهـم للمحاكمة وإسـقاط صفة الضبطيـة القضائية عنهـم، إضافة إلى تكليف الطبيب الشـرعي للنيابة العامة بالكشف عن آثار التعذيب في جسده والافراج عنه.

الشـكوى أحالها النائـب العام إلى رئيس نيابة شـمال الأمانة الاحد الماضي ووجهه بالتحقيق واتخاذ الاجراءات بموجب القوانين.

واسـتغرب قانونيـون اعتـراض «ف. س» وأخـذه مـن الشـارع دون توجيـه أي اسـتدعاء سـابق أو أمـر قبـض قهري.

وقالـوا إن تعذيبه في السـجن لمجرد أنه أنكر ما نسـب إليه هو جريمة يعاقب القانون فاعليها.

وعلمـت «النـداء» أن الضحية تم نقله من سـجن مديرية منطقة الوحدة إلى سجن البحث الجنائي بأمانة العاصمة تمهيداً لإحالة قضيته إلى النيابة.

قتلته النشوة ليلة زفافه

■ مبخوت علي

مـن المرجـح أن شـبان مديريـة المصلـوب في محافظـة الجوف كانوا يحسـدون «ع. ق» الشاب الذي أصبح رمزاً وتلقى عروضاً من فتيات قبيلته للزواج بهن.

لكنهـم الآن وبعـد مقتلـه ليلـة زفافـه منـذ شـهر يصبـون غضبهـم واستنكارهم عليه.

«ع. ق» (25 عامـاً) إبـن قبيلـة (...) كان يعيـش حياته العاديـة مع قطيع من الأغنام هي مصدر عيشه واسرته. بيـد أن الثـأر والبطالـة اثقلت حياته من تكرارها اليومي.

الحـرب بين قبيلتـه وقبيلة أخرى، والتي أخذت طابع الثأر، أفسـدت كل ما يمكن بناؤه، فأكلت المزارع واتلفت الأرض والزرع، وبقي كل فرد من كلتي القبيلتـين يتأهب بسـلاحه لاقتناص خصمـه. وفـي الشـهور الماضية قتل 3 أشـخاص من ابنـاء قبيلـة «ع. ق» ببنادق القبيلة الخصم.

كان الشـاب «ع. ق» جـراء ذلـك يفقد أحباباً وأصدقـاء. أعيان قبيلته أرادوا الثأر لأبنائهم ولكن لم يتمكنوا من ذلك.

فقـرر الشـاب الخـروج مـن عزلتـه والتوجـه إلى صنعاء مسـتقلاً سـيارة صغيـرة. فـي الطريـق تفاجـأ بثلاثـة رجـال مـن ابنـاء القبيلة الخصـم فلم يتردد بالضغط على زناد بندقيته (آلي) مطلقاً النار عليهم ليموتوا في الحال.

الحـادث كان بمثابـة نصـر عظيم بطله هذا الشـاب. لقـد حقق ما عجز عن تحقيقه كبار القوم.

وعقـب عودتـه إلـى قبيلتـه تحول إلـى قائـد ورمز لهـم فقدمـوا الهدايا وجمعـوا التبرعـات الكثيرة له، حتى الفتيات عرضن عليه أن يتزوج بهن.

وأقيم بهذه المناسبة احتفال كبير، قـرر فيه كبار القبيلة تزويج الشـاب. كان الشـاب يشـعر بقوة وزهو دفعه لأن يسـلك طريقـاً آخـر لتعزيـز ذلـك الشعور. فانضم إلى جماعة من أبناء قبيلته قطاع طرق.

طاب للشاب ذاك السلوك ومردوده اليومـي من غنائـم ضحاياه وبدا أنه يدمن على ممارسة هذا العمل.

وفي يوم زفافه -قبل شهر- خرج من وسـط المدعوين بعد الغداء للبحث عن غنيمة جديدة في طريق ما. كان حينها برفقة اعضاء العصابة، وأرادوا الظفر بسـيارة تابعـة لمورد قات اسـتوقفوه وطلبـوا منـه تسـليم السـيارة ومـا بحوزتـه، فرفـض، ليباشـر الشـاب بإطلاق النار عليه فقتله لكن مسلحين آخريـن كانوا في السـيارة تمكنوا من اصابة الشاب قبل أن يُقتلوا برصاص افراد العصابة، الذين اسـعفوا الشاب علـى مـتن السـيارة المنهوبـة. لكـن انقلبـت بهم السـيارة واجهـزت على الشاب الأرعن يوم زفافه.

كانـوا لا يزالـون يمضغـون القات ويتسـاءلون: ايـن العريـس؟ لكنهـم وقبل حلول الظلام تفاجأوا بمجموعة تقتـرب منهـم بـدت بثيـاب متسـخة وأخرى ممزقة وعلى أكتافهم يحملون جثة ملفوفة ببطانيـة. كانت تلك جثة العريس الشاب، وتحولت نظرة أفراد القبيلة إلى غضب واستنكار لما قام به «ع. ق» من سلب وقطع للطريق.

النائب العواضي يطالب العليمي بتفسير إرتفاعها

701 ضحايا الحوادث المرورية في تعز خلال يناير

تواصـل الحـوادث المروريـة إزهـاق عشـرات الأرواح، فخـلال الـ33 يومـا الماضية بلـغ ضحايا الحـوادث المروريـة في محافظة تعـز (701) ما بين قتيل جريح، بمعدل 21 شخصاً في اليوم الواحد.

وبحسـب تقارير مرورية فإن الحـوادث المرورية التي وصل عددها إلى 224 حادثاً، أودت بحياة 53 مواطناً بينهم 15 طفلاً وتسـع نساء، وأصيب 648 آخرون، منهم 432 حالتهم خطيرة فيهم 78 طفلاً و 41 إمـرأة. وبلغت خسـائر هذه الحوادث -بحسـب «قضايا وناس»- 49.372.000ريال يمني.

عضـو البرلمـان ياسـر العواضـي طالـب وزيـر الداخلية، في جلسـة الأحد الماضي، بإفادة المجلس بالأسـباب الرئيسـة وراء زيادة الحـوادث المرورية وتصاعـد ضحاياها، إضافـة إلى الاجـراءات التي اتخذتها الوزارة حيال ذلك.

الجدير ذكره إن معدل ضحايا الحوادث المرورية فـي العـام 2006 وصـل إلى 56 شـخصاً في اليوم والوحد: 8 قتلى و46 جريحاً، من مختلف محافظات الجمهورية.

انتحار فتاتين وفشل ثالثة خلال أسبوع

الحريق الوسيلة الأحب للفتيات المنتحرات

النار أداة قتل تفضله النسـبة الأكبر من الفتيات المقدمات على الإنتحار.

فـي الأيام العشـرة الماضية أقدمت ثـلاث فتيات علـى الانتحـار بالنـار فشـلت إحداهـن، وتفحمت الأخريان.

قضـت «ف. ك» بعـد اشـعالها النار في جسـدها المبلـول بمـادة مشـتعلة الأحـد الماضـي فـي حـي السلخانة - محافظة الحديدة.

بعـد سـاعات مـن الحادثـة حاولـت شـقيقتها الصغـرى «ف. ك» اللحاق بالمتفحمة، لكنها فشـلت. فقـد تمكن بعـض أهلهـا من إخمـاد النيـران التي اشـعلتها فـي ردائهـا، لتصـاب بحـروق في بعض اجزاء جسدها.

الثالثـة من إحدى مديريات محافظة إب بدت، من الطريقة التي اتبعتها، تستعجل مماتها. فقد أغلقت جميع منافذ المنزل وعقب اطلاقها سراح الغاز الذي تدفـق في المنزل اشـعلت النار لتنفجـر بها انبوبة الغـاز مخلفـة وراءها كومـة فحم هي مـا تبقى من جسـدها المحتـرق. وطبقاً للإحصائيات فإن نسـبة الفتيات المنتحرات تجاوزت 42٪ من اجمالي حالات الانتحار المسجلة.

وتشـهد ظاهرة انتحار الفتيات تصاعد مسـتمر تلعـب فيـه العـادات الاجتماعيـة وانتشـار الفقـر والعنف ضد النساء، دوراً رئيساً.

ويلحـظ أن الانتحـار بالنـار هـي الطريقة الأكثر شـيوعاً بـين المنتحـرات، يليهـا تنـاول السـموم وعقاقيـر طبية خلافاً للرجل الـذي يحبذ الرصاص أو الشنق كوسيلة للإنتحار.

العصابة الأخطر في قفص الاتهام

■ «النداء» - خاص:

كعادته كان القاضي رضوان النمر حليماً في جلسة الأحد الماضـي، برغم التشـويش الصادر مـن أصوات المتهمين بسـرقة (16) سـيارة فـي العـام 2005 وكانـت قاعـة المحاكمـة في المحكمة الجزائيـة المتخصصة في أمن الدولة غير مزدحمة سـوى من المتهمين المحشورين في قفص الاتهام، وعددهم 18 شـخصاً، إضافة إلى متهمة واحدة كانت في قفص آخر.

جلسة الأحد الماضي هي الجلسة الأولى للمتهمين الذيـن وصفتهـم النيابـة فـي لائحـة الاتهـام بأخطر عصابة متخصصة في سرقة السيارات بأمانة العاصمة.

وجاء في اللائحة إشتراكهم خلال العام 2005 بسرقة (16) سـيارة بعضها تابع لجهات حكومية وشركات تجارية أهلية.

وتصدر سوق الحصبة المرتبة الأولى في عدد السيارات المسروقة من أمامه، فيما بقية السـيارات المسـروقة توزعت على مناطق مختلفة في أمانة العاصمة،

وبحسب محاضر جمع الاستدلالات والاعترافات في تحقيقات النيابة فإن المتهمين كانوا يترقبون نزول سـائق السـيارة وفي أي جيب يضع مفتاحها.

وغالباً ما كانوا ينشلون مفاتيح السيارة من جيب السائق (الجيب الخارجي) اثناء اختراقه زحمة المقوات أو الأسواق المكتظة.

المتهم الخامس عشـر والموجود في قفص الاتهام بزي رفقته الأزرق (زي السـجن)، جعـل مـن منزله فـي منطقـة دارس وكرا لإخفاء السـيارات المسروقة وكذا تغيير معالمها (اللون، اللوحة المعدنية...الخ) قبل بيعها.

وأثنـاء جلسـة المحاكمة اتضـح أن أعضـاء العصابة بلغـوا من الجرأة حد التهور فقد سـاوموا بعض ضحاياهم (مالكي السيارات المسـروقة) على إعادة سياراتهم مقابل مبالغ مالية، كما جاء في بيان الإدعاء.

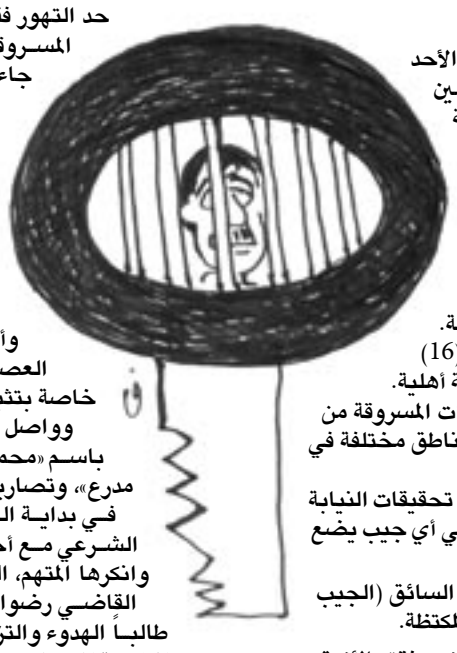

وواصل الإدعاء كشف الأدلة التي تدين أعضاء العصابة وسـط تلـك الاصوات المشوشـة (كلام فاضـي أنكـر كل مـا ورد، لـم نعتـرف... الـخ) الصادرة من قفص الاتهام.

وجـاء فيهـا ضبط المتهـم الـ(15) «أحمد» وبحوزتـه سـيارة هيلكـس مسـروقة بداخـل منزلـه. فيمـا ضبـط رضـوان (18 فـي قائمـة المتهمـين) وبحوزتـه سـيارة هيلكـس غمارتين وأسـلحة ناريـة، وتلفونات تخـص بعض أعضاء العصابـة من ذوي السـوابق، ولوحـات معدنية وآلة خاصة بتثبيتها على السيارات، ومسجلات.

وواصل الادعاء سرد ادلته الجنائية، وفيها تصريح مزور باسـم «محمـد» المتهم الثانـي في القائمة بكونـه «قائد لواء مدرع»، وتصاريح مرور لمنع اعتراضهم في نقاط التفتيش.

فـي بدايـة الجلسـة اتهمـت النيابة «أفـراح» بالإختـلاء غير الشـرعي مـع أحد المتهمين وهـو رئيس العصابـة لكنها أنكرت وانكرها المتهم، الذي زعم أن «أفراح» ليست أكثر من شغالة.

القاضـي رضوان النمر لم يتوقف قلمه عن طرق منصة المحكمة طالبـاً الهدوء والتزام الصمت قبل طلب المتهمين تمكينهم من ملف القضيـة للإطـلاع عليه والرد على الإدعاء العام في جلسـة السـبت القادم.

كمـا قـررت المحكمـة أن تمكـن النيابة من طـرح أدلة إثباتها واسـتدعاء المجني عليهم -أصحاب السيارات المسروقة.

عمـــرو حمـــزاوي لـ«النـــداء»: (2-2)

الحركات الإسلامية تختبئ وراء مساحات رمادية كيلا تخسر قدرتها على التعبئة

في الجزء الأول من هذا الحوار تحدث عمرو حمزاوي كبير الباحثين في معهد كارينغي للسلام، عن مقاربات النظم العربية للالتفاف على المطلب الديمقراطي. مميزاً النمط المصري (المؤسسي) والسوري (المغلق) عن النمط السلطوي اليمني الذي يتيح بسبب ضعف الدولة والتعدد القبلي مساحات أوسع للنخب المعارضة. كما تطرق إلى تحالف اللقاء المشترك الذي قدّم السياسي على الايديولوجي وسمح بتوسيع مساحة السياسة في مسار التحول الديمقراطي في اليمن الذي قال إنه واصل اتجاهه الصاعد.

وفي هذا الجزء، الثاني والأخير، يناقش حمزاوي دور الحركات الإسلامية في العالم العربي، والتحولات التي عاشتها، والتحديات التي تجابهها في بيئات سياسية غير مواتية، خلاف الحالة التركية. وإذ يلفت إلى كثرة المساحات الرمادية في خطاب الإسلاميين حيال مسائل متعلقة بالحريات والمرأة والأقليات، يعزو ذلك إلى الظروف غير الطبيعية التي يعيشها المجتمع العربي، وإلى عدم مبادرة النخب الحاكمة والمعارضة إلى الضغط على الإسلاميين من أجل مساعدتهم على التقدم في هذا المجال.

ويتطرق عمرو حمزاوي في هذا الحوار الثري والمعمق إلى الانتخابات العامة التي أجريت في دول عربية خلال العامين الأخيرين، والخطر المترتب عن قوطبة الحياة السياسية بين سلط قمعية وحركات إسلامية.

● عمرو حمزاوي

■ حوار: نبيل الصوفي

■ هناك من يرى أن الأحزاب الإسلامية ككل الأحزاب العربية الأيديولوجية التي جاءت على حساب نواة ليبرالية قديمة، الفكرة عندها أهم من الناخب، الناخب ليس عليه إلا أن يحمي هذه الفكرة أو يذهب أدراج الرياح. هل مثل هذه الأحزاب مؤهلة فعلاً لحماية الديمقراطية أم أنها مجرد مشروع قمعي آخر وإنْ جاء عبر الناخبين هذه المرة وليس عبر الدبابة؟

– أعتقد أنه من الظلم ومن باب عدم الاعتراف بالشواهد الفعلية لممارسات الإسلاميين أن نصوغ السؤال بهذه الصورة.

■ لماذا؟

– لأن الحركات الإسلامية على امتداد العالم العربي، وبصياغات مختلفة من الحزب الممنوع إلى الجماعة المحظورة إلى الجمعية السياسية، حينما شاركت في الساحة السياسية، سواء على مستوى قومي أم على مستوى محلي أم على مستوى القطاعات النقابية، لم تنقلب في أية مرة من المرات على الآلية الديمقراطية، بل على العكس وبحكم التجارب فإن هذه الأحزاب –وهذا حكم على الممارسات– منذ الثمانينات وحتى الآن وهي تدخل وتخرج من البرلمان وحتى النقابات عبر الصوت الانتخابي. شاركت في الحكومة وخرجت في الأردن والجزائر واليمن، ولم تنقلب في أي لحظة من اللحظات على آليات الديمقراطية، ولم يصدر منها أو عنها أي محاولة لتضييق الفعل الديمقراطي. على العكس فإن تضييق المساحات حدث من النخب الحاكمة ولم يحدث من الحركات الإسلامية.

■ السؤال ليس عن الانقلاب على الديمقراطية الانتخابية، وإنما استخدام الديمقراطية لتقييد خيارات المجتمع، ومكافحة التعددية المذهبية والفكرية والدينية، بحكم أن هذا هو خيار الأغلبية، بمعنى مكافحة الأقلية مما يعيدنا إلى القطب الواحد والفاعل الواحد؟

– لا شك أن الحركات الإسلامية تضع تحديات على مشروع التحول الديمقراطي في العالم العربي: أولها أننا أمام بيئات سياسية لم تنضج بعد، لأنك في البيئة السياسية ذات الطابع القطبي الثنائي –نخب حاكمة وأحزاب إسلامية قوية وما بينهما ضعيف ولا يعبئ ولا يحشد– تكون في وضع غاية الخطورة، لماذا؟ لأنه هنا نظرياً لأي طرف من الطرفين أن يستأثر ويهيمن عن طريق صندوق الانتخابات أو عن طريق القمع.

المسألة الثانية متعلقة بغياب الوسطاء أو المابين القطبين، الذين يضطلعون بدور دفع النخب الحاكمة ودفع الحركات الإسلامية لمزيد من الالتزام بالآليات الديمقراطية وتعميق مساحات فعلها.

الحركات الإسلامية تطورت كثيراً على امتداد العالم العربي بحكم تجاربها، وإن كان لنا أن نضع مقولة عنها فهي أنه من الأفضل أن يجلس الإسلاميون، أحزاباً وحركات وبأي صيغة من الصيغ، في المساحة السياسية العلنية من أن يقفوا خارجها، لماذا؟ لأن هذه المشاركة تجعلهم دائما في مواجهة أسئلة من مصلحتنا أن يفكروا بها. فهي أسئلة تعمل في حقيقة الأمر على التواصل ما بين الأيديولوجي والبراجماتي. وأنت كحركة سياسية لك إطار أيديولوجي تستطيع أن تنظر لإمكانية وجدوى الالتزام به طالما تتحدث من الخارج. ولكن حين تخوض الميدان السياسي سيكون عليك أن تخوض اختبارات عن مدى قدرة مقولاتك على الصمود وتقديم حلول للمجتمع. أقلها أنك ستواجه تعدداً يتحدث عن ذات الأيديولوجية الإسلامية، فكيف ستتصرف معه؟

خلاصة القول إن الحركات الإسلامية عبر المشاركة السياسية ستتمكن من مواجهة أسئلة شديدة الأهمية فيما يتعلق بالبراجماتية والأيديولوجيا، وفيما يتعلق بالمستقبل: هل هي حركة اجتماعية دينية أم حزب سياسي في الأساس؟ وأسئلة متعلقة بتعدد الأحزاب الإسلامية، وأسئلة متعلقة بكيفية إدارة العملية السياسية، وأن تكون يوميا في مواجهة قواعدها الشعبية وبصورة واضحة، والحاجة للحديث عن الأداء الفني لأن الأيدلوجيات تحتمي كثيراً بالخطاب غير السياسي، وبعدم المشاركة السياسية. أما بالمشاركة فحتى أتباع الأيديولوجيات يصبحون بحاجة لحلول عملية وليس لمجرد مقولات عامة.

■ هل على المجتمع العربي والإسلامي أن يكون ميدانا لتدرب القوى السياسية عليه، وعقلنتها واعتدالها؟ ثم إننا خضنا تجارب حاكمة لم تقد للاعتدال، بل أضاعت بها الأحزاب دولا وشعوبا حكمتها؟!

– حين نقول إن المشاركة السياسية أفضل، فهذا لا يعني أن المشاركة ستؤدي حتماً إلى الاعتدال، بل هي تضع عدداً من الأسئلة، وهذا ضمانة لتعدد الإيجابيات. من الإيجابيات ما سيذهب بالحركات إلى مزيد من البراجماتية، ومنها ما سيذهب بها في الاتجاهات العكسية. لكن نحن لسنا في سعة من أمرنا لننتقي الحلول، نحن نتلمس طرقا للخروج من الراهن المأزوم، والأهم أننا نتحدث عن كل هذا في سياق ملتزم بالانفتاح السياسي وليس بالعودة إلى ما قبل هذا الانفتاح، علما بأن اختلاف توقعات المواطن العربي لم تعد في صالح أي محاولة لتغليب الأيديولوجيا على حساب مصالح الناس الذين هم بحاجة لحل مشكلاتهم اليومية. كما أن قضية الحرية أصبحت جزءاً من أمنيات المواطن البسيط ولغته، وقد اعتادت مساحات النقاش العام على تعددية الآراء، وهذه هي عبقرية ما حدث في السنوات الماضية، فتوقعاته لا تذهب باتجاه إخفاء هذه التعددية أو إقصائها، بل تعميقها أو الحفاظ عليها كما هي.

ومع أننا نتحدث عن عمليات سياسية وانتخابات، فإننا أمام معضلة كبرى تتعلق بغياب أغلبيات المجتمعات العربية عن الساحة السياسية. نحن لا نرى في المعترك السياسي والانتخابي سوى اقل من 20%، ومن هنا فإن علينا التفكير في ضمانات. ولكن للأمانة هذه الضمانات مطلوبة من مجموعة الفاعلين الآخرين، وربما علينا أن نخشى النخب أكثر مما نخشى الإسلاميين، ربما علينا أن نخشى الليبراليين واليساريين أكثر مما نخشى الإسلاميين، لأن الليبراليين واليساريين تكلسوا وتجمدوا عند مستوى السبعينيات وخطاباتها الإقصائية.

■ النظم السلطوية تنفق بسخاء على المؤسسة العسكرية الأمنية لفصلها عن زخم الحياة السياسية

■ دعني أعيد صياغة المخاوف من الإسلاميين. أسألك كباحث متتبع للعمل الإسلامي: باستثناء تجربة تركيا ما هي الأجندة التي يمكن القول إنها للإسلاميين لحماية الديمقراطية من التحديات الاجتماعية؟

– أولا أتفق معك بشأن تميز تجربة العدالة التركي. إسلامية التجربة التركية ليست هي العامل الوحيد للتغيير. حزب العدالة والتنمية التركي جاء إلى الحكم كنتاج لعملية تحول ديمقراطي طويلة وشديدة التعقيد وشديدة التقلب أسهم في دفعها إلى الأمام قوى إسلامية وقوى غير إسلامية، كما أنه جاء إلى بيئة سياسية كانت قد تشربت الديمقراطية واستقرت فيها معالمها. وهذا عكس الحالات العربية فإن الحالات التي تمارس فيها الحركات الإسلامية أدواراً سياسية فإنها لم تتخط ساحة أو مستوى الفعل المعارض أو المشاركة في الحكم كشريك صغير، هي لم تأخذ زمام المبادرة.

وهنا علينا أن لا ننسى ضعف المؤسسات التي يشارك في سياقاتها الإسلاميون، فهم يشاركون بالأساس في البرلمانات، والبرلمانات العربية ضعيفة. في العالم العربي (العرب) أمام ظاهرة طغيان السلطة التنفيذية، وهي الفاعل داخل مؤسسات الدولة، حتى يمكنك القول بأن كيان الدولة هو السلطة التنفيذية وليس غيرها.

الإسلاميون بوابتهم هي المشاركة التشريعية، والبرلمانات ضعيفة. عليك أن تقيم بموضوعية ما هو المتاح لهم. هناك تحديات كبيرة حقيقية أمام الإسلاميين، علينا أن نتفهمها بانتظار اكتمال دورة التحول. أمامهم مساحة كبيرة من التوافق بين مصالح حركتهم وانتظامها وتماسكها التنظيمي وبين المصلحة العامة. وفي كثير من الأحيان لا يستطيعون أن يغامروا بمواجهة مع الدولة لاحتمالية قمعها حتى وإن كانوا يظنون أن القواعد الشعبية معهم، لأنهم يخشون على تماسك تنظيمهم، فهم (يتحركون) في ظروف تُقرر أن من يدخل في مواجهة مع الدولة يخسر، فالبيئة السياسية تضع تحديات كثيرة تقلل من فاعلية الحركات الإسلامية، لكني أعتقد في المجمل أن وجودها في الساحة السياسية العربية إيجابي.

■ ماذا بشأن القضية الأولى للحرية والتي تغيب في خضم السعي الحريص على توزيع القوة داخل المجتمع السياسي العربي، وهي حرية الفرد، وبخاصة المرأة، كيف تتوقع علاقتها بأجندة الحركات الإسلامية؟

– من أرضية ملاحظة أن دور الحركات الإسلامية إيجابي، فإننا حين نخرج عن ساحة الفعل السياسي المباشر وننظر إلى المجتمع ككل وانعكاسات السياسة عليه فإن هناك مساحات رمادية كثيرة تتعلق بمسألة الحريات الفردية ومسألة المرأة ومسألة الأقليات أو المجموعات الدينية والعرقية المختلفة. هناك مساحات كبيرة من الغموض، ولكن أنا أعتقد أن الإسلاميين لا يمكن أن يهمشوا أو يتجاوبوا مع مساحات الغموض هذه إن لم تتح لهم فرص أكبر للمشاركة.

كما أن من المقبول، في ظل الظروف غير الطبيعية التي يعيشها المجتمع السياسي العربي، أن تكون القوى السياسية على درجة من الغموض، فأحيانا تقتضي مصالحك، في التعبئة والتحفيز، أن تختبئ وراء مساحات رمادية. وفي المقابل إنْ لم أواجهك كنخبة حاكمة أو كرأي عام أو كأحزاب بأسئلة وأضغط عليك لتوضيحها لن تتحرك. الأمر الآخر أنه كلما زاد حضورك في الساحة السياسية تعاملت بجدية وبإيجابية مع القضايا.

العدالة والتنمية المغربي لا يتحدث عن تطبيق الشريعة، بل عن حكم القانون، يلتزم بمفردات العملية الديمقراطية المحدودة في المغرب حتى وإنْ كانت هذه الديمقراطية تتناقض مع رؤاه وتصوراته. يلتزم بمدونة الأسرة وهي ليست دائرة حول الإطار الإسلامي بالأساس. الحركة الدستورية الإسلامية الكويتية وغيرها من الإسلاميين، عارضوا منح المرأة حق التصويت وعندما أصدر البرلمان قراره لم ينقلبوا عليه.

■ لنخرج من دائرة الإسلاميين، ولنبحث عن دور المؤسسات غير السياسية، فالديمقراطية العربية مضروبة لأنها مجرد سلاح سياسي، وليست خياراً اجتماعياً ثقافياً. المؤسسات الأخرى لا تعمل لها. لذلك الأحزاب تقوم بمهمات الجامعات والأبحاث والروضة والمدرسة.. كيف يمكن تنشيط هذه المؤسسات غير السياسية لتقوم بما يجب؟

– هذه قضية في غاية الصعوبة لأن المحددات والقضايا الاجتماعية تلعب أدواراً رئيسية. أنت أمام مجتمعات فقيرة، مؤشرات أدائها الاقتصادي والاجتماعي ضعيفة للغاية، نسب الأمية عالية، وكذلك البطالة. أنظر الحالات الأكثر تقدماً في مجال التعددية السياسية وتحرك من المغرب إلى مصر إلى الأردن إلى اليمن، البلدان الأربعة فقيرة والمشاكل كثيرة، فالمحددات الاقتصادية والاجتماعية تضع هنا حدوداً على هذه الإمكانيات. ولكن ما الذي يمكن أن نقوم به؟ أعتقد أن هناك مسؤولية على مجموعتين من الفاعلين: المجموعة الأولى من نسميهم فاعلي المجتمع المدني من ليبراليين وإسلاميين ويساريين، هؤلاء الموجودون في المساحة الوسطية، هذه حركات ليست جماهيرية بحكم التعريف، هي حركات إنتاج نقاش عام حول الديمقراطية، هي في هذا الدور لم تنتج نقاشاً عاماً حول الديمقراطية، وإنتاج النقاش العام هذا يستغرق وقتاً. مجتمع مثل المجتمع الألماني استغرق أكثر من عشر سنوات في مناقشة كيف يمكن إصلاح دولة الرفاه حتى بدأت في إصلاحها، وهذا في مجتمع استقرت فيه الديمقراطيات فما بالك بمجتمعاتنا. عليك أن تنتج نقاشاً عاماً جريئاً حول أهمية الديمقراطية وقيمها الرئيسية وأنها الخيار الوحيد لصناعة التوافق، وأن تنتج خطاباً بمفردات مختلفة لليبرالية ويسارية وإسلامية. نحن أخفقنا في ذلك. كما أن هناك إخفاقاً إضافياً يتمثل في أنه ليس لدينا أي نموذج يصلح كمثال يتحدث عن الديمقراطية ويلتزم بها. هذه المنظمات شديدة السلطوية شديدة الشخصنة، هي تتحدث عن الديمقراطية ولا تمارسها في داخلها.

والأمر الآخر نحن بحاجة لتعميق خيارنا الإستراتيجي باتجاه الديمقراطية عبر الحديث عن أنسنة السياسة العربية، لماذا الديمقراطية هامة؟ ليست هامة فقط في مسألة تداول السلطة وحكم القانون، وتوازن السلطات وغيرها، ولكن لأنها النظام الأكثر إنسانية، الديمقراطية ضد القمع والعنف، وهي أيضا لا تسمح بالفروقات الشاسعة بين الغني والفقير. أنسنة السياسة تعني المزيد من الحريات، ومن التسامح، ومن التعددية، وغياب احتكار الحقيقة، وتعني أيضاً مشروعاً اجتماعياً.

■ راقبت الانتخابات اليمنية الأخيرة، هل الانتخابات في العالم العربي تحقق الهدف الطبيعي لها كعملية إجرائية أم أنها تحولت وسيلة لإقلاق المجتمع ولإرباك أجندته؟

– الانتخابات، رغم أوجه القصور المختلفة، تقدم أمرين

←

على درجة عالية من الأهمية: الأمر الأول هو أنها السبيل الوحيد لإقناع المواطن أن هذا الحراك في السياسة يسمح له بالمشاركة، هي الآلية الوحيدة للخروج إلى الشارع. الأمر الثاني، أنها تنتج خلخلة خارج التوقعات فتعلي من شأن الصوت الانتخابي وتتطلب جهدا كبيرا للحصول عليه، أنت تتوقع شيئاً ويأتي لك شيء آخر. هذا قانون حاكم للانتخابات مهما كانت الخروقات والمخالفات، إلا عندما تفرغ الانتخابات تماما من مضامينها، كما حدث في تجربة الإمارات حيث يختار الحاكم المحكوم، بدلاً من أن يختار المحكوم الحاكم، هذه ليست انتخابات، الحاكم يختار قوائم من المواطنين لهم حق الانتخاب. يقول الحاكم للمحكوم إني سمحت لك اليوم أن تذهب إلى صندوق الاقتراع لتفكر فيما أقدمه لك، هذا تفريغ للانتخابات من مضمونها. لكن عندما نتحدث عن اليمن، صحيح أن هناك تجاوزات كما في المغرب والأردن والكويت، ولكن الانتخابات تعيد السياسة إلى الميدان الشعبي.

■ لدي نقطتان: الأولى عن الناخب الذي يأتي مخفوراً، وليس باختياره، مرة من أجل الدين وأخرى من أجل العصبية القبلية وليس لخيار سياسي. الأخرى في موضوع الإمارات هو العلاقة الملتبسة بين التنمية والديمقراطية في العالم العربي؟

– مسألة أن الناخب يأتي ملصقا بخيارات ما دون المواطنة المدنية، كالخيارات العرقية أو دينية، فهذه تركيبة مجتمعاتنا، وهذه الحالة التي أوصلتنا إليها النظم السلطوية. نحن مواطنون ضعفاء، لأن هذه الدولة دولة قمعية ولم تحمنا، فعدنا إلى الولاءات الأولية، أنا أحتمي بالقبيلة، أحتمي بالعشيرة، أحتمي بعرقي، أحتمي بطائفتي.

فعندما يذهب الناخب ويختار، لا يختار لمواطنة مدنية، ولكن يختار لولاء شيعي أو ولاء سني أو ولاء كردي، يعني ولاءً عرقياً، طائفياً، دينياً، فهذا أمر مشروع وعلينا أن نفهم أنه السبيل الوحيد لمحاولة صناعة توافق مدني من خلال التفاوض والحوار.

وبالنسبة للقوى السياسية، فحتى لو أن هناك من يستخدم هذه الخيارات أن يكون هدفه تطويرها، فالذي يبحث عن ديمقراطية لا يتجاوز أهواء الشارع، وانحيازاته، ولكن لا يستغلها فقط، بل يرشدها أيضاً، ويعالج خللها.

القضية الثانية: ليس علينا أن نتحدث عن إما تنمية أو ديمقراطية، فالديمقراطية هي مدخل، بل ومورد، للتحسن الاقتصادي. السلطوية هي التي تقضي على النجاح الاقتصادي.

■ يمكن إذ قارنا بين الكويت والإمارات يخسر الانفتاح السياسي كأحد موارد التنمية، حيث أن فاعلية البرلمان الكويتي لم تستطع أن تشارك في القضايا الكبرى، التي لا تريد السلطة التنفيذية أن يشارك فيها لكنه عرقل كثيرا من قضايا التنمية؟

– لا، هذا غير صحيح. الانفتاح السياسي في الكويت لم يؤثر بالسلب على التجربة الاقتصادية، بل إن مسائل المحاسبة والشفافية ومسؤولية الحاكم ومكافحة الفساد تتقدم بصورة رائعة. نحن لا نخسر اقتصادياً أو اجتماعياً بتبنينا خيارا ديمقراطيا، شريطة أن يكون لهذه الديمقراطية معنى ومضمون.

■ نقطتي الأخيرة عن المؤسسة الأمنية والعسكرية، التي بحثت أنت حولها. هذه المؤسسة هي وريثة الثورة العربية، وريثة حماية السيادة والمواطنة والوطنية وغيرها، كيف يمكن إقامة شراكة مع هذه المؤسسات لتقوية الديمقراطية، خاصة وأن الخطاب المعارض يتعاطى معها في المقابل بخطاب غير واقعي؟

– طبعاً هذا أمر في غاية الصعوبة. النخب العربية، نخب الاستقلال، نخب الدولة الحديثة، الدولة العربية الحديثة بدأت مشروعات تحرر وطني، مشروعات اجتماعية مختلفة من مصر والسعودية إلى تونس إلى المغرب وما إلى ذلك، جمهوريات وملكيات، ولكنها في النهاية أختُزلت إلى مؤسسة أمنية أو في نخب لها امتدادات مؤسسية ولكن يغيب عنها المشروع الاجتماعي، وهنا أو هناك المؤسسة الأمنية لها دور أساسي في إدارة الحالة السياسية وضمان بقاء الحاكم في السلطة. ولذا حتى رغم ما قلته سابقا عن طغيان السلطة التنفيذية على مؤسسات الدولة التي ألغت تقريبا دورها السياسي، فإننا سنكون هنا أمام طغيان الدور الأمني داخل المؤسسة التنفيذية.

■ كيف لنا أن نتعامل مع ذلك؟ وأنا أتحدث عن إدانة هذه المؤسسات فقط؟

– علينا، كقوى سياسية معارضة وكمجتمع مدني أن نعمل على إنتاج خطاب يركز على أهمية ولاء المؤسسة الأمنية والعسكرية للصالح العام، للنظام العام، هم لديهم هذه الأوراق، هم يعرفون المؤسسات العربية عندما تدرب أبناءها تتحدث عن النظام العام، وفي النهاية فهذا النظام هو علي عبد الله صالح وحسني مبارك.

الأمر الثاني: يجب منع إبعاد المؤسسة العسكرية والأمنية عن زخم الحياة السياسية. هذه لعبة النظم السلطوية: تفصل باستمرار ما بين المجتمع وبين المؤسسة العسكرية والأمنية. هي حتى تنفق عليها بصورة شديدة السخاء حتى تفصل بين دينامية المجتمع بهمومه وبين المؤسسة العسكرية والأمنية.

الأمر الآخر لا بد من خوض حوار مع النخب الحاكمة لتنفيذ برامج توعية فيما يتعلق بما يسمى إصلاح القطاعات العسكرية والأمنية لحماية الإنجازات الوطنية الكبرى. وفي المقابل لا بد من التعامل مع رؤى هذه المؤسسات بواقعية، فمثلا حين تتحدث هذه المؤسسة عن رفضها اللجوء للشارع والتظاهر، وغيرها من الأجندات غير الديمقراطية لا بد من خوض حوار يقدر لها دورها ويصل إلى تحالفات مشتركة يخفف من التوترات الحقيقية. كما لا بد من التعاطي المسؤول مع مخاوف هذه المؤسسة، فنحن نعرف أنه كلما زادت فاعلية السياسي قلت سطوة الأمني، لكن لا بد من لفت انتباه هذه المؤسسة إلى أن السياسي هو مفتاح حل المشكلات وأن تحسين الظروف العامة يقتضي التقليل من الحلول الأمنية، وهذا يعني أيضا التخفيف من الضغوط عليها.

■ ترى لمن الأولوية؟

– تختلف من مجتمع إلى آخر، أنت تبحث عن مفاصل البدء، وهذه تختلف من مجتمع إلى آخر وفقاً لديناميتها، ربما أن الحالة اليمنية تقول لنا إن عليك الاعتماد على السياسي، وتقاطعات السياسي والقبلي. الحالة المصرية مختلفة ربما كان عليك أن تركز في مسألة دور المركب الأمني. رغم ذلك هناك مسؤولية عامة متعلقة بالمجتمع المدني بطوائفه، متعلقة بالمثقفين والمفكرين وبالإعلام، في إنتاج نقاش عام حقيقي، حول مفردات الديمقراطية.

الحقوق والحريات غائبة عن أعمال مجلس النواب

المتصفح لجداول أعمال مجلس النواب للفترة الماضية يلاحظ خلوها من مواضيع متعلقة بقضايا الحقوق والحريات وحقوق الانسان كما قضايا السجون الخاصة والانتهاكات ضد المواطنين وأوضاع السجون والسجناء المعسرين والمعتقلين في سجون الأمن السياسي ومعتقل غوانتانامو.

التقرير الوحيد واليتيم للجنة الحقوق والحريات عن ظاهرة تهريب الأطفال والمنجز منذ عامين لم يأخذ نصيبه في مناقشة النواب برغم نزوله في أكثر من جدول أعمال في الفترة الماضية، وكان يرحل من دورة إلى دورة لم يعرف من وراء عدم طرحه للنقاش لما له من أهمية نظراً لتزايد حالات تهريب الأطفال إلى الدول المجاورة.

قضايا المجتمع والمتعلقة بأوضاع المواطنين كانت غائبة عن مناقشة النواب لحساب مواضيع اتفاقيات القروض ومشاريع القوانين والاتفاقيات الثنائية والدولية ذات المتطلبات الدولية على اليمن.

النائب شوقي القاضي عضو لجنة الحقوق والحريات قال لـ«النداء» إن قضايا المجتمع غائبة عن المجلس وما يثار عن قضايا في بعض المواضيع ينتهي بتقرير هش وتوصيات مدللة وأن جميع اللجان غائبة عن دورها الحقيقي في الجانب التشريعي والرقابي.

وأشار إلى عدم متابعة قضايا انتهاكات الحريات وغياب لجنة الحقوق والحريات عن القيام بدورها خلال الفترة الماضية مرجعاً ذلك إلى الكيفية التي جرت بها انتخابات رئيس ومقرر اللجنة بطريقة غير صحيحة وإلى عدم وجود استراتيجية للحقوق والحريات في رؤى النواب مدللاً على ذلك باقتصار اللجنة على زيارات السجون ورفع تقارير من دون أن يكون لها موقع في مناقشة البرلمان وكذا عدم تقديم تقرير ظاهرة تهريب الأطفال للمناقشة والذي له اكثر من عامين. معلقاً بقوله: «بعد هذا عن أي لجنة أو مجلس نتحدث؟».

● القاضي

وعن عدم متابعة اللجنة لموضوع السجناء المعسرين والذين ما يزالون قابعين في السجن برغم انتهاء فترة سجنهم وكذا للإنتهاكات التي يتعرض لها المواطنون من قبل الاجهزة الامنية وشخصيات نافذة في الدولة قال القاضي أن هذا يعود إلى الاغلبية في المجلس التي ترى أن أي تقرير عن هذه الأوضاع والانتهاكات إنما يدخل في اطار كشف المستور وأن العقلية الحزبية هي وراء تصرفات الأغلبية في عدم جواز فضح هذه الامور وتقوم بالدفاع عن الحكومة وهيئاتها واجهزتها وافرادها بالحق والباطل.

وأضاف أنه لا يعذر نفسه وأعضاء المعارضة عن عدم اهتمامهم ومتابعتهم لهذه القضايا.

ورأى أن قضايا الحقوق والحريات ما زالت غائبة عن أجندة المجتمع وأن الاستثناء الوحيد هي منظمات المجتمع المدني التي تعمل في هذا الجانب وهي مشكورة عليه.

وأشار القاضي إلى أنه وصخر الوجيه ونبيل باشا وقلة من النواب يحاولون القيام بعمل شيء في موضوع المعتقلين اليمنيين في سجن غوانتانامو وإثارة هذا الموضوع في المجلس واستدعاء وزير الخارجية بغرض مناقشة هذا الموضوع.

كما أشار إلى قيامه شخصياً بتقديم طلبين إلى هيئة رئاسة المجلس لزيارة المعتقلين بسجون الامن السياسي للإطلاع على أوضاعهم وعن أسباب اعتقالهم لكن هذين الطلبين تاها في أدراج هيئة المجلس.

وحول السجون الخاصة التي لبعض المشائخ والخارجة عن نفوذ الدولة وسلطتها، وقال القاضي إن هناك نوعين من السجون الخاصة، البعض منها في قصور المشائخ والأخرى الغرف الموجودة في السجون المركزية لكنها خاصة ببعض المشائخ. وأن اللجنة إزاء هذه السجون الخاصة لم تقم بفعل شيء، لغياب سيادة القانون ولعقلية وثقافة المشيخ والرعية.

الوجيه يصفها بأنها بدعة جديدة

البركاني: اقتراح هيئة الرئاسة لثلاثة جداول أعمال يوحي بانقسامها

في سابقة هي الأولى قامت هيئة رئاسة البرلمان باقتراح ثلاثة جداول أعمال لهذه الدورة التي بدأت السبت الماضي.

الجداول الثلاثة تضمنت 64 موضوعاً موزعة ما بين الاتفاقيات ومشاريع القوانين وتقارير رقابية واسئلة النواب الموجهة لأعضاء الحكومة بالإضافة إلى رسالة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة حول الحسابات الختامية لموازنات العام المالي 2005م.

موضوعات الجداول الثلاثة معظمها مرحّلة من دورات سابقة للمجلس ومنجزة منذ أكثر من عامين ولم تنل حظها في النقاش من قبل المجلس.

النواب وأثناء مناقشة مشروع جدول اعمال هذه الدورة وبصيغته الجديدة والغريبة على المجلس أجمعوا على رفضه وإعادته إلى هيئة المجلس لاعداد مشروع أعمال آخر.

● البركاني

● الوجيه

النائب صخر الوجيه وصف المشروع بأنه مخالف للائحة المجلس وأن هيئة الرئاسة بطرحها لهذا الجدول قد قامت ببدعة جديدة في إنزالها لجدول اعمال على ثلاثة اجزاء. وطالبها بالالتزام باللائحة الداخلية للمجلس.

واقترح على هيئة رئاسة المجلس بصياغة جدول اعمال جديد حسب الأولوية، بدءاً بتقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة حول دراستها للحسابات الختامية ومن ثم الاسئلة المقدمة من قبل النواب وتتبعها مناقشة التقارير الرقابية وأخيراً الاتفاقيات ومشاريع القوانين.

سلطان البركاني رئيس كتلة المؤتمر قال إن اقتراح جدول اعمال بهذا الشكل يوحي بأن هيئة الرئاسة منقسمة ومتخبطة وأن عدم قدرة هيئة رئاسة المجلس على انجاز مشروع جدول اعمال بشكل صحيح وعدم قدرتها أيضاً على تحديد الآلية في الموضوعات المطروحة يوحي بأنها غير قادرة على إدارة المجلس. وطالب بإعادة الجدول المطروح إلى هيئة الرئاسة وإنجاز مشروع جديد.

النائب عبدالكريم شيبان علق على مشروع الجدول بأن طرحه بهذا الشكل لا يعمل على تحسين أعمال المجلس بل يزيده إرباكا.

وقال إن موضوعات المشروع معظمها مرحلة من دورات سابقة. وإذا تم وضع جدول زمني للموضوعات فإن اغلب البنود سيتم مناقشتها.

وعقب ملاحظة يحيى الراعي رئيس الجلسة اجماع النواب على رفض هذا المشروع قام برفع الجلسة من دون المصادقة عليه واجتمع مع رؤساء اللجان والكتل البرلمانية وتم الاتفاق على مشروع جدول أعمال آخر تم فيه ضم الجداول الثلاثة في جدول واحد تصدرته رسالة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة تبعها ثانياً الاتفاقيات وثالثاً مشاريع القوانين ورابعاً التقارير الرقابية وأخيراً اسئلة النواب.

وتضمن الاتفاق ان تقوم هيئة رئاسة المجلس قبل كل دورة انعقاد بالاجتماع باللجان الدائمة لمعرفة ما أنجزته من اعمال وما لم تنجزه ومعرفة الأسباب.

كما تضمن الاتفاق تحديد الأسبوع الأول من هذه الدورة لمناقشة عدد من الاتفاقيات ومشاريع القوانين الموجودة في جدول الاعمال على أن يكون الاسبوع الثاني لمناقشة تقارير اللجان حول زيارتها الميدانية لمرافق ومنشآت حكومية وتخصيص يوم الاربعاء من كل اسبوع للاستماع لردود اعضاء الحكومة على اسئلة النواب.

وأتفق المجتمعون على قراءة اسماء النواب المتغيبين عن حضور جلسات المجلس واجتماعات اللجان للفترة الماضية في القاعة ونشرها في وسائل الاعلام الرسمية.

وكذا حرم المتغيبين عن اجتماعات اللجان من المشاركة في النزول الميداني للجان ومن المشاركات الخارجية ضمن الوفود الرسمية.

الموضوعات التي تضمنها جدول الأعمال المقرر من قبل المجلس في جلسته الأحد الماضي توزعت على خمسة بنود تضمن البند الأول تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وجاءت الاتفاقيات ثانياً في سبع اتفاقيات أهمها اتفاقية نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية.

وحلت مشاريع القوانين في البند الثالث موزعة على خمسة مشاريع قوانين أبرزها مشروع تعديل قانون رقم 40 لسنة 1992م بشأن تنظيم حمل الاسلحة النارية والذخائر والاتجار بها.

وتضمن البند الرابع تقارير الزيارات الميدانية للجان والتي بلغت 28 تقريراً بدءاً بتقرير لجنة التجارة والصناعة بشأن تقصي الحقائق حول اسباب شحة المعروض من السلع الغذائية وارتفاع الأسعار، وختماً بتقرير اللجنة المشتركة من القوى العاملة والشؤون الاجتماعية والتجارة والصناعة حول اوضاع الجمعيات التعاونية والاستهلاكية لمحافظات: المهرة، لحج، حضرموت، شبوة، وأبين.

التقارير منجزة لها اكثر منذ عامين وكانت تنزل في جداول اعمال المجلس لدوراته السابقة ولم تنل نصيبها في مناقشة النواب برغم أهميتها بالنسبة للمواطنين ومتعلقة بأوضاع الأجهزة التنفيذية للدولة والمرافق العامة.

ومن التقارير ذات الأهمية تقرير ظاهرة تهريب الأطفال والذي انجز منذ أكثر من عامين من قبل لجنة الحقوق والحريات. وتقرير لجنة التربية والتعليم حول تقصي الحقائق عمَّن حرموا من دخول امتحانات الشهادتين الأساسية والثانوية لعام 2004–2005م. وكذا تقارير اللجان بشأن دراستها لحسابات كل من اللجنة العليا للانتخابات، والأمانة العامة لرئاسة الجمهورية، ومجلس الشورى، ووزارة التربية والتعليم وبعض مكاتبها، ووزارة الثروة السمكية.

كما شملت تقارير عن أوضاع مكاتب الأوقاف ووزارة العدل والمحاكم والنيابات وأوضاع المكاتب الصحية في محافظات الجوف وإب والمهرة ومأرب.

وأوضاع الموانئ والمطارات وواقع الاستثمار والصعوبات التي تواجه المستثمرين.

وتقرير عن البرامج الاستثمارية للأعوام من 2001–2003م الخاصة بقطاع الثروة السمكية ومدى مستوى الانجاز لهذه المشاريع.

اسئلة النواب جاءت في البند الخامس وتضمنت 24 سؤالاً، جاء سؤال النائب علي عشال الأول والموجه لرئيس الوزراء بشأن التعويضات التي صرفت من شركة توزيع المنتجات النفطية لمستأجر ثلاجتيْ الخضار والفواكه ومحطة وقود الديزل المملوكة للشركة.

سؤال عشال الذي قدمه منذ اكثر من عام تصدر أكثر من اربعة جداول اعمال لدورات البرلمان السابقة ومن دون مناقشة أو حضور رئيس الوزراء للرد عليه.

اخبار قصيرة

● «ستمائة سؤال ناقشها مجلس الشعب المصري العام الماضي. فيما سؤالي لرئيس الوزراء له اكثر من عام ولم يرد عليه»، العبارة للنائب علي عشال في جلسة افتتاح الدورة الحالية اثناء مناقشة جدول اعماله.

● تعليقاً على رسالة الحكومة بإدراج عدد من مشاريع القوانين والاتفاقيات في هذه الدورة والتي تضمنت اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية، رد النائب نبيل باشا بأن الحكومة تتحجج أمام الجهات الخارجية بأن الأمر بيد البرلمان وهذا غير صحيح وإذا كانت تريد المصادقة على الاتفاقية فباستطاعتها عبر كتلة الاغلبية وهي حكومة هذه الاغلبية.

● ما يقرب من ثلث اعضاء البرلمان تغيبوا عن حضور افتتاح الدورة الحالية للمجلس من دون عذر.

● البركاني رئيس كتلة المؤتمر علق على اقتراح هيئة الرئاسة ثلاثة جداول اعمال بأنه يوحي بإنقسام في رئاسة المجلس، الأمر الذي رأى نبيل باشا أنه ينم عن وجود نية لتغيير هيئة رئاسة المجلس.

● كشف تقرير عن وجود العديد من الموضوعات لدى اللجان الدائمة في مجلس النواب منذ 2004 ولم تنجز.

وجاء في التقرير الذي أعدته هيئة رئاسة المجلس مع الأمانة العامة للمجلس والإدارة العامة للجان أن أكثر من 35 موضوعاً أحالها المجلس إلى اللجان المختصة منذ 3 سنوات ما زالت قيد الدراسة.

وتوزعت الموضوعات المتعثرة ما بين 4 قرارات جمهورية بالقوانين المتعلقة بالجرائم والعقوبات والإجراءات الجزائية وكذا الأحكام العامة للمخالفات.

وكذا 16 مشروع قانون منها مشاريع بشأن الطيران المدني والقانون البحري وقانون الخصخصة والتجارة الخارجية وحماية المستهلك والمناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية.

كما تضمن التقرير 9 موضوعات متعلقة باتفاقيات ثنائية واقليمية ودولية، و9 اتفاقيات قروض وإمتياز.

مجرد فكرة

أحمد الظامري
aldamery@hotmail.com

علي.. حميد.. شرف

لو سألت أي شاب يمني عن أكبر عقبةٍ تواجهه في حياته؟، سوف يجيب فوراً وبدون تفكير: «ازمة السكن».. فالإيجارات أصبحت نار وتكاد تتجاوز، احياناً، مرتبات الموظفين. والأراضي السكنية في العلالي، ومواد البناء شعارها «أنا اتحداك لو تقدر»، والقانون الذي ينظم العلاقة بين المالك والمستأجر حبيس أدراج مقاعد نواب الشعب فيما تتغنى الحكومة بلحن نشاز يُصدر مقامات انشاء مدن الشباب. وقانون الاستثمار الذي «يحنب» أو يورط ا لمستثمر في دخول معارك شرسة مع قطط النفوذ أو الاستسلام للعبارة التي قالها فريد شوقي في أحد أفلامه: «ضاعت فلوسك يا صابر».

منذ شهرين تقريباً استبشر مئات من الشباب بإنشاء مدينة سكنية لهم في طريق ابين. هذه المدينة تدعى مدينة النخيل وهي عبارة عن قطع اراض من سكنية تباع بأسعار رمزية للشباب من ملاك الارض «بيت الفضلي» وتحديداً الشيخ محمد ناصر الفضلي.. فلاقت هذه الفكرة رواجاً من هؤلاء الشباب الذين ذهبوا لشراء قطع اراض من هذه الجمعية، لكن أحلام هؤلاء الشباب اصطدمت بإعلان تحذيري منشور في إحدى الصحف الرسمية وممهور بتوقيع علي حميد شرف، رئيس الهيئة العامة لعقارات الدولة، محتواه وأد هذه الفكرة في مهدها وضارباً عرض الحائط بكل ما تقوله الحكومة عن تشجيع الاستثمار وتشجيع إنشاءالمدن السكنية للشباب.

فلو افترضنا جدلاً بصحة محتوى هذا الاعلان التحذيري والذي يؤكد ملكية الارض للدولة خلافاً لما بحوزة «آل الفضلي» من وثائق تؤكد ملكيتهم لها، ألا يفترض أن تقوم الدولة بتطبيق نفس فكرة جمعية النخيل ببيع الأراضي للشباب بأسعار رمزية وتقديم بعض الخدمات مثل تخطيطها وإدخال الكهرباء والمياه لهم تجسيداً للبرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس؟! لكن علي حميد شرف اراد بعرقلته لمشروع مدينة النخيل أن يطبق على ما يبدو مقولة: «لا بيرحم ولا يخلي رحمة ربنا تنزل».

سمعت احاديث كثيرة غير «موثقة»، عن اتاوات طلبتها بعض الجهات الرسمية لتمرير انشاء هذه الجمعية لكني غير مصدق اطلاقاً بوصول الفساد إلى هذا المستوى، خاصة وأن الدولة باتت تدرك تماماً المخاطر التي تحيط بالشباب احاطة السوار بالمعصم، فالبطالة والانفجار السكاني ومحدودية الدخل عناوين مخيفة لا تتحمل اللعب بالنار بالقرب منها.

ولأن رئيس الهيئة العامة لمصلحة اراضي وعقارات الدولة يحمل في «معاني» اسمه ما يشجع على مخاطبته في إعادة النظر في هذه الجمعية أو ايجاد حل بديل لمئات الشباب الذين رأوا في مدينة النخيل ملاذاً لأحلامهم المؤجلة، أو أن يكون على الأقل عند مستوى الصفات والمعاني لثلاثي اسمه الجميل: علي.. وحميد.. وشرف.

●●●

لأن الإداري الناجح يمكن أن يصنع من التراب ذهباً.. فإن رجلاً مثل حافظ معياد استطاع أن يحول مؤسسة كانت في عداد المؤسسات الفاشلة إلى بنك يشار إليه بالبنان.

الوطن.. العُملة النادرة

د. علي عبدالكريم

للأسف، نحن في زمن تطرد فيه العملة الروائية العملة الجيدة من التداول. وكما هو معروف وشائع فإن عملة أي بلد هي عنوان سيادته وسمو مكانته ومتانة اقتصاده وصلابة أركانه ومفاصله وسند حقيقي لحياة ابنائه وأجياله وضامن لاستقرار حياتهم ومصدر فخرهم وافتخارهم.

ما أشرنا إليه يعتبر بديهية من بديهيات علم الاقتصاد السياسي. ونظراً لأن علم الاقتصاد لايتواجد إطار مجتمع حديث متعدد الحاجات عدم القدرة على الوفاء بها، يولد ما يعرفه علم الاقتصاد بالأزمة الاقتصادية التي تتبدى تعبيراتها الفجة للمواطن العادي في تدهور قيمة عملته الوطنية مقومة بسلة سلع وخدمات يجدها على الدوام تتناقص كماً ونوعاً بسبب التضخم المتولد من جملة سياسات اقتصادية خاطئة وهدر للموارد وعدم كفاءة في إدارتها.

يفتقد المواطن لساتر وقاية وجدار حماية يقيه شر التقلبات التي تلعب لعبها في أحشاء اقتصاده الوطني ليجد في نهاية المطاف نفسه محاصراً داخل جدران وطن تصاب بالضعف والوهن اطرافه وجوانب الانتماء إليه ويتوجه بناظريه وأحلامه كي يتمكن من تملك أصول ذات قيم تحافظ على قوته وتلبية احتياجاته ويدخل في أتون دولرة تعصف بكيانه وكيان وطنه ويلتفت يميناً وشمالاً ولا يجد تفسيراً إلا في مظاهر عولمة قاتلة امتصت في احشائها وطناً صار هزيلاً تابعاً غارقاً حتى أذنيه في مظاهر التسليع المتزايد وبيع الذمم المتصاعد وغياب كلي للقيم النادرة من أخلاق ودين وإحساس بالانتماء لوطن كبير ولا يبقى إلا وجه ربك ذي الجلال والاكرام، اسواق تباع بها الأوطان وارخص بضائعها وسلعها ثمناً سلعة الانسان بعد تجريده من كل وتحويله إلى سلعة في ميادين فروسية دون كيشوت واستربتيز الشرف الضائع والعرض الفاضح في وطن موؤود.

نحن وطن تقعطت صلة الأرحام فيه وتوثقت بداخله طبائع الاستبداد واللهث وراء إقتناص الفرص ولو على جثة الأوطان، لم تعد للأشياء ملامح تماماً كما ضاعت لحمة الوصل بالوطن المفقود داخل زنازين الفقر وأضابير البطالة وجحافل القوادين في سوق العولمة المفتوح على أحشاء كل طائر ما زال يحلم بأن للطير السماء وللعقل النماء وللإنسان البقاء.

صار البقاء للأقوى للقادر على اللعب بالبيضة والحجر والسهر في موائد الدفن لكلمات من غابر التاريخ عن اشياء لها مسميات: وطن، انسان، شرف، قيم، عقل، علم، إبداع وخيال!

صار الناس عملات في دقات الزار باعياد التخصيص والتخصيب وجديد الفياجرا وسلة العملات في بورصة التداوي باعشاب النذالة وخفة اليد وعقم العقل ومهرجان حرق بخور الشرف والعفة عند شطوط السونامي وشيكات مقبولة الدفع خارج الأوطان.

هل هربت منا الاشياء كما هربت منا الأوطان؟! صرنا ننظر للأشياء كالأوثان، أجساداً تتحرك خارج الاتجاه وبنية الانسان، التيه، والضياع، لا شيء يتحرك فينا غير الاحساس بالكآبة والندم وضياع قيمة الانسان الانسان بما له من نبل وكرامة دفنتها جحافل القسس ليلاً ونهاراً في سلة الاهمال والنسيان ومليارات تتدفق، وحجوزات تتراكم وهبات ومنح تأكلها الجرذان، والسوق والانسان لمن يحتكمان؟ للاشيء والقاضي والواشي والسجان.

إدعو إلى ربك بالموعظة الحسنة.. سعر الصرف تتقاذفه الحارات والحافات وحسابات ما أنزل الله بها من سلطان فمن يدعو إذن إلى ربك بالموعظة الحسنة غير السجان.. سوق تتحرك نحو الأعلى ورواتب تتدنى وتتآكل في حضرة القاضي والسجان فمن يحمي يا ولدي ما تبقى لنا ولكم في الأوطان؟! إحساس بالأشياء تنهار معها كل القيم التي صاغها عبر زي من ذاك الذي كان اسمه في سجل الاموات الأحياء: الانسان.

الوطن العملة النادرة هذه الايام، فقل معي: أعوذ برب الفلق أيها الأنسان وتقدم نحو الشمس ما عاد القربان بعيداً عن قصر السلطان، ما عاد السوق يثمر غير الكثبان التي يفرق فيها الحلم والوطن والإنسان وادخل سريعاً في أول السطر والعنوان، كل البورصات لها قاموس بقلة الاخلاق. الدنيا على كف عفريت، الفائز أرصدة تتراكم وطوابير تتزاحم ودعوات ونساء وعويل وشقيق يقتل شقيقاً وأوطان تتفتت ومذاهب تتحفز، ما عاد الشيخ محمد عبده علامة كبرى في التاريخ ومارتن لوثر غاب من الأذهان.. نحن في زمن العولمة الحرة إفعل فيها ما سئت كل الابواب مشرعة عدا باب الحرية للأوطان والانسان.

وبداية الطريق ما قاله الشاعر الانجليزي الكبير أشلي:

«إنظر إلى ذلك الشعب
وقد أفاق من غفوته
وينهض من أنقاضه
كما ينهض الصباح
على جثة الليل
هو ذا قد تآخى بنوه
وأحب بعضهم بعضاً

زمن العولمة

- لم يعد الدين لله والوطن للجميع.
- صار الوطن عملة نادرة، صار عزبة يتوارثها الحكام أجيالاً وأبناء وأحفاداً.
- صار الايمان/ الدين عملة نادرة، صار لعبة السلطان صار إخوانياً، حوثياً، قاعدياً أمريكياً، نفطياً، قرضاوياً، سيستانياً.
- الوحدة اليمنية صارت عملة نادرة نبحث عنها في مداخل ومنحنيات نفق الجولدمور الذي مر عبره يوماً الزعيمان صالح والبيض.

حكمة

العدالة الاجتماعية هي العملة النادرة في زماننا وفي بلادنا.

خاتمة

جعل آدم إسميث -أبو الاقتصاد الحر- التوسع في الإنتاج سمة اساسية لمجتمع الحرية الكاملة.. تلك السمة أصبحت هذه الأيام عملة نادر.

أصبحت السمة الاساسية لمجتمع الحرية الكاملة زمن العولمة المتوحشة والأنظمة البائسة الفاقدة للشرعية، أصبحت السمة الاساسية لها النهب السريع المنظم والمنضب والمكشوف والمغطى وعلى عينك ياحاسد.

كفاية...

أحمد القرشي*
Algorashi1@yahoo.com

ليس هناك ما هو أسوأ من أن تقاتل مكشوف الظهر فاقد السند في جبهة أنت فيها القناص والضحية، ليس هناك أسوأ من أن تقاتل في معركة ليس لها من وقود سواك.

ليس هناك ما هو أسوأ من أن تسقط صريعاً تحت سنابك الخيل، تلفحك الشمس في رمضائها الحارقة، ثم إذا ما أظلمت الدنيا بعينيك لم تجد هلالاً ولا نجمة يهديانك الطريق.

أغلب الأحزاب - ولا أخص حزباً بعينه- تستخدم الصحفيين بقوانين العبيد؛ يتعامل مسؤولوها مع المبشرين بالحرية وحقوق الإنسان المطالبين بتحرير الآخرين، ببشاعة لا تحترم الذات ولا تنظر إلا إلى مصالحها.

لا أدرى كيف ينسجم طرح الأحزاب عن الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية مع هكذا ممارسة.

الأستاذ "عبدالباري طاهر" لخص القضية بجملة مفيدة ذات مساء في منتدى "عمر الجاوي" حين قال:"كلنا آثمون من مجتمع لا يؤمن بالكلمة كثقافة وسلوك فالسلطة جاءت بقوة القبيلة والعسكر - وما زالت تتكئ عليها- والأحزاب ولدت من رحم الشمولية وتربت على العمل السري وبالتالي وجد الجميع أنفسهم مضطرين للكلمة اضطراراً ومن هنا استخدمت هذه الكلمة للمساومة وتحقيق مكاسب سياسية سريعة ولا يوجد لدى الجميع إيمان حقيقي بالكلمة فالأحزاب السياسية تنظر إلى الصحفي كـ"بوق" في وجه السلطة، والسلطة، تنظر اليه كـ"دوشان" يؤدي دوراً ثانوياً".

تلك هي حقيقة الصحفي من وجهة نظر السلطة والمعارضة بيد أن ما هو معلن غير ذلك، على الاقل لدى المزايدات السياسية فهناك لافتات مرفوعة وما تتضمنه أكبر بكثير مما تحتمله تلك الأحزاب التي تعتبر قراراتها صادرة عن الله وتمثل الإرادة الوطنية ولا يجوز نقاشها.

أغلب الأحزاب اليمنية قيمة الفرد فيها بقدر المنفعة المتوخاة منه، وبقدر ما لديه من الملق والنفاق والتقديس للقيادات "واللي على راسه بطحة يحس"

دعونا نقول، نعبر عمّا بداخلنا تجاه الوضع وعليكم أن تسمعونا وتستفيدوا مما نقول، نحن نقول كلاما ليس بالمحرم إن لم يكن هو الواجب بعينه: صمتنا كثيراً، عانينا أكثر، تجرعنا بما فيه الكفاية.

إن لم يكن الحزب الذي أقاتل على جبهاته مستعداً لسماع صوتي ومناقشتي بالحجة والمنطق فإنه لا يستحق مني خطوة قدم!!.

أيها الأحزاب، أيتها القيادات: مضى زمن التمترس خلف الأيدلوجيا، مضى زمن المعارك الوهمية التي تستهدف إطالة أمد الغيبوبة وحلم الأفراد بفردوس مجهول في ظل نظريات عقيمة، لم يعد هناك مكان للطاعة العمياء وثقافة "نفذ وتظلم" وليس ثمة ما يدعو إلى الجندية "الهبلى" في الثقافة الحزبية وليس بوسع أحد مطالبتنا بذلك ثم لا يكون لنا حق مناقشته في حقوقنا. ولى زمن القيادات البوليسية القمعية الأمنية وهالات القصص المفبركة حول قدراتها الخارقة، حدة ذكائها، مواهبها، تضحياتها وعن شخصياتها الملهمة.

أيتها الأحزاب لم يعد الصحفيون قادرون على هضم مسألة أن نخشوشن في وضع خرساني الطعم. أغلب المؤسسات الحزبية مسلّمة إلى غباوات لا تتمتع سوى بثقة القيادة والقدرة على الوقوف أمامها كتلميذ مذنب مطأطئ الرأس بالغ التذلل، لا يلوي على كلمة مديح إلا قالها في حين نجد كثيراً من القامات الصحفية في مؤسسات الأحزاب تم إقصاؤها لا لذنب سوى أنها تتمتع برأي مستقل يخالف التوجهات الببغاوية المقلدة لما قال السيد -حفظه الله- ولو استعرضنا استفادة الأحزاب من قاماتها الصحفية والإبداعية لوجدناها صفر ولا داعي للأمثلة؛ فكل منا يعرف صاحبه سواء في حزب السلطة أم في أحزاب المعارضة.

افتحوا أبواب الحوار، اسمعونا، تأملوا فيما نقول فنحن -ربما- أقدر على تشخيص المرحلة منكم بكثير،

نشكر جهودكم الماضية لكن لا تستمروا في ابتزازنا بها، إذ أنكم لم تقدموا شيئاً بالمجان، كل منكم عمل وأخذ حقه وزيادة، أخذه جاهاً ومالاً ومنصباً وشهرة.

أفسحوا المجال لغيركم فإن يكن ما تقومون به مَغرماً فإن الفرجة عليكم من خوارم المروءة.

نريد أحزاباً لا نريد "فزاعات" تكرس بداخلنا عدواً افتراضياً هرباً من مواجهة الاستحقاق الفعلي وهو إصلاح الوضع الداخلي وإرساء المؤسسية الغائبة في كثير منها، ومعالجة القصور، والالتصاق بالشارع وتحمل همومه المتناثرة.

لم يعد مجدياً التعامل مع الصحفي والمثقف بثقافة الأتباع والمرافقين وخدام البلاط.

الفلل مبارك لكم فيها، والعقارات الظاهرة والباطنة مباركة هي أيضاً، والسيارات لكم ولأولادكم بس خلو لنا فرصة نعيش ما تبقى من عمر.

أم أن المطلوب من المثقف أن يُطعن ولا يئن فلربما كان الأنين المتهدج في دواخله إجراءً يعكر المزاج الرائق، ولربما كان عليه الموت بصمت حفاظاً على الصفو الخاص من أن يتعكر.

* محرر الحقوق في صحيفة "الصحوة"

وعن العلاقات الخارجية أيضا..

منظمات المجتمع وإبقاء اليمن مواطنا صالحا للحياة

نبيـل الصوفـي
nbil21972@hotmail.com

رغم أن فكرة مقالي الأسبوع الماضي عن علاقات اليمن والعلاقات الخارجية بدأت فكرته أثناء حضوري مشاركات باسم اليمن "الخاص" في عدد من الفعاليات في دول عربية وأوربية مؤخراً، بترتب من منظمات مجتمع مدني، فللأسف أن مقالي –سالف الذكر– انتهى دون الحديث عن هذا الجانب الهام إلا ملحقا بأداء السفارة الأميركية بصنعاء.

لقد مثلت منظمات المجتمع المدني فضاءً رحباً للديمقراطية اليمنية، حمتها من الضمور، ووسعت آفاقها، وأبقتها بضاعة يمنية كادت انتصارات 94 أن تغلق كل "دكاكينها".

ومع الضمور المريع الذي تشهده المؤسسة الرسمية المدنية اليمنية لصالح قوى متنازعة على كل شيء إلا على تقاسم النفوذ فيما بينها، فقد كانت هذه المنظمات وحدها التي قاومت وأد اليمن حيا.

لقد أبقت مشاركات منظمات المجتمع المدني اليمنية اسم اليمن حاضرا في كل محفل، ووحدها من حمت انتماء اليمن للديمقراطيات الناشئة، والذي أثمره مؤتمر الديمقراطيات الناشئة الذي يعود الفضل الأول في نجاحه للمعهد الوطني الديمقراطي، وتاليا المؤسسة الرسمية المدنية في اليمن.

إن هذه المنظمات تستحق كل التقدير والشكر على جهود قاومت كثيراً من المعوقات، ويمكن، لولا أجواء الانتخابات الأخيرة وشعارها نحو "اليمن الجديد"، لكانت أصبحت مجرَّمة دستورا وقانونا. خاصة وقد أسس لها جهاز خاص هو جهاز الأمن القومي الذي تسلمه مدير مكتب رئاسة الجمهورية، الرجل الدؤوب، بمعنى أن نشاط هذه المنظمات استقطب اهتماما حقيقيا من أعداء العلاقات الخارجية الذين يشعرون بالتوجس من كل "خارج" مع أن اليمن وحضورها الإنساني رهن بكل هذا الخارج، ويمكن لولا نزعة الرئيس علي عبدالله صالح للحركة الدائمة تجاه مختلف دول المحيط، وعدم تغليبه –منذ تولى الحكم– الحلول الأمنية، لكان تمكن الأمن القومي من إعادة اليمن إلى ذات الظروف التي عاشتها أيام حكم الإمام يحيى –رحمه الله– حيث أنه اعتقل اليمن خوفا من سلبيات الانفتاح على الخارج، وكان ذلك لقناعات فكرية ودينية ووطنية وليس مجرد تخلف أو رغبة في القمع.

مع وجوب التنويه هنا بأن أجواء الانتخابات الأخيرة، وعودة الرئيس علي عبدالله صالح للوديان والقفار التي قطعها ملتقيا بيمنيين كاد مقيل صنعاء أن يلغي وجودهم أصلا، هذه الأجواء حمت جهازا مهما كـ"الأمن القومي" من نزعات كان يمكن أن توصله ليصبح شبيها بأجهزة "أمن الدولة" في الدول الأيدلوجية التي غادرت اليمن مربعها مع انتهاء فترة محمد خميس – رحمه الله رحمة واسعة. (أعتذر هنا لمن طالهم ذلك النهج بعد ذلك، غير أني أعتقد –وفقا لماتوفر لي من معلومات– أن تلك الممارسات تضاءلت كثيراً ولم تعد السياسة المعتمدة الأولى منذ تأسيس صحيفة الأمل في سياق التسوية مع اليسار، وتأسيس المؤتمر الشعبي العام الذي أفرج عن تعددية الرأي السياسي وإن واصل تجريم التعددية التنظيمية حتى قيام الوحدة).

ورغم اتفاقي وكثير من النقد الذي يتوجب توجيهه لمنظمات المجتمع المدني، التي تدعو للمؤسسية وهي عبارة عن شخص واحد يدير كل شيء، وعن الحقوق وهي لاتقيم لحقوق العاملين معها وزنا، وللتعددية وكل مؤسسة منها تسعى لإقصاء كل من وما يختلف مع مسؤولها الأول، ومع سوء إدارتها للاحتياجات اليمنية بسبب عجزها عن توطين التمويل، وهدرها التمويل في مجرد ندوات "يمكن تسميتها بالمقايل الحديثة"، واستعداد كل منظمة منها التصدي لكل قضية طالما توفر لها تمويلا، فإن من المعيب حصر كل جهود هذه المنظمات في "الشيكات التي تستلمها" أو حتى في "كونها قناة لترويج أفكار الخارج".

إن أداء هذه المنظمات يستحق –مع إبقاء المطالب الإصلاحية منها حية وملحة– تكريمها وبصوت عال، لأنها هي من تصدت لإبقاء اليمن "مواطنا صالحا" في العالم كما كان يقول د.عبدالعزيز السقاف – رحمه الله.

صحيح أن ثمة خللاً في علاقة هذه المنظمات بالمؤسسة الرسمية، غير أن ذات الخلل أصلا قائم بين غالب مكونات المجتمع اليمني بسبب حداثة التجربة التي تعيشها اليمن، وبسبب افتقار الطموحات المعلنة للدعم الاجتماعي الذي يظل مأسورا لأسباب ليس هنا مجالها لخبرة مناقضة وهذه الطموحات.

ويصبح، وطالما نحن نتحدث عن أداء منظمات قامت بواجبات لو لم تقم بها لكانت اليمن توارت مبكرا عن أنظار العالم ومن ثم عن سمعه أيضا، يصبح الأمر مدعاة لمزيد من التقدير.

صعدة مقبرة النظام

خالـد سلمـان

محق رئيس الجمهورية وله تمام الحق في نقد مواقف النخب تجاه ما يجري في صعدة. ولكنه النقد الخاطئ المرسل في العمق الخاطئ؛ فالنُخب أخطأت في الصمت حيال المجازر البشعة التي ارتكبتها مجنزرات السلطة بحق مدنيي صعدة، وفي عجزها عن فعل شعبي ميداني حقوقي يدين هذه الإبادة الجماعية ويضغط لوقف حمامات دم النظام ضد مواطنيه في سائر محطات الحرب الآثمة، وإحباط تحويل اليمن إلى معاقل للتواجد الاممي للسلفية التكفيرية والعسكرية البعثية.

في المنطق لا توجد خيارات متعددة. إما التقدم أماماً نحو مصالح الشعب، وإما الوقوف في منطقة رمادية ونقطة وسط تُفسر سيراً إلى الخلف والتحاقاً بآخر ركب للداعمين لهذه البربرية، والوحشية الفظة غير المبررة لآلة قمع النظام. وهو ما تحشر به النُخب عنوة بين شقي رحى بلعبة رئاسية شيطانية، تعمد إلى توجيه ضربة استباقية ضد المعارضة لتكثيفها وابقائها خارج ساحة الفعل المنتج.

وإن نجح مرصد الدكتور محمد المخلافي، سابقاً في رسم لوحة تنز دماً للإعتداءات الحكومية ضد قاطني صعدة، إلا أن هذا الرصد لم تلتقطه آنذاك قوى الفعل السياسي لتراكم وتبني عليه وعياً وطنياً، يرفض اللجوء إلى غمط الناس، حقوقهم السياسية والمدنية وحتى المذهبية، عبر القوة والعنف وإسالة انهار الدم، وتوزيع احكام التخوين وسحب صكوك الوطنية يميناً ويساراً او على امتداد الخارطة.

نعم من حق الرئيس التقاط هذا الارباك السياسي للنخب لعدم التدقيق في مواقفها وعدم المجاهرة العلنية بالإنحياز الكلي لمدينتي صعدة خلال الحروب الماضية. ومن حق النخب بالمقابل وواجبها الاستفاقة السريعة من وهم جدوى تقديم الترضيات للعدوان، وبالتالي النأي بنفسها بعيداً عن هجمات وتخرصات رأس النظام العسكري. فاللاموقف هو في مطلق القراءات موقف داعم لهذه الذهنية الدموية التصفوية.. وهو خسارة مزدوجة للنخب؛ إذ تخسر تعاطف الشارع الوطني، وتخسر في عين الوقت رضا الحكم عن مثل هكذا توجه سياسي مراوح.

تجاربنا مع العربدات السابقة للنظام من حرب 94م الإلحاقية إلى حروب صعدة وكل اليمن، تقطع بأن الصمت يشد من قبضات السلطة، ويصب في مكنتها الحربية المزيد من القوة بمنحها الغطاء السياسي الأخلاقي لسفك المزيد من الدم الحرام.

فالحكم درج على آلية متخلفة، في إدارة البلاد عبر صناعة وتفقيس الأزمات، وبعث بالونات دعائية للضرب والامريكان، نحن جذور إرهاب أصولي في اليمن يهدد ليس النظام وحسب بل وعموم المصالح الغربية.

فتح حنفية الدم في صعدة، وإطلاق شارة البدء لعملية الارض المحروقة، تأتي في سياقات محددة، تقايض فيها السلطة فقدان النظام لورقة المحاكم الصومالية، بتسويق أضاليل وجود الإرهاب المحلي بحاضنة «حكيمية/ إيرانية» في اليمن؛ بحثاً عن «شباش» أمريكي ومساحة ابتزاز ولعب مكشوف بما يؤدي إلى إرجاء استحقاقات تتصل بفساد السلطة ووحشيتها وعدم صلاحيتها في الاشتغال على ملفات تتصل بالأمن والاستقرار الداخلي وفي الجوار.

من الفضاعة أن يرسم حكم الرئيس «صالح»، مناوراته الغبية تلك بدم ضحاياه، أن يشكل مجسم سياسته من اشلاء مواطنيه.

فإن كررت النخب ذات الأداء، إن لم تخرج من حبائل صمتها واستحياء بياناتها، إن لم تتجاوز رجراجية مواقفها السابقة، إن لم تتمايز عن مكنة إعلام الرئيس بمواقف أكثر تحديداً ونضجاً وانحيازاً لناس هذه البلاد؛ فإنها قد تُدفع خطوة أخرى باتجاه الظل الصامت.

على كل ابناء اليمن استشعار حجم الكارثة. على الجميع أن يتحسس حرارة دم اطفال ونساء وشيوخ صعدة. ومن عدن إلى مران، من التهائم إلى قمم جبال كل اليمن: حان الوقت لإعادة الاعتبار لوحدة المعاناة. حان الوقت للتعجيل بإسدال الستار على ترويكة حكم تقتات على استنساخ الحروب، وصناعة الأزمات، وثقافة استمطار المزيد من الدم، المزيد من الجثث.

على الناس أن تتحرك حفاظاً على خلق بلاد كل ما فيها يتكسر، حتى لا يأتي وقت «نبكي فيه كالنساء.. وطناً لم ندافع يوماً عنه كالرجال».

... لتكن صعدة/ عدن هما المحك، هما بوابة مقبرة فساد النظام.

ياء النداء

محمد محمد المقالح
Mr_alhakeem@hotmail.com

رد الاعتبار لـ"السياسة" اليمنية

عندما يكون على رأس حزب سياسي في اليمن رجل مثقف ومفكر كبير مثل الدكتور ياسين سعيد نعمان ، تكون السياسة اليمنية عموماً وليس فقط الحزب الاشتراكي اليمني، قد استعادت شيئاً من الاعتبار لذاتها ولمفردات خطابها العام. بعد ان "بطحت" الجملة السياسية ومن ثم الممارسة السياسية على أيدي وألسنة أنصاف المتعلمين وقليلي الخبرة والمعرفة والمسؤولية ولا أقول الأخلاقية، طوال عقود من الزمن ، اعتلوا خلالها قمم الأحزاب وطفوا على سطح السياسة ثم لم يعملوا شيئاً سوى محاولة قتل أهم مضامينها وأهدافها الإنسانية النبيلة ، وتحديداً قتل "الفكرة" السياسية و"القيمة" الأخلاقية فيها.

الحزب أو الجماعة السياسية عموماً ليست سوى فكرة أو نظرية إنسانية كبيرة وخلاقة من ناحية ، وقيمة أخلاقية أو دينية عظيمة من ناحية أخرى. وإذا ما فقد أي حزب هذين البعدين في تكوينه وأهدافه وفي سياسته ومفردات خطابه العام، فقد كل شيء فيه وتحول إلى "عصابة" منفلتة من كل عقال ، يمارس فيها السياسيون البلطجة ويغطونها بالكذب، ويكون الأمران معاً هما كل "سياسته" العامة والخاصة أيضا.

يقال بأن العلاقة بين الجهل والبلطجة علاقة شرطية غالباً، وحيثما يوجد الجهل توجد البلطجة. وينطبق هذا تحديداً على "السلطة"، أي سلطة، لا تقوم على قاعدة معرفية وقيمية راسخة. وكثير من ويلات الشعوب والمجتمعات الإنسانية، على مدار التاريخ عادة ما تكون نتيجة تحالف شرير بين الجهل المعرفي والاستبداد السياسي.

في كلمة أمين عام الحزب الاشتراكي اليمني أمام الدورة الرابعة للجنة المركزية لحزبه، وفي كثير من كتاباته السياسية والفكرية وما يطرحه من أفكار ورؤى في حواراته الصحفية المختلفة، يلمس المرء أن الرجل مهموم كثيراً بإعادة الاعتبار للمعرفة، والثقافة، والفكر السياسي اليمني على مستوى الأحزاب والحياة السياسية عموماً، وبجعل القيم الأخلاقية جزءاً لا يتجزأ من الممارسة السياسية اليومية، وهذا في نظري أهم ما تحتاجه السياسة اليمنية اليوم ويحتاجه هذا الجيل الذي خلقته الهزائم الصراعات، دفعت به، بدون معرفة ولا وعي إلى اصطفافات صراعية غير منطقية يسميها نعمان "اعتباطية"، حيث لا يدرك المرء أنه في الموقع الخطأ إلا بعد فوات الأوان.

هناك مساحات واسعة للاختلاف مع ما يطرحه ياسين نعمان من رؤى وأفكار في السياسة والعمل السياسي والحزبي. والحقيقة أننا بحاجة إلى مثل هذه المساحة الواسعة من الاختلاف في الرأي ومن ثم الموقف السياسي لأن ذلك هو الطريق الوحيد لإثراء الفكرة وتجديدها ومن ثم إثراء الحياة وتجديدها أيضا. لكن نعمان يحرص على أن يكون الاختلاف معه موضوعياً وحول الأفكار والقضايا ، وليس اختلافاً حول الأشخاص والأسماء ومساحات الجغرافيا، لأن الخلاف هنا "عدمي" ولا يثير سوى الكراهية ومن ثم الصراع وقتل الحياة أو اغتيالها.

كنت أود أن أتحدث عن كتابات ياسين نعمان في الفكر السياسي وعن كتاباته الأدبية والإبداعية وأخرها النص الروائي والإبداعي الجميل "أصل الحكاية كما يرويها عبد المرتجي البواب"، والتي طبعت مؤخراً في كتاب يفترض أن"هيئة الكتاب" هي التي أشرفت على طباعته في بيروت؛ إلا أن المساحة قد لا تسمح في هذا المقام ولهذا السبب أترك الحديث عن الكتاب و"هيئة الكتاب" –وما أدراك ما هيئة الكتاب!– إلى كتاب آخر.

فسحة

سفر

ليه يا حبيبتي ما بينا دايما سفر؟
دا البعد ذنب كبير لا يغتفر
ليه يا حبيبتي ما بينا دايما بحور؟
أعدّي بحر آلاقي غيرو اتحفر
عجبي!!

■ صلاح جاهين

واجهة

حزب الله.. من التحرير إلى الردع

كان الدكتـور عبدالاله بلقزيز قد كتـب «المقاومة وتحرير جنـوب لبنان: حزب الله من الحوزة العلمية إلى الجبهة» بعد أشهر قليلة من نجاح المقاومة في طرد الاحتلال الاسرائيلي عام 2000.

واسـتكمالاً لذلك الكتاب يأتي الكتاب الذي بين أيدينا، وبعد اشـهر قليلة أيضاً من نجاح المقاومة في الردع والتصدي للعدوان الاسـرائيلي الأخير على لبنان، وتمكنها من قلب المعادلات وكسـر اسـطورة الجيش الاسـرائيلي. وهذا ما يرصد المؤلـف معانيه بدقة. مؤكداً أهمية «ميـزان الارادات» في مواجهة «ميزان القوى».

الكتاب صدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية، وجاء في (111) صفحة من القطع المتوسط.

مهرجان أباظة في المصري

سيكون شـهر فبراير موعداً ثابتاً للقاء أفلام الفنان الراحل رشدي أباظة في المركز الثقافي المصري. إذ تعرض له على التوالي أفلام: «تمرضه»، «شيء في صدري»، «نص سـاعة جـواز»، «طريق الأمل»، «أريد حـلاً»، و«لقاء في الغروب». سـتعرض الأفلام خلال يومي السـبت والثلاثاء من كل اسبوع في مقر المركز بصنعاء وفي الساعة السابعة والنصف مساء كل يوم عرض.

هل أفسد الاعتياد على «دم» العراقي، تعاطفنا مع حزنه؟!...

■ **إلى صديقي الدكتور حاتم الصكر**
لا شيء يُنجي العراقي من هذا الألم سوى صبره عليه!....

ماجـد المذحجـي
maged231@hotmail.com

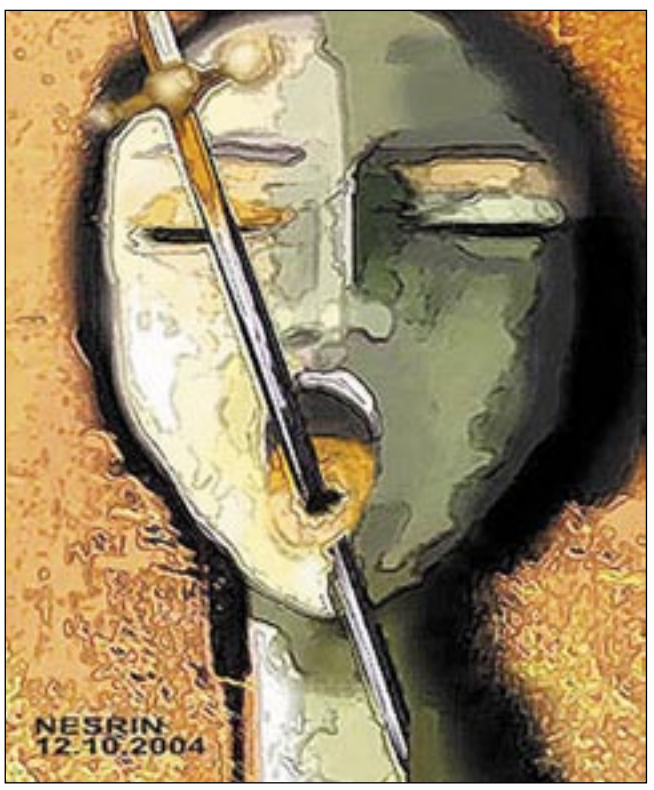

يُفسد تكرار عرض الدم الانفعال به، فهو يتحول إلى اعتياد غير مؤذ، والاستجابة له في أكثر الأحوال، تنحو نحو الإحالة السياسية التفسيرية لجذر الفعل الدموي في معـرض نقاش عابر، أو التفصيل الإحصائي لعدد الذين بذلوا دمهم في انفجار انتحـاري، أو عمليـة " مقاومة " مفترضـة، لتعزيز رأي، أو لتفجع سـريع نبرئ فيه " ضميرنـا " مـن تأنيب الصمت، والحياد في الانفعال!. وهي اسـتجابة متخففة في الغالـب مـن حضور الانفعال الإنسـاني، ويعـزز هذا " البرود " فيهـا، " القصقصة " النشـطة للرعب الحقيقي فـي الصورة العراقية المعروضة، والتـي تقدمها القنوات الإخبارية، بعد أن " تُفلتر " فيها مشهد الجثث المشوهة، كي لا نتأذى من النظر لها، ونكتفي فقط بسرد أرقامها، ضمن استعراض سريع، ومجايد، بشكل مؤلم!.

هـذا المسـرح العريض للدم في العـراق لم يرتب تأنيباً ذا اثـراً، أو ينتج تعاطفاً لـه تعبيـر واضح، أو يحرض تفكيراً في منحى نقـدي متحرر من العصبية، بل وفر فقط مُعطى إضافياً للنزاع، وفرصة للفرز السياسي، والتصنيف الوطني والمذهبي، نتبـادل التوظيـف لـه، واسـتخدامه، من مواقـع مختلفـة (ضد صـدام الديكتاتور والدموي، وضد طريقة إعدامه الطائفية المتشـفية، أو مع سلوكه كحاكم، ومنافحين عن قيمته كشهيد وبطل!. ضد التحريض على الشيعة، وخارج الاصطفاف الطائفي، أو في صف " تكفيرهم " و " شـيطنتهم " وكشـف " صفويتهم "!. مع الحل الأمريكي فـي العـراق بعـد أن أغلقـت الديكتاتورية خيـارات التغيير من الداخـل، أو ضدها لاعتبـارات وطنيـة، أو قوميـة، أو للكلفـة العاليـة التـي ترتبهـا هذه الشـاكلة من الحلـول.. الخ). وهو فعل نمارسـه باسـترخاء، وتبسـط، غير ملتفتين أبـداً للكلفة الإنسـانية التـي تدفـع بفداحة هناك، منخرطـين على الأغلب في تشـجيع " أعمى " لأطـراف النزاع. وهو تشـجيع يتغذى لدينا على بلاغـه متورمة، وتحريضية، نافية للاخـر بشـكل مطلق، نؤكد فيها على ضـرورة انتصار الطرف الذي نقف خلفه، لكي نحمي اطمئناننا لـ"صوابية" هويتنا الوطنية والمذهبية، و" خيريتها " المطلقة!. وهو الانتصار الذي ستكفله بالضرورة – حتى إن طال الزمن، وتضاعف الثمن– الوعود التي تسـتبطنها أساطيرنا القومية والوطنية، والصواب المطلق لحقيقتنا المذهبية الدينية – المؤيدة بالضرورة من السماء – في مواجهة الأخر " المشـيطن "، والفاسد مذهبياً، وأخلاقياً، ووطنياً!.

اسرد هذا " الامتعاض " الذاتي، والذي يأخذ شكل " تفجع " غبي في الكثير منه، ربما لتنشـيط هـذا التأنيب الضامـر، وخلق تحريض على البدء بممارسـته، تجاه حيادنـا الأخلاقـي المقـرف، الذي نقابل به هـذه " الوفرة " المراقة مـن الدم العراقي، وهذا السلب الضاري لأمان الإنسان بشكل دائم هناك، و اضطراره لتعايش إجباري ويومي مع الفزع، والمأساة، والحزن!.

اعتقـد أيضـاً، إنـه لكون هـذا " الدم "، و " الخوف "، و " افتقـاد الأمان " قد تحول بفعل التكرار، إلى مجرد مفردات متعالية على يومياتنا، ذات صيغة مجردة"خبرية" بالنسـبة لنا، لا ترتب في أي مسـتوى منها غالباً، تماساً شخصياً مع ما تخلفه من نتائج مربكة – في حال إفصاحها عن قسـوتها بشـكل عيني مباشـر – على بيئتنا اليومية، أو على أفراد قريبين منا، أو نعرفهم بشكل شخصي، أي ضمن هذه الدوائر المحيطـة بنا. دور أساسـي في هذا الحياد الـذي نتعايش مع تبعاته الأخلاقية دون قلـق، أو حتـى انتبـاه!. ومن هنا كان لانفعالي الشـخصي المربـك، والذي تلقيت به الخبر الصاعق لاختطاف " عدي "، نجل الصديق الجميل والدافئ والمثقف، الدكتور/ حاتم الصكر، في العراق، وهو في طريقه إلى عمان لرؤية والدته، أن أيقظني بقسوة من هذا الحياد!.

كان مؤلماً على المسـتوى الشـخصي، تصور حجم " المأسـاة " التي يرتبها حدث مفـزع كهذا، في روح مطمئنة، ورائقة، ومليئة بالسـلام، كتلك التي تخبرك عنها كل إيمـاءات الدكتـور/ حاتم. لقد تعرفـت عليه منذ فترة طويلة تزيد على سـتة أعوام، ورغم إنني في البداية كنت مسـكوناً برهبة القيمة النقدية العالية التي تميز اسـمه في الوسـط الثقافي والأكاديمي، والتي كنت أتوسـلها بشـكل ما، عبر هذا العلاقة الشـخصية التـي كنت أريد إنشـاءها معـه، لـ"ترشـيد" كتابتي الأدبيـة المبتدئة في ذلك الحين، ضمن احد مسـتويات الاسـتفادة من العلاقة. لكنه منذ البداية اسـتطاع اسـتيعابي، وتحريـري من هـذا الانفعال تجاهه، وتحويله من هـذه الرهبة الأولية، إلى تأسـيس عاطفي عميق لا يغادر فيه " حاتم " فعل الود والمحبة الذي تشـعرهما مقترنين بحضوره، والمكثفين بابتسـامته، واعتنائه الحقيقي بالسؤال عنك!. اكتفي دومـا بالاسـترخاء الذي أتحصـل عليه منه، كلما حدثته هاتفيـاً في فترات متقطعة وطويلة نسـبياً، فهو قادر على امتصاص إحساسـي بالخجل من إهمالي التواصل معـه، عبـر إعفائه الضمني لي مـن أي لوم، وتأكيدٍ فرحه بـي، واكتفائه بالاطمئنان على كوني بخير!. وأتذكر بحميمة " تبسـطنا " معاً حين رأيته أخر مرة في دمشـق، وسـعادتي به هنـاك، وتلك الفرحة الصامتة بأفراد عائلتـه الذين اجتمع بهم هناك، والتي غمرته بهدوء، وجعلته خفيفاً، ورائقاً، وشغوفاً كطفل.

الآن إذاً، يتألم صديقي حاتم الصكر!. لم تعفه هذه المسافة الجغرافية من أن ينال نصيبـه مـن انهيار الأمان في العراق، من أن يدفع ضريبتـه من الحزن، والعراق لم يعـد بعيـداً عنه، بل تتزاحم كل جروحه في القلب بقسـوة، ومعرفـة أحواله لم تعد تحتـاج لتقليـب المحطات، وقـراءة الصحف، أو للاستفسـار باتصـال هاتفي، فهي صارت طازجة، يخبره بها نصيبه من قسوتها المرعبة....

وأخيراً أيضاً، أفسد حيادي!. وها هو "الدم" العراقي البارد يصبح ساخناً.. وذا معنـى حقيقـي. وها هو يحيلني إلى ألم اعرف اسمه، وملامح اعرف كيف ينحتها الحزن بقسوة.

وأخيراً، أصبحت أُربك بمذاقه حين أتخيله في فمي!.....

لم نعد تماما

عبدالرزاق الربيعي

فجأة...
وجدنا اننا
لم نعد تماما كما كنا..
أنت في قارتك تبرقين
كالانتظار عندما يوشك...
وانا في جزيرتي
استاف الرمال...
ووسط الفراغ المطلق
ابحث عنك...
عن النهر الذي كنا نجري فوق ضفاف عصافيره
طفلين بلا ماض ولا مضارع
طائرين بلا حدود
والان..
لم نعد كما كنا...
انظري اليَ عبر كاميرا الشبكة الزرقاء
سترين قدميَ غاطستين
في ظلمة البحر
مثلما أرى
قدميك نابتتين في جليد المحيط
انظري الينا مليا
لم نعد كما كنا قبل ان نغادر طين النهر
فلقد سقطت اسنان احلامنا اللبنية
وسقطنا في السواد....
حين ابتعدنا عن السواد
لم نعد كما كنا..
انظري مليا
انا اجفُ تحت شمس حارة
وانت ترتجفين تحت شمس باردة
حتى النجوم فوق راسينا
لم تعد كما كانت تلمع فوقنا عندما كان النهر..
والقمر اختلف ايضا
لم يعد يشبه قمرنا الذي يضيء
عتمة لياليا
ونحن نهمس تحت الاشجار
الاشجار الحنونة البيضاء
وليست الاشجار الصلدة التي اسند عليها جثتي هنا
والشاهقة التـي حتـى العصافير تجـد صعوبة في
تسلقها هناك
لم نعد كما كنا
حتى الزمن انشطر في الواجهة
انت تدخلين في قلب الليل
وانا استقبل صياح الديك
وحين يتنفس صبحك
اخلد الى النعاس
حتى رقمك في دفتر تلفوناتي استطال كالمسافة
اتدرين لماذا؟
لاننا...
لم نعد كما كنا
ولم تعد الاشياء كما كانت
عندما كنا نجري تحت الاشجار
كمياه النهر

وأخرى

حياة في الـ inbox (16)

مؤلم هو انتظار الأبـد. انتظار عودة الفتاة التي التقطت لك صورة عـن طريق صدفة بحتة، انتظـار عودتها ثانية، وعلى هـذا تبقى روحك معلقة و موصولـة برجاء الذي لا يتحقق أبداً. ولذا، تقول كانت اقامتك في الـinbox وقررت الذهاب في هذا بشكل لا يقبل مراجعة أو إعادة تفكير.

وأعـرف أنك تكـذب هنا، كما ومفضـوح تماماً كدخان السيجارة الرديئة، المحشورة دائماً بين اصبعين على كفك اليسـرى وتعصرهما بيأس عانس أبداً لم تمس شـفاهها طـراوة ولم تقع في الرعشـة أبـداً. بيـأس عانس تعانق وعلى طول ليال بـاردة وحكايات نهاياتهـا مبتورة دائماً. بيأس عانس تخاف مشـيها وحيدة تحت المطر كي لا تروح الأصابع في لغوها. ذاتها الأصابع التي بلا عقل وتغرق من وقت لآخر، في البياض.

أعرف، كما تعرف أنـت جيداً، أنك تكذب هنا وترتدي ما لا يليق بوقائع حضورك جنازة حقيقية وجادة وكل هدفك ان تبكي فقط. أن تبكي كل شيء وعلى رأس القائمة بكاؤك على تلـك المزحة التي رحت فيها لاعباً وأوردتك حتفك لتنتهي في inbox، في مجرد inbox وصـرت تغني بمفردك داخله، تغني ألحاناً سـوداء ناعياً كل الأشياء التي مضت متسربة من بين اصابعـك، أو التي تركتها أنت تفعل ذلك ولم تحرك حينها ساكناً، ولم تصدر عنك أنَّه أو حتى مقاومة بسيطة قد لا تفعل شـيئاً ولا تغير مسار ما كان حاصلاً، ولكنها على الأقل ستثير بأنك كنت حينها ما تزال على قيد الحياة.

أعـرف أنك تكذب. وكما قلت لك بقدرتك على قلب حقيقة مـا كان لك في ماضي أيامك معيداً ترتيبه كما تشـاء أنت وتشتهي في مخالفة صارخة لبديهية أن تروى الحياة على ذات شـكل سيرها على الأرض وكما حدثت، لا كما سارت على رأسك وفي مخيلتك وتدفعها لذات الاتجاه الذي تودّه، الاتجاه الذي لا يقول صدقاً ويضع على وجهه قناعاً جلدياً لا يبين شيئاً.

وفي ذات السـياق سـأعمل على تذكيرك بمقولة لفرانتز كافـكا لطالما كنـت ترددها أمامي بمناسـبة وبدونها. كنت ترددها بطريقة تقول انك كنت تعمل على محاسـبة نفسـك بشكل مسبق، تحاسبها وكأنك كنت تعلم أي نهاية ستبلغها وتصيـر عليها وتقول: «**عندما نتحدث مع بعضنا البعض: تكـون الكلمات قاسـية. يمر المرء عليها كما لو أنه يسـير على بلاط شـارع مرصوف بصورة سـيئة. الأشياء الأكثر رقة تصبح أقداماً ثقيلة الحركة ولا نستطيع فعل شي لها. إننـا مثبتون بعضنا ببعض في الطرق، أصطدم بك وأنت تصطـدم بي.. لا أجرؤ على الحركـة، وأنت أيضاً. وعندما نصـل إلـى بعـض الأشـياء التي هـي ليسـت بالضرورة احجار طريق، نرى فجأة بأننا نملك ألبسـة مقنعة واقنعة وجوه، نعمل بحركات مدورة (أنا قبل كل شـيء) ولنصبح فجـأة حزينين ومنهكـين. هل كنت ذات يوم متعباً مع أحد كما أنت معي؟**».

ألم أقل لك أنك صرت في التلاشـي وبرغبتك كان هذا. ألم أقل لك أن كل ما تفعله الآن لا يفرق كثيراً عن ما تفعله نملة تحاول ان تحفر برأسـها في جـدار صلب كمحاولة للنسـيان. ألم أقل لك وأطلت في قولي موضحاً وشـارحاً وسارداً وكلها محاولات ذاهبة في انعاش حياتك المعطلة.

وألـم أقل كل ذلك على أمل وضـع قدميك على رصيف الحياة ثانية لكنك لم تلتف ولم تقل شيئاً. اكتفيت فقط برمي نظرة في الشـارع المعتم. هي ذاتهـا النظرة المعلقة دائماً، وكانت حينها موصولة برجاء الذي لن يتحقق، كما وبرجاء التي لن تعود ولن تأتي أبداً.

■ جمال جبران

الاربعاء 19 محرم 1428هـ الموافق 7 فبراير 2007 العدد (89)
Wed. 19/1/1428 - 7 Feb. 2007 No. (89)

الفكر الليبرالي عند فرانسيس المرَّاش

«لماذا تخلف العرب وتقدم الآخرون؟»، السؤال النهضوي الكبير الذي ما زال يطرح نفسه بإلحاح يزيد يوماً فآخر، منذ الاخفاقات الكبرى التي حاصرت، وما زالت تحاصر، حركة النهضة العربية، وأوقعتها في مأزقها الحاد، منذ مطلع القرن التاسع عشر.

ويرى الباحث اللبناني، الدكتور كرم الحلو، «أن ثمة خللاً مستمراً وقف وراء أزمة العرب التاريخية، يتمثل في غياب الحرية، وشيوع ثقافة الاستبداد؛ فالاستبداد والتخلف صنوان».

وبالتالي فإن في طليعة المهمات الراهنة للدراسات الفلسفية والفكرية، التوجه إلى تراثنا الليبرالي لتأصيل ثقافة الحرية في الفكر والسياسة والمجتمع؛ إذ «ثمة لحظة ليبرالية في فكرنا العربي الحديث قد تعثرت وانكفأت. هل يمكن استعادتها من جديد؟ ما هي خلفيات تعثرها وانكفائها؟ لماذا لم يقيض لها أن تستمر وتتطور وتتقدم؟».

إن أحد تجسدات تلك «اللحظة الليبرالية» تمثله تجربة وأفكار «فرانسيس المرَّاش، الذي أقام كامل نظامه الفكري على الحرية، باعتبارها اساس التمدن والارتقاء السياسي والاجتماعي والفكري»، ليمثل بذلك تجربة فكرية وفلسفية كان لها الريادة بين تجارب اعلام النهضة العربية في مجالات عديدة، أبرزها ميدان «الربط بين الأدب والفلسفة، وبخاصة في الربط بين حركة التمدن الحديث وبين الفكر الليبرالي».

منهج قياس القوة

صدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب «منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي – الإسرائيلي» للدكتور جمال زهران.

يحدد المؤلف موضوع كتابه بالقول: «في ضوء مجموعة التحولات التي شهدها النظام الدولي في حقبة التسعينات، وتداعيات ذلك على المنطقة العربية والصراع العربي – الإسرائيلية، فإن موضوع هذه الدراسة يتحدد في تحليل حالة توازن القوى الإقليمية وانعكاساتها على تطور الصراع العربي –الإسرائيلي. وذلك، باعتبار أن هذا الصراع هو الصراع المركزي الذي واجه الامة العربية طوال أكثر من خمسين عاماً ماضية، وهو مرشح للاستمرار في المستقبل المنظور على الأقل».

المنجز هو اللامنجز!

فتحي أبو النصر
fathi_nsr@hotmail.com

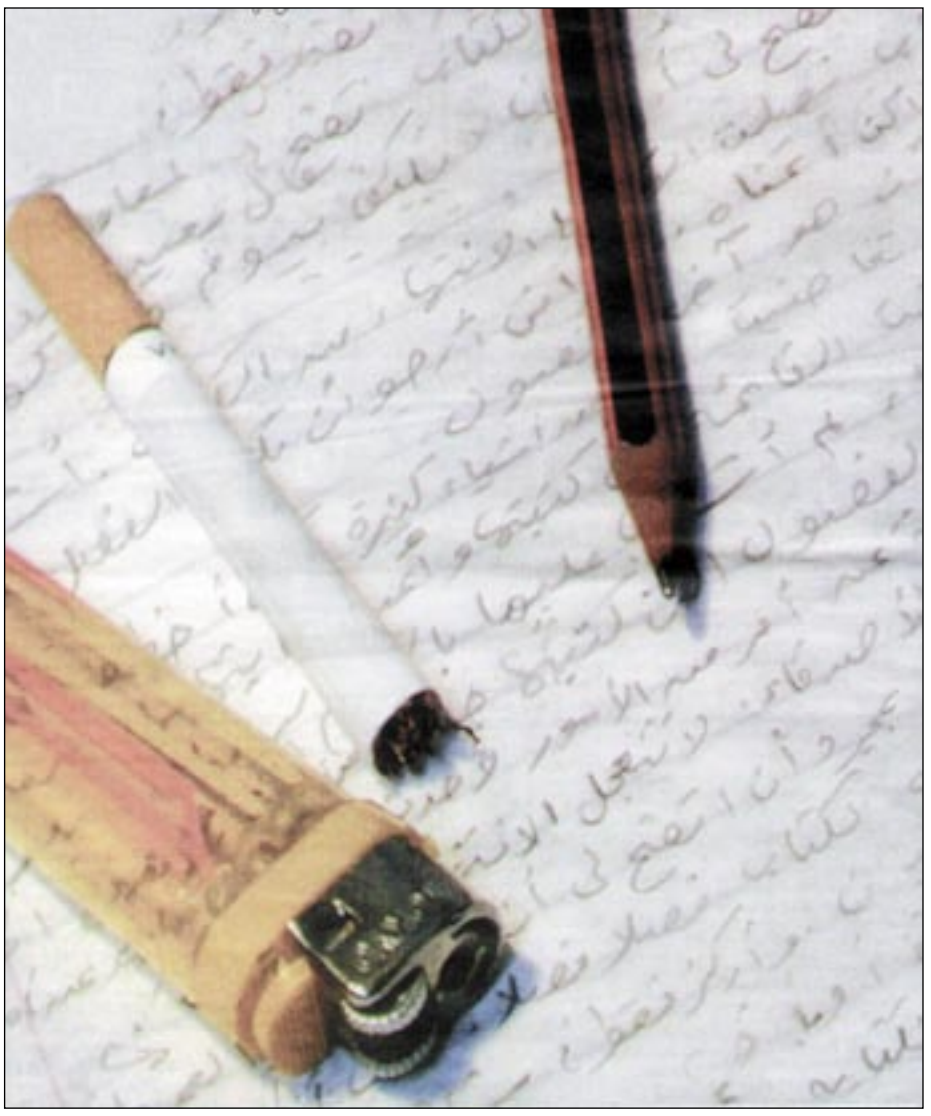

فجأة وجدتني فيها كما فجأة اكتشفتها داخلي.
عبرها أستطيع الإمساك بي حين عني أضيع ومعها فقط أكون أرافقني تماما.
تطهو لي أبعادي فأشربها كإكسير.
في الزحام تكون وحيدتي والجميع نيام يمكنها أن توقظني أيضا.
نمارس معا ضدية الضد ونتخلق.
أقيمها بلا تحديد.أي بانبساطها فقط.هذا الانبساط يحوي الطلاقة والإصرار وبالغ الإغواء والاندفاع.
المشاغل النقدية تجاهها لازالت متخلفة إلا فيما ندر وفي مجمله مازال النقد مصابا بفوبيا قصيدة النثر.
انه ضد فتوحاتها في الغالب.يتقاعس في ولوج أدغال جماليتها المتقدمة وكما يمتلك أقفاصا لإذعان حريتها فانه المخلص للمكرورات مستعيدا بخبث لجماليات بائدة منعدمة النهوض آلان.
إنها الذائقة النقدية المخبولة اليعاني وعيها من القحط والمغاير يستفزها.استثني بالطبع تلك المجهودات الفريدة والمائزة اليقدمها –على سبيل المثال– كل من محمد العباس و حاتم الصكر.
أطروحاتهما الاستقرائية لقصيدة النثر مجبولة إذ لا تسهو عن الجديد المتحفز كما تطلق العنان لفتنته مدعومة برقي الحس و النضج المعرفي وشكيمة الاقتحام.
فيما قصيدة النثر جديرة بهذه الحياة أو لأقل أن الحياة جديرة بها.لكن شاعرها مهووس وبقدر ماهو في القوة بقدر ماهو في الذعر.
تسفك قصيدة النثر جراحات المعنى وتداويه وهي للانفصام وللرجاء العصبي كما لفردسات الجحيم ولعدم الشفقة وللمكابدة كما للون الحليب في فم الرضيع ولانهداد الشفق في نظرات العشاق.
إنها لاتعني بالتسميات فنحن من عنينا بتسميتها.
لي أن أسميها صيادة العمق أو ثمرة الشعرية البشرية لكني بذلك سوف أعمل ضدي و ضدها.
نعم.لندعها كما هي بأي باستطاعتها الخلاقة الخاصة فلا نأبه لمقذوفات النقد السيئة في الغالب ولا بالتسميات ولنكتب فقط.اقصد ولندع قصيدة النثر تكتبنا.
هكذا أراهن عليها ومهولا من حبي لها فأنني العنها.
أحبها لأنها تغوص أعمقا فأعمق والعنها لأنها غير مسقوفة ولا حدا لها فيما لاترحم وطأة اندفاع شاعرها فيها.
إنها تتسلط عليه.تعلقه من ياقة مخيلته وتقذفه إلى شهق أبعادها وأسرع فأسرع يظل لايصل.
ترى هل في هذا تكمن عظمتها وهي الرجيمة؟.
إنني اشعر بلمسة جمرتها آلان صارخا في صمتي وأنا اكتب عنها بينما يأخذني مجرى الهلع الرائع.
إنني خدر بشفافيتها اللاذعة وارجف لكنها وحدها العناء الذي يقلل من عنائي وكل التداعي المتساقط من حولي يعاود علوه كحلم وأنا في سبيلها.
إنها فوضوية نبيلة فلندعها في رقتها تلك.غير رسمية وغير جامدة.ترفض و تخفق وتحقق نزواتنا وعبثيتنا وعدم تمهلنا في استكناه الخلاص.
تفسح قصيدة النثر مجالا لتحققات الذات ولاترتاح في المرتقى ويمكنها أن تحيا في الممات أيضا.
تأخذ بيد تاريخ اللحظة وتستوي على عرش الزمن.
توقظها الجزئيات و تنام على الكليات.
لكأن تفاصيلها هي الأكوان وهي بذلك سعادتي غير النسبية التي تمكنني من التمشي في طول الإدراك وعرضه.
من فكرة اللافكرة تبدأ وتبدأ لافكرة الفكرة صغيرة ثم تنفرط كرة الخيط ولافتتها الدائمة غزل الذات ونسجها.
إنها جانب السلب في الإيجاب وايجابية السلب.
تقوى على تحريك الساكن وكلما نبشتنا وكشفتنا أكثر كانت الأفضل.

كمن يؤطر غصته بالريح أرى إلى منجزي فيما الضحك من مفردة منجز يتملكني لان قصيدة النثر كما افهمها ضد المنجزيات أساسا ذلك أن منجز شاعرها الذي يتوجب هو الذي لم ينجز بعد.
اقصد اللامنجز كتحقق مباح وحقيقي للإنجاز.
اللامنجز كاستمرار لايحصى في الإنجاز. اللامنجز كاقتحام لما لازال محصنا من الإنجاز. اللامنجز كهواء مفتوح بلا غطاء الإنجاز. اللامنجز كضراوة باهرة لاجتراح الإنجاز.
نعم. سأخون نفسي إن طالبت بنظام للفوضى فيما مرة حاولت أن أكون عقلانيا فتيقنت أن قصيدة النثر غير عقلانية أبدا.

فقط يتوجب الهدم من اجل المواصلة فلاثوابت كتابية ولاعقائد مبرمجة سلفا وهذا هو اللب ما اعرفه وماعلمتني إياه قصيدة النثر.
وفيما الاستهتار باليقينيات والمروق صيغتان لن تجعلنا نشك بنا تأتي قصيدة النثر اشد بهجة حين حزنها يشتد وهي شديدة الوجع جراء حنانها الشديد.
رائعة و علوية وسافلة ومتسخة ومحظوظة بخذلان.
تحتمل كل شيء ولا يحتملها أحد.
كلما اقتربت لاترى وكلما ابتعدت لمست.
بارعة المزاج غير بائتة الحس تترنح وتمتع و كذلك هو خارجها يأتي داخلها حين تلقي بنفسها داخل الخارج دائما.
إنها المطلق دون تنقيح إذ ينبثق من شوائب النسبي.
الوحشة الأثيرية والغروب شروقا كحب وحطام الشروق في الغروب أيضا. عارية ترتدينا وصيغتها الذهاب في الأصل.
كل شيء تم بالنسبة لها وكل شيء لايزال. بلهاء مستخفة ومضاءة بهالة من موسيقى الازرقاق السري.
إنها اللقطة المستدقة للمخفي وللمجهول في الكائنات والأشياء وبالأمس حضرت للغد وبالغد ستحضر للأمس وبالآن ستصالحهما معا فيصفق الزمن لضياعه الأنيق بين جروفها.
يقرأها الجميع ولا يقرؤنها ففيها الاكتفاء وفيها الماقبل.
لاتروض إلا بالخشية فيخشى منها شاعرها حتى ولسوف تلتهم كل شيء فيما ستبقى ذلك الرضيع الجميل.
لها دقة اللاوعي ووعي اللااتجاه.
ثاقبة ونافذة.
ملآى بالفراغ وفارغة بالامتلاء.
عاجزة وتستطيع.
تتلوى نسيانا وآهاتها الذاكرة.
شاحبة توهجنا.
متناقضة جدا وتضبطنا بثبات الكينونة.
مقيمة في اللاجدوى وعابرة في الزوال.
تتغذى على اللحم النيئ لشاعرها.
تتعدى الإشكال وبحيوية تتجاوز.
مثل ملاك غير ممجد هي ومثل شيطان غير مخذول.
بيتي سخريتها و شعرها المنكوش مظهري في العدم ونظراتها القاسية والحزينة ضميري ورأسها الشامخ إصابتي المنكسة في الوجود.
متواضعة لاتنسلخ عن كبريائها وتجس اليأس أملا.
انفعالية بلا تقاديس.
بريئة فاسقة.لاتبلى وتترك علاماتها أولا بأول.
إنها معجزة الغموض ببساطة وضوحها.عليك أن تحددها كأنك تحدد التصاقك بذاتك كيما تتضمن فيك بثبات.
مجنونة غير مهلهلة ومصونة بلا نشاز.
عزيزة على كثير من معاناة شاعرها ووحدها من تقبر أضرحته إذ يبتسم
مخبولة فائرة تلقي نظرة أخيرة على النظرة الأخيرة.
لاتداهن وإنما تفضح.
أسلوبها اللا أسلوبي لايقاوم.
تستفز المكرور وفي أحشائها معبد للشياطين الذي يخبئون في قلوبهم ملائكة حائرين.
كأنها المحرقة الجماعية للذات وهي الجديرة الوحيدة بإنقاذ هذه الذات من الذات و بالذات فقط.
ليست رتيبة و تتجدد باستمرار.
خلاقة جذابة نضطر للاعتراف بين يديها غير منفصلين عنا ومنفردة وحشية تحيط باللغز ومن المستحيل إرضاؤها.
اليوم تقف قصيدة النثر على فرادة الساحة بتركيبها الماورائي الحاذق.
فيما في أعماق كل الأعماق تكمن قصيدة النثر. حالمة ساخطة مباغتة على الدوام.متألقة المرونة.تسدد حساب الذات للذات و لبلوغ القادم تكابد.القادم الذي هو عنوانها الديمومي.

دم الشوكولا لم يذهب سدى

محمد بركات

–1–
أشفق على Pink Pinter
لأنه بطيء
وأحسد Superman
وGrandizer،
أحب Gerry
وأكره Tom،
أتواطأ مع Bugs Bunny
ضد الخنزير
الذي يريد أن يصطاده.
الآن وقد كبرت
واشتد عودي
أحسد Pink Pinter
وأشفق على Superman
وGrandizer
أحب Tom
بندم كبير
وأكره Gerry
الصعلوك الوسخ،
الآن اكتشفت
كم كنت غبيا
أمام جيوش
الرسوم المتحركة
وأود لو أقتلع عيني
Bugs Bunny
وأن أقليه وأتقاسمه
مع ذلك الخنزير
أمام أطفال العالم كلهم.
–2–
دم الشوكولا
لم يذهب سدى
أزهر سوساً
في أسناني.
–3–
أحلم بطائرة ورقية
أسرقها من ذاكرة طفل
لم يحصل عليها.
–4–
نافذتي التي تحلم
أن تصير بابا
ستظل نافذة
لأن لا أرجل
لما يخرج منها
أو لما يدخل.
–5–
الشمس وأيتامها
حروفنا الصغيرة،
واللعثمة
حرف تحت اللسان،
والنعاس غفوة
في سيارة أجرة.
–6–
الطريق، خطواتي
حذائي، رجلاي
دمية روسية.

–7–
الطابة التي تدور
في ملعب قرب بيتي
تدور بلا قدمي.
هذه الطابة
ألاحقها بلا قدمين
وتهرب مني من دون أن تدور.
ليه يا حبيبتي ما بينا دايما سفر
دا البعد ذنب كبير لا يغتفر
ليه يا حبيبتي ما بينا دايما بحور
أعدي بحر ألاقي غيرو اتحفر
عجبي!!!

alnedaa_yemen@yahoo.com

الندى

اسبوعية.. سياسية.. عامة

عنوان الندى على شبكة الانترنت
www.alnedaa.net

الاربعاء 19 محرم 1428هـ الموافق 7 فبراير 2007 العدد (89) Wed. 19/1/1428 - 7 Feb. 2007 No. (89)

أحلام «لندنية» تتبخر في دهاليز شرطة عدن!

■ بشير السيد

قبل 5 أعوام كانت السيدة أروى الهمداني، تغادر سلالم طائرة أقلتها من لندن إلى مطار عدن بخطوات رشيقة لا توحي بأنها دخلت في العقد السابع من عمرها.

آنذاك كان عمرها 60 عاماً. والآن تمتلك معلومات وفيرة عن مرض السكر وادويته وكيفية الوقاية منه.

«لم أعرف مرض السكر إلا في اليمن» قالتها إبنة ضوضان همدان، المولودة في عدن والمقيمة في لندن منذ خمسينيات القرن الماضي هي وعائلتها.

عند وصولها إلى اليمن قبل خمس سنوات، حالمة باسترجاع أملاكها المؤممة إبان الحكم الاشتراكي في الشطر الجنوبي، لم تتخيل انها ستتحول من أجل ذلك إلى «مشارع» في المحاكم والنيابات ومن مرتادي أقسام الشرطة.

«كنت أحمل أملاً كبيراً في استرداد أملاكنا ولكن حتى الآن ما زلت أتابع».

تحدثك بطريقة تعكس تأثير الثقافة النظامية التي اكتسبتها في لندن، وتسند حديثها إلى ملف بجوارها مثخن بالوثائق والأوامر والتوجيهات.

وبعيداً عن قضايا عدة رأت الهمداني حصر لقائي بها في الحديث عن أرض تابعة لوالدها في منطقة كود- بيحان مديرية الشيخ عثمان. التي وجدت أن جزءاً كبيراً منها قد بني عليها مبان عشوائية.

بعد تقديمها الوثائق، التي تؤكد ملكيتها للأرض، وبعد أربع سنوات أقرت لجنة الفصل في الأراضي، يرأسها محافظ محافظة عدن وكذا مكتب الاسكان ملكية بقية ما تبقى منها للهمداني، وأمر المحافظ تمكينها من ارضها، ومنحت استمارة تنفيذ مخطط لها رقم (37و38و39) بمساحة قدرها (1525) متراً مربعاً إضافة إلى ترخيص بتسويرها من الاشغال العامة معززاً بحماية أمنية.

لكن اروى الهمداني وبعد مرور نصف شهر على تسويرها تلقت خبراً مزعجاً مطلع أكتوبر الماضي بقيام مجموعة مسلحة بمداهمة ارضها والاعتداء على حارسها وإنزال حاويتين على ترابها.

كان عليها تقديم بلاغ بالواقعة: «بلغت شرطة الشيخ وحققوا مع حارس نصبه المعتدون على الأرضية، وعرفنا بأن شخص يدعي اليافعي هو من قام بذلك ولكن لم يتم استدعاؤه أو إحالة ملف القضية إلى النيابة.

تقيم السيدة الهمداني منذ خمس سنوات في أحد اجنحة فندق المعلا بلازا، رفقة ابنها محمد، تقول أنها تقدمت بالعديد من الطلبات لجهات الاختصاص بإخراج الحاويات من ارضها ولكن دون جدوى، كما أن مطالبتها بإحالة ملف قضية والمعتدين على أرضها إلى النيابة لم تلقى طريقها للتنفيذ رغم توجيهات عدة لمدير الأمن.

اثناء متابعتها للقضية أبلغها موظف الاستقبال في فندق المعلا بلازا -مقر إقامتها- بأن جنوداً ينتضرونها في صالة الاستقبال، ويدعون بأن لديهم أمر قبض قهري عليها، الجنود التابعين لشرطة المعلا الشرطة القضائية رفضوا الخروج من الفندق، وبعد قيام الهمداني بالعديد من الاتصالات وإبلاغ محاميها بالأمر تمكنت من اخراج الجنود بعد توفير ضمانة حضورية.

في اليوم التالي وعند وصولها إلى نيابة الشيخ عثمان اكتشفت بأن النيابة تتهمها بسرقة اسمنت وحديد بناء كانت في ارضيتها قبل تسويرها.

توقفت عند هذه النقطة عاجزة عن مواصلة الكلام، باكية.. رجوتها طالباً إيقاف تلك الدموع كان المشهد قاسياً على ابنة لندن: «أني مش سارقة، ومش بحاجتهم (تبكي) الأرض حقي كانت بيضاء لا يوجد عليها أي شيى وبنينا السور بوجود الحراسة الامنية من شرطة الشيخ، ويشهد كل من يعمل في جوار الارض بأنها كانت خالية».

وتواصل الحديث متسائلة : «لماذا لم يستدعوني قبل القبض القهري، هم يعرفون عنواني ارقام تلفوناتي».

في النيابة اثناء استجواب الهمداني سأل محاميها عضو النيابة «محبوب منصور» عن سبب اصدار أمر قبض قهري دون سابق إنذار.

لكن عضو النيابة بحسب الهمداني: «فتح ملف كان على سطح مكتبه واشار إلى إفادة شرطة الشيخ عثمان بأن المذكورة فارة من وجه العدالة وأطبق الملف مانعاً المحامي وموكلته «الهمداني» من الإطلاع عليه.

لكنها تفاجأت عندما اجابته عن مكان إقامتها صرخ في وجهها «ليش تسكنين في الفندق.. ليش ما تشتري لك بيت».

هكذا بدأ عضو النيابة «منصور محبوب» استجواب الهمداني تاركاً للآخرين تأويل كلامه؟!

ظلت الهمداني اربعة أيام تصعد إلى الطابق الرابع في نيابة الشيخ عثمان لاستجوابها في قضية كيدية، لفقت لها وبدت في اجراءاتها المستعجلة ملفتة :إحالتها للنيابة، وصدور أمر بالقبض القهري، وطريقة استجواب عضو النيابة.

فيما قضية الاعتداء على ارضها وحارسها وإنزال حاويتين فيها لاتزال عالقة في قسم شرطة الشيخ عثمان. بعد أربع جلسات خرجت الهمداني بضمانة حضورية.

تواصل السيدة اروى الهمداني سرد تفاصيل مأساتها التي بدت كضريبة انتمائها لهذا الوطن.

بعد بعثها شكوى للنائب العام شارحة تفاصيل مأساتها أصدر تكليفاً إلى رئيس نيابة استئناف محافظة عدن يطلب منه سحب ملف قضيتها من نيابة الشيخ ومراجعة الاجراءات المتخذة من قبل النيابة ومدى قانونيتها.

حينها قالت: «فرجت». بيد أن سعادتها لم تستمرطويلاً. وتفاجأت بأن رئيس نيابة استئناف عدن يكذب ملكيتها للأرض وبأن طرفاً آخر يمتلكها ويستند على عقد انتفاع من الاسكان وبنفس الوقت عقد شراء من والدها (الهمداني)؟!

خمس سنوات والهمداني ما تزال تتابع املاكها في دهاليز أقسام الشرطة والنيابات. هي الآن في العاصمة صنعاء تتابع قضية ارضيتها في كود بيحان والتي من الطبيعي أن يسيل موقعها المتميز على جولة القاهرة والشيخ عثمان، لعاب الكثيرين من الذين اعتادوا أخذ ما لا يملكون.

تتابع وأملها الأخير في النائب العام، الرجل الذي وصفته بـ«الحقاني» وتهمس في أذني مستبشرة وتطلب مني عدم نشر ما اسرت به لكنها لم تمانع أن أورد أن النائب العام عازم لإنصافها.

اروى الهمداني المصابة حالياً بمرض السكري والضغط، بدت مؤخراً أكبر سناً، ويبدو أن دهاليز النيابات واقسام الشرطة لن تدعها تصعد سلم الطائرة مجدداً بتلك الخطوات الرشيقة التي قدمت بها إلى اليمن.

ماذا يجري في صعدة؟

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

بالامس قال علي الآنسي، رئيس جهاز الأمن القومي، إن نحو ثمانمائة من أفراد الجيش قتلوا خلال الحرب في صعدة بمراحلها الثلاث، وان ستة آلاف جرحوا، وإن خسائر البلاد تعدت مبلغ الستمائة مليون دولار. هذا دون الاشارة الى الخسائر في صفوف اتباع الحوثي والمواطنين، ومع كل ذلك لم يقل لنا احد، لماذا ندفع كل هذا الثمن؟! وهل اليمن بحاجة لهذه التضحيات والخسائر أم اننا نتقاتل بالوكالة عن أطراف إقليمية، كما المح لذلك رئيس مجلس الشورى في الجلسة التي كانت مخصصة للقاء بالأحزاب لإطلاعها على الاوضاع في محافظة صعدة؟!

منذ ان اندلعت الموجهة الاولى بين اتباع الحوثي، بقيادة حسين بدر الدين، والقوات الحكومية لم نعرف لماذا القتال؟ او ماذا يريد هؤلاء؟! وماذا تريد السلطة؟

وفي المرحلة الثانية ظل الامر على ما هو عليه حتى وصلنا الى المرحلة الثالثة، وهو امر زاد من التكهنات حول تصفية الحسابات الإيرانية السعودية على الأراضي اليمنية.

واذا كان محافظ صعدة قد قال إن المحافظة باتت ساحة لتصفية الحسابات الاقليمية والمذهبية فإنه لايوجد غير السعودية التي تحمل لواء الترويج للمذهب الوهابي في اليمن والعالم الاسلامي، وإيران التي تصدّر ما بات يعرف بالثورة الشيعية في محيطها؛ لتثبيت نفوذها كلاعب اساسي في الاحداث التي تحاصر اهم مخزن للنفط في العالم.

منذ مطلع السبعينيات كانت السعودية أقوى الأطراف حضوراً في الشأن السياسي اليمني، ومع هذا التمدد والنفوذ اتسعت قاعدة الفقه الوهابي، واعتبرت محافظة صعدة بيئة مواتية للقلاقل على الجانب الجنوبي لحدود المملكة بسبب الموقف المذهبي فيها ولهذا دعمت بسخاء وقوة الجماعات السلفية وزعيمها "مقبل الوادعي"، الا انه ومع بزوغ فجر الثورة الايرانية القائمة على الفكر الشيعي الجعفري ازدادت المخاوف السعودية من الدور الذي قد تلعبه الجماعات المذهبية في صعدة، خصوصا وان الجنوب السعودي في غالبيته يعتنق المذهب الاسماعيلي؛ وهذه العوامل ضاعفت من حدة الاحتقان المذهبي بين الجماعات السلفية واتباع المذهب الزيدي المتحمسين لثورة الفقهاء في طهران.

اليوم، ومع اتساع قاعدة الصراعات المذهبية في المنطقة العربية ودخول الرياض في صراع واضح، بالنيابة عن واشنطن من اجل النفوذ في منطقة الخليج مع ايران، لا يوجد ما يقنع في هذه الحرب التي تحصد أرواح مئات اليمنيين وتدمر بيوتهم سوى انها حرب بالانابة عن تلك الأطراف، اذ لايعقل ان يستمر القتال ثلاثة اعوام ويسقط هذا الكم الكبير من الضحايا ولا تعرف الاحزاب، ولا حتى الاطراف المتصارعة، لماذا هذا الدمار؟! كنت اتمنى على اتباع الحوثي ان يقولوا بوضوح ماذا يريدون؟! ماهي مطالبهم السياسية؟ ولماذا يحملون السلاح حتى وإن كانوا مظلومين في وجه الدولة؟ كما اني كنت اتمنى على الحكومة ان تقول لشعبها لماذا تجددت الحرب بعد عام من توقفها؟ ولمصلحة من ما يجري في صعدة؟!

منذ مابعد الفشل الامريكي في العراق رفعت الرياض لواء مواجهة المد الشيعي في الجزيرة العربية، وبدا التحضير لصراعات داخلية في كل قطر لخدمة المشروع الامريكي وتغطية فشلها في العراق.

للغباري محبتنا

لنا أن نفترض أن حراسة رئيس الوزراء بحكم مهامهم لا يقرأون الصحف ولا يعرفون من يكتب عليها، وبالتالي فهم لا يقيمون وزناً للاثنين معاً. وعليه يفترض برئاسة الوزراء إرشادهم وتعليمهم أبجديات التعامل مع أهل الإعلام وقادة السلطة الرابعة. ما حدث للزميل محمد الغباري من إساءة وانتهاك مشين من قبل حراسة رئيس الوزراء أمر لا يليق بهذا الاخير كونه المسؤول الأول عن ما يجري بداخل جغرافية رئاسته الوزارية، ما حدث للزميل الباهي محمد الغباري أمر لا ينبغي للرئيس باجمال تجاهله أو إحالته للنسيان مسنوداً على عادة البلاد في القفز وسريعاً على ما يحدث فيها.

لرئيس الوزراء هنا تنويه وتذكير.

وللزميل محمد الغباري محبتنا الكاملة التي لا يحدها حد.

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

غواية كربلائية

ماهو موقفك من الأحداث في صعدة؟

هل انت مع الحكومة أم مع الحوثيين؟

بداية يتوجب التزام الحيطة والاحتراس من الطاقة التدميرية لكمية العنف في «السؤال» وهي كمية كافية لنسف مفعوله وتظهيره بعراء حقيقته، وبما هو رأس حربه لاستجواب بوليس «مانوي» استفزازي يستخدم لكبح الارادة والعقل في نقطة الخيار بين موتين: إما معنا وإما ضدنا.

وكأن المسرح لا يتسع ولا يسمح بأكثر من ترقيص الاشباح وترويض الكوابيس تحت ظلال مشنقة، وذلك ما تدفع إليه فاشية هذا «السؤال» الذي يقسر المرء على الإدلاء بشهادة زور، واتخاذ موقف مزور من عراك دائر في الظلام وبين أشباح.

وإزاء هذا الإلحاح الذي يستعجل قطاف المواقف والرؤوس معاً ينكمش القضاء إلى أضيق من خرم إبرة مسنود بتصميم يمنعك من تمني فرصة للنفاذ من حشر مضغوط بين شفرتي مقص مستنفر لجز أجنحة الخيال والرؤى والألسن والاختلاجات إن وشت بمغايرة.

وإذا ما تذكر المرء حقوقه في النسيان أو تذكر بأنه «إنسان» على الاقل، أو انسان محتمل ومن حقه المطالبة بوقت للتفكير ولو في شكل الموت الذي يريد! وإذا ما طالب هذا المرء بتقريب صورة الاشباح وتجسيدها وتجسيمها بالمقدار الذي يقنعه بقول الشهادة والانخراط في المعمعة.

وإذا ما تطلع بطمع من يركبه الطيش إلى صرف الانظار، وقال بأنه يعرف تضاريس ومنعرجات ومتاريس ومطبات الحالة اللبنانية، أكثر مما يعرف عن صعدة المتنائية عنه والغاربة في أقاصي الظلام والاظلام، وأنه في ضوء ذلك يستطيع أن يحدد موقفه – مثلاً– مع (حزب الله) في لبنان، فهل سيفهم من ذلك انه يقف مع «الشيعة» في اليمن؟!

وإذا ما اعتمد القياس ذاته وقال انه يقف مع «شيعة» لبنان، ويدين «شيعة» العراق، ولا يعلم بأمر وجود شيعة في اليمن إلا من خلال ما يتردد في الاعلام هذه الايام، بغير ما سند من كتب التاريخ المدرسية وغير المدرسية التي أجمعت على وجود زيدية هادوية وزيود في اليمن، وبموجبها استقر في ذهنه أن هذه الشيعة ليست أكثر من بدعة اعلامية، وان الوقت لن يطول حتى يتم تصحيح خطاب الاعلام من غلطة زجت بالبلاد في أتون حرب جهنمية أسفرت عن عشرات الضحايا ومئات الجرحى والمعتقلين.

ثم إن المرء يحتاج لأن يعلق الجرس أو أن يحرق سفنه ليقول إن اليمن في غنى عن استحضار الزمن الكربلائي لأنها أضعف من أن تحتمل التخبط في عقابيله، ولأنها ليست العراق ولا لبنان، ولأنها –مع الأسف– أقل حتى من اليمن، وليس ثمة ما يبرر الاندفاع إلى داهية اللعب بالأوراق الاقليمية، دونما تحسب احتراق أوراق اللعبة اليمنية التي غدت في امسّ الاحتياج لإعادة ترتيب لن ينتظم إلا في إطار دولة القانون وفي مجرى إعمال القانون، وتجسيد مبدأ المواطنة المتساوية تلافياً للتمزق بحروب «الطوائف» وقطعاً للارتماء في أحضان النيران والغواية الكربلائية.

طبعت بدار نجاد للطباعة والنشر ت: 220131